

درعبداللجمسكسكيد



# بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ وَلَمْنَ مَثْلُ الذِي عَلَيْهِنَ بِالْمُعُرُوفُ وَلَلْرِجَالُ عَلَيْهِنَ دُرْجَةً ﴾ قرآن كريم قرآن كريم ۲۲۸ البقرة



### بسم الله الرهمن الرحيم

#### مقـــدمــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به وابتعوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم الدين .

أما بعد: فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين قلوبهم فصاروا إخوانا بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أحبة بعد أن كانوا متباعدين ومتباغضين فيا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير (١٠٠٠).

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قبلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾ ٢٠٠٠.

ولقد جمع الله الناس بالإسلام، وربط بينهم بأخوة العقيدة والمحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع ومصالح في طاعة الله سبحانه.

<sup>(</sup>١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

<sup>(</sup>٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

ومن الأمور التي ربط الإسلام بها بين الناس رباطا متينا هو را الأمور التي ربط الإسلام بها بين الناس رباطا مينا هو ربط الزوج ؛ فلقد شرع الله سبحانه الزوج رباطا يربط بين الزوجين في مودة وحرص من كل طرف فيه على مصلحة الآخر وسعادته ، وبالزواج تتكون الأسر ويكثر النسل الذي يعبد الله سبحانه ، وبالزواج تتكون الأسر ويكثر النسل الذي يعبد الله سبحانه وتعالى ويوحده ويحمي ويصون مصاغ المسلمين ؛ قال سبحانه : ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورهمة ﴾‹›

والأسرة هي المحضن والوعاء الذي يمد المجتمع بالأبناء الصالحين ولقد اقتضت حكمة الله سبحانه أن تكون الأسرة هي مصدر العطاء والحنان والمودة لكل أبنائها وبالتالي لكل أفراد المجتمع.

وعلى ذلك فقد حرصت الشريعة على أن تبني الأسرة على أسس متينة من صيانة الحقوق ورعاية الواجبات لكل من الزوجين في إطار من العدل الذي من شأنه أن يحفظ حق كل من الزوجين تجاه الآخر.

وقد جعلت الشريعة الإسلامية الحقوق المتفايلة بين الزوجين هي محور سعادة الأسرة وبقائها ؛ بمعنى أنه متى حافظ كل من الزوج والزوجة على ما يجب عليه وما يجب له استقرت أمور الأسرة واستقام سلوكها وبالتالي فسوف ينحكس ذلك على أفراد تلك الأسرة .

وإنني إذ أقدم هذا البحث في الحقوق المتقابلة بين الزوجين

<sup>(</sup>١) سونة الروم : أية ١٢.

في الشريعة الإسلامية لأرجو أن أساهم به في تدعيم بناء الأسرة المسلمة وتثبيت أركانها بما يعود بالنفع على أبنائها وبالتالي يعود ذلك على المجتمع بأكمله .

وأستلهم الرشد والتوفيق من الله تعالى وأسأله جلت قدرته أن يكون معي بعونه وتوجيهه سبحانه حيث لا نفع إلا بعون الله وتوفيقه .

وصدق القائل:

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأول ما يجني عليه اجتهاده فالله وحده هو المعين وهو الميسر سبحانه.

وإنني إذ أكتب في الحقوق المتقابلة بين الزوجين لأرجو أن أوفق في قصدي وسعيي لتقديم شيء جيد ينتفع به الناس في نطاق ما يسمح به الجهد ويوفق إليه ربنا تبارك وتعالى .

وقد دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع عدة أسباب:

١ ــ أن الأسرة وحياتها وما تمثله من أهمية في تكوين المجتمع وما أصاب الأسرة الآن من التفكك وعدم الترابط الذي أثر بدوره على أبناء المجتمع الذين ينشأون في ظل تلك الأسرة .

٢ — أنه بالبحث فيما أصاب تلك الأسر من التفكك وعدم الالتزام بالقيم الإسلامية وجد أن أهم أسباب هذا التفكك هو البعد عن نظم الإسلام وقيمه وشريعته في ذلك .

تلك النظم التي أرست قواعد الحياة الزوجية على أساس من الترابط وحفظ الحقوق والاعتراف بالواجب لكل طرف في الأسرة .

٣ — إنه بالقارنة بين الأسر المترابطة والأسر المتفككة وجد أن الأسرة التي تعرف حدود الله سبحانه وتطبق شرعه على معرفة وأيمان وتصديق بدين الله سبحانه واتباع اسنة رسوله عليه هي أسرة ترابطت فتاسكت وعرف كل فرد فيها ما له من حق وما عليه من واجب.

وعندما غاب الإيمان بالله تعالى ومعرفة حدوده وحقوق كل فرد في الأسرة ، فجد الانحلال والتفكك بين أبناء الأسرة جيعاً .

على عنا كانت أهمية البحث في الحقوق المتقابلة بين الزوجين لكي تظهر ثلك الحقوق وتتضم لمن أراد الاستفادة منها والعمل بها .

لذلك فإن الجمع ين حقوق الزوج وحقوق الزوجة في عن اللك فإن الجمع بن حقوق الزوجة في عن وحله الحسفادة منها ؛ وحد هو أدعى التسير على من يريد الاستفادة منها ؛ والتركيز في البحث على إظهار معاني التقابل وفلسفته بين حقوق الزوجين إنما هو باعث على أن يحتوم كل طوف في الأسرة حقوقه وحقوق غيره ، وبالتالي فهو بذلك باعث على علم التشوط في حقوق الغير مادام الإنسان قد عوف حقوقه .

ومن عرات إبراز معاني التقابل في حقوق الزوجين أن يدفع الزوجين إلى الاحترام والمودة التي هي سر بقاء الحياة الزوجية ، يقول الله سبحانه : ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورهمة﴾() .

<sup>(1)</sup> mece Ileg: " in 17.

وقد جعلت عنوان هذا البحث: «الحقوق المتقابلة بين الزوجين». ولتوضيح المراد بهذا العنوان وما قصدته منه نقول: إن المراد بالحقوق المتقابلة: ما وجب للزوجة على زوجها من حقوق أوجبها الله سبحانه لها. وما وجب للزوج على زوجته من واجبات هي حقوق له قد أوجبها الله سبحانه عليها في مقابلة ما وجب لها على زوجها.

والحقوق جمع حق ، والحق في اللغة : مصدر حق الشيء يحق إذا ثبت ووجب . قال الفيروز ابادي في القاموس المحيط : إن الحق يطلق في اللغة على المال والملك والموجود الثابت ، ومعنى حق الأمر ، وجب ووقع(") .

وقد ورد في أساس البلاغة ، حقّ الله الأمر حقاً : أثبته وأوجبه (٢٠) .

وأما عن تعريف الحق في اصطلاح الفقهاء ، فقد تعددت استعمالات الحق عندهم ؛ وأكثر ما استعمل الفقهاء الحق فيه ، هو ما ثبت للشخص من مصلحة أو ميزات ، سواء كان الثابت ماليا أو غير مالي .

ثم أطلق الحق عند الباحثين من الفقهاء المعاصرين بأنه: مصلحة ثابتة للفرد أو المجتمع أو لهما من قبل الشارع، أو هو المصلحة المستحقة شرعا.

أو: هو ما ثبت للإنسان بمقتضى الشرع من أجل

<sup>(</sup>١) القاموس المحيط: جـ ١ ، ص ٣٢١ .

<sup>(</sup>٢) أساس البلاغة: جـ ١، ص ١٨٧.

ويستفاد منها : أن الحق ما ثبت الإنسان أو وجب عليه صالحه(١) ، هذه هي نظرة الفقهاء إلى الحق ومعناه .

. مفيلات و سمثلا بمأر

في مقابل ما وجب للزوجة على زوجها ؛ فالتقابل إذا أن الحق مُعْمِعًا ثَابِتُهُ عَلَى أُوجِهِا ؛ وقد وجب للزوج حقوق على زوجته ، ونريد الوصول إليه ، لوجدنا أن الله سبحانه قد أوجب للزوجة ولو حاولنا أن نطبق هذا الفهوم حول المعنى الذي نقصده

الحق حقوق ثابتة لزوجها أيضا . كا نبت للزوجة على زوجها فقد وجب عليها في مقابل هذا

الحقوق الني وجبت للزوج والزوجة . لما للزوجين من حق قبل الآخر؛ وهو عام يشمل جميع بالمروف وللرجال عليهن درجة ﴾ ؛ هذا بيان من الله سبحانه سيحانه في قوله عز شأنه: ﴿ولهن مثل اللَّهِ عليهن ومصدر هذا الحق الذي وجب للزوج والزوجة هو أمر الله

بالعرف وغير ذلك . قالم الأحاديث النبوية الشريفة ؛ في المهر والنفقة والعاشرة رَايُمُ الْمِيْسُمُ لِمَنْ يُجِيهِا لِبُوجِينَ فَمِيْمًا فَهِيْمًا وَلِمِيْنِ لِمَا الْمِيْمِ

اختياري لعنوان البحث: الحقوق المتقابلة بين الزوجين ، لكي للزوجة على زوجها واتى تجب للزوج على زوجته ؛ وقد كان وقد يبنت السنة النبوية الشريفة تفصيل الحقوق الواجبة

<sup>.</sup> ١ ص ١ ا ت : مُعَنَّا إِلَّهُ وَسِمُنَا مُمِّكُمُنَا (١)

<sup>.</sup> ٨٧ . م فيفادا كو فيشا : تيويشا ا كالمادا والحما

أبين أنه لا يجوز لأحد الزوجين أن يتنصل أو يتهرب مما وجب عليه تجاه الآخر .

وأنه بقدر ما له من حق فقد وجب عليه أيضاً أن يقدم ما عليه من واجب هو حق في مقابلة الذي وجب له ؛ والتقابل بذلك يعد بمثابة فهم جديد ومفهوم يوضح ما يجب للزوجين وما يجب عليهما ؛ وهو تعبير لم أسبق إليه فيما أعتقد ؛ وهو لا يعد من الأمور التي تغير في معاني الحقوق بين الزوجين أو تضيف إليهما ما يغير من مفهومها .

وإنما التقابل إضافة مفيدة وموضحة إن شاء الله تعالى قصدت من عرضها أن أضيف فهماً جديداً وعميقاً لأهمية الحقوق الزوجية التي يغفل عنها كثير من الناس.

وإن عرف بعض الأزواج أو بعض الزوجات ماله فقد لا يعرف ما عليه ؟ فالتقابل هنا وإبرازه في الحقوق الزوجية إنما يعني عموم المعرفة بما يجب للزوج والزوجة وما يجب عليهما أيضاً .

والتقابل يعني أيضاً أنه لا تكفي المعرفة من قبيل الزوجين لما يجب لهما وما يجب عليهما ؛ بل التقابل يعني المعرفة والالتزام والعمل .

إذ إن المعرفة تعني علم الإنسان بما وجب له وما وجب عليه ؛ وإحساس الزوجين بأن الواجب عليهما لم يجب من فراغ وإنما وجب عليهما مقابل ما وجب لهما يجعل كل طرف يحس بالمسئولية ويشعر بها ويؤدي ما وجب عليه ؛ فالتقابل إذا

دافع للمعرفة والالتزام والعمل بما وجب للزوجين وما يجب عليهما .

وإنهي وإن كنت قد سبقني كثيرون من الباحثين الذين كتبوا في الحقوق الزوجية ، لأجو أن أوفق في إضافة شيء جديد لمن سبقني ، عندما أعرض موضوع بحثي هذا (الحقوق المتقابلة بين الزوجين) .

أرجو أن أوفق في قصدي وسعي ؛ كم أرجوه سبحانه أن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به إنه نعم المولى ونعم النصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ب العالمين .

دكتور عبد الله عمد سعيد مكة الكومة غرة المحرم ٧٠٤١هـ

## التمهيد وخطة البحث

## التقابل وأثره في الحقوق الزوجية

المراد بالتقابل في حقوق الزوجين ، هو أن الله سبحانه قد فرض للزوجة حقوقا على زوجها تصان بها في بيت الزوجية من أى هضم أو أى اعتداء ، فتكون بذلك في أمان مادي ومعنوي .

وفي مقابل ذلك قد أوجب الله سبحانه وتعالى واجبات لزوجها ؛ هي حقوق له أيضاً .

وكما فرض الله للزوجة حقوقا فقد فرض سبحانه للزوج حقوقا أيضا في عنق زوجته يستقيم بها حقه وتسير بها الحياة الزوجية .

وكما سبق وأوضحنا فإن على الزوج في مقابل ذلك واجبات هي حقوق في عنقه لزوجته .

هكذا نرى أن على كل فرد في الأسرة أن يعطي بقدر ما يأخذ .

فلقد جمعت هذه الآية ما يجب للزوجة من حقوق تجاه زوجها وما يجب على الزوجة من حقوق وواجبات لزوجها

<sup>(</sup>١) سورة عقرة : يَه ٢٣٨

كذلك ، فالآية بذلك تعتبر قاعدة كلية تبين أن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق والواجبات ، إلا أمرأ واحداً ، عبر عنه سبحانه بقوله : ﴿وللبجال عليهن درجة﴾ .

وقد أحمل في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشرتهم ومعاملتهم في أهليهم ، وما يجري عليه عرف الناس .

فهذه الجملة ، وهي قوله : بالمعروف ، هي ميزان يزن به الرجل معاملته اروجته في جميع الشؤون والأحوال ، فإذا هم عطالبتها بأمر من الأمور يتلكر أنه يجب عليه مثله بإزائها ، وقد قال ابن عباس ضي الله عنهما : «إنني لأنزين لامرأتي كا تتزين

ل ، هذه الاية» . وليس المراد بالمثل هو المثل بأعيار الأشياء وأشخاصها ،

وانا المراد أن الحقوق بينهما متباداة ، فأماما أكفاء ، فما من من المراد أن الحقوق بينهما متباداة ، فأمام أكفاء ، فما من معمل عمل تعمل المراة المرجل إلا فالرجل عمل قعمل ، إن لم يكن عمل في متعصه فهو مثله في مسبع ، فهما متهائلان في المحمل والمحمل والمحمل المحمل أى أن كلا منهما بشر تام له عقو يتفكر في الشعود ، أى أن كلا منهما بشر تام له عقو يتفكر في المحمل في المحمل في ما يلايم منه ويكره ما لا يلامه معمله وقلب يحب ما يلائم من به ويكره ما لا يلامه معمله ونام ينه ، فليس من العدل أن يتحكم أحمد المناسمان في الآخر وينفر منه ، فليس من العدل أن يتحكم أحمد المناسمان في المنابع وينفره عبدأ بستال المنابع المنابع المنابع في المنابع أبلاحترام كل من الزوجين الاخر والقياء بحقوقه .

به سرم من من الروجين للاحر ونصيام بحقوقه . وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد جعل للنساء على الرجال مثل ما لهن عليهم إلا ما ميزهم به من الرياسة ، فالواجب على الرجال بمقتضى كفالة الرياسة أن يعلموهن ما يمكنهن من القيام بما يجب عليهن ويجعل لهن في النفوس احتراما يعين على القيام بحقوقهن ويسهل طريقه ، فإن الإنسان بحكم الطبع يحترم من يراه مؤدباً عالما .

ومن الأدلة على أن الحقوق بين الزوجين متقابلة وأنهما يشتركان في بناء الأسرة التي هي إحدى لبنات المجتمع، أنه سبحانه قد خاطب النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة في العبادات والمعاملات كا خاطب الرجال، وجعل لهن عليهن مثل ما جعله لهم عليهن، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة من آيات القرآن الكريم وبايع النبي عَيَّاتُهُم المؤمنات كا بايع المؤمنين وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كا أمرهم.

وقد أجمعت على ما مضى به الكتاب والسنة من أن النساء مجزيات على أعمالهن في الدنيا والآخرة كما يجزي الرجال أفيجوز بعد هذا كله أن تحرم المرأة بما عليها من الواجبات والحقوق لربها ولزوجها و لأولادها ولذي القربى وللناس جميعاً ؟ .

وفي قوله سبحانه : ﴿وللرجال عليهن درجة ﴾ فهو يوجب على المرأة أشياء وعلى الرجل أشياء ، ذلك أن هذه الدرجة ، هي درجة الرياسة التي فصلها الله سبحانه في قوله : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ﴾(١) .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٣٤.

فالحياة الاجتاعية لابد ها من أيس ولا تقود المصاحة فالحياة المياة المياة المياة المياة المياة المياة المياة المياة المان في الحدول وأيه في الحدول المان في أين و المطالب أن مي أينا على التفية بليدة نقفناه قالما قيا أينا مي أيضاً مطالبة بالمعظم المانية بالموف فإن نشرت عن طعته كان له تأديها: بالمعظم المعدول بالمدوف فإن نشرت عن طعته كان له تأديها: بالمعطول المحلول والمحلال المني المحلول المحلال في المحلا المني المحلال في المحلا المني المحلاة عن مسئول عن مسئول عن مسئول عن المحلاة المن المحلاة المن المحلاة عن المحلاة المن المحلاة عن المحلوة عن المحلاة المحلاة

ويقول القرطبي في تفسير قول الله سبحانه : ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالعروف وللرجال عليهن درجة﴾ .

أي : لهن من حقوق الزوجية على الرجال مثل ما الرجال على من مو ما الرجال على ، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : إني لأنزين لاملين ، ولهذا قال ابني إلى ما أحب أن أستنظف ، كل حقي الذي يا علي ما تتزين لي وما أحب أن أستنظف ، كل حقي الذي لي عليها فتستوجب حقها الذي لها على ، لأن الله تعالى قال : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ أي : زينة من غير مأثم .

وعنه أيضاً: «أي: لهن من حسن الصحبة والعشرة بالعروف على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه

<sup>(</sup>١) من تفسير المار للشيع رشيد رصل ٢٠ - ص ١٧٥ ، متصرف .

<sup>.</sup> هاک متبحه این : دیمنا تسملتند (۲)

الله عليهن لأزواجهن» .

وقيل: إن لهن على أزواجهن ترك مضارتهن كما كان ذلك عليهن لأزواجهن .

وهكذا نرى أن على كل فرد في الأسرة أن يعطي بقدر ما يأخذ هذا هو الأصل في تلك المسألة .

ولقد تسبب ضعف الإيمان عند كثير من الناس في نسيانهم مالهم وما عليهم وإهمالهم لذلك ، فهم يريدون أن يأخذوا دون أن يعطوا ، وليس هذا هو مفهوم الإسلام ومنهجه .

إن الإسلام قد أرسى قواعد الحقوق والواجبات بين الزوجين في إطار من العدل الذي يصون حياة الأسرة ويحميها من الانهيار والضياع.

وعندما يلتزم كل من الزوجين بما له وما عليه ويحرص على أدائه فلسوف نجد الاستقامة والهدوء وقد عمت أفراد تلك الأسرة .

وليس صحيحاً أن التقابل في حقوق الزوجين هو تقابل في حقوق مادية فقط ؛ إنما التقابل في الأساس تقابل في جميع الحقوق بين الزوجين المعنوي منها والمادي ؛ فمن المعنوي : حسن المعاشرة بين الزوجين ، وكذلك حسن المعاملة بينهما ، وتعادل المودة التي تنمي العلاقة الزوجية وتصونها عندما تعصف بها رياح الفرقة ؛ وغير ذلك الكثير من الحقوق الأدبية والمعنوية بين الزوجين .

<sup>(</sup>١) تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ج ٣ ـــ ص ١٣٤.

الما البركيز دائماً على الحقوق المادية من مهر ونفقة والمعرف المادية وفي دالك، لأن هذه الحقوق هي التي يشيع والمعافية وقول مي التي يشيع الحرو فيها ويكثر؛ ويسيانتها تصان بقية الحقوق، وكمديد المقال المحال المحال المحال المحال الحال المحال الحياً ولحداً منها، وأيا شمل جميع الحقوق حيث قال سبحانه: ﴿ولهن مثل وأيا شهل جميع الحقوق حيث قال سبحانه: ﴿ولهن مثل المنابع عليهن بالمعوف وللرجال عليهن درجة . ﴾ الآية .

فنجد أن الآية الكرية قد تضمنت بيان جميع الحقوق المعنوي منها وللادي ، وما يخص كل طرف ، وما هو مشترك يين الزوجين .

فنجد أن الحق تبارك وتعالى قد جعلى الحقوق بين الزوجين متقابلة ومشتركة ، تأخذ الرأة فيها ما تعطي ، كذلك الزوج ، حتى ما ميزه الله سبحانه به في قوله : ﴿للبجال عليهن

يقول ابن العربي في أحكام القرآن: وقد اختلف العلماء في المراد بهذه الدرجة: فقيل: هو الميراث، وقيل: هو الحهاد، ثم يقول: ولا يخفى على ابيب فضل الرجال على المساء ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلهان...اه.

و لحجها ل المحف ناليبا ت أن لم تويكما قيلًا نال يحلى على على الحجال على على المحلمة المعلى المجالة والمحالمة والمستاء والمحتمة والمستاء والمحتمدة والمحتمدة والمحتمدة والمحتمدة المحتمدة والمحتمدة والمحتمدة المحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة والمحتمدة والمحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة والمحتمدة والمحت

فيقدر ما أعطى الله سبحانه الرجال من الحقوق وميزهم ،

. ﴿مُعَجِي،

<sup>(1) &#</sup>x27; = 2 . A'L (L, 126, 5 / 2, AA 1

فقد أمرهم أن يوفوا بما عليهم من حقوق لزوجاتهم ، فإعطاء الرجل الدرجة في قوله سبحانه : ﴿وللرجال عليهن درجة ﴾ إنما يعني أنه بقدر ما جعل الله سبحانه للرجال على النساء من الاقتدار فقد حثهم أن يوفوا من حقوقهم أكثر ، فكان ذلك كالتهديد للرجال في الإقدام على مضايقة النساء ، وإيذائهن ، وذلك لأن كل من كانت نعم الله عليه أكثر كان صدور الذنب منه أقبح واستحقاقه للزجر أشد .

وكما أن الحقوق متقابلة بين الزوجين فإن الله سبحانه قد حعل المنافع بين الزوجين مشتركة أيضاً ويحرص كل منهما على تحصيلها .

وأول تلك المنافع إشباع الرغبة الجنسية واستمتاع كل من الزوجين بها ، إذ المقصود الأول من الزوجية إنما هو السكن والألفة والمودة .

ثانياً : الانتساب والتقارب بين الزوجين وزيادة التعاون بين أهل الزوجة وأهل زوجها .

ثالثاً : التوارث بين الزوجين ، فإنها ترث زوجها وزوجها ِ يرثها .

رابعاً: ثبوت نسب الأبناء بينهما.

خامساً: تكوين الأسر والعائلات وغير ذلك.

كل ذلك وغيره من الحقوق مشترك بين الزوجين ، بل يمكن أن يقال : إن حظ المرأة في ذلك أوفر وأكثر .

ثم بينا جانباً من المنافع المشتركة بين الزوجين ، هناك الحقوق التي تخص كلا من الزوجة والزوج ، وهي متقابلة وكثيرة

ومتنوعة ، وقد جمعتها الآية الكريمة ﴿ولهن مثل الذي عليهن ١١١٠ . في ك

بالمورف. يقول ابن العربي — بعد أن بين المراد من الدرجة التي ميز الله بها الرجال — : «لكن الآية لم تأت لبيان درجة مطلقة

حتى يتصرف فيها بتعديد فضائل الرجال على النساء ، فتعين أن يطلب ذلك بالحق في تقدمهن في النكاح فوجدناها على سبعة .

: جيءَا

الأولى : وجوب الطاعة ، وهو حق عام . الثاني : حق الحدمة ، وهو حق خاص ، وله تفصيل بيانه

في مسائل الفروع .

الثالث : حجر النصوف إلا بإذنه . الرابع : أن تقدم طاعته على طاعة الله تعلى في النوافل ،

فلا تصوم إلا بإذنه ولا يحج إلا معه .

الخامس: بذل الصداق. السالية المراسلة المراسلة

السادس: إدر الإنفاق.

السابع: جواز الأدب له فيها ، وهذا مبين( ؛ في الرجال قوامون على النساء ... ﴾ ا هـ .

وهكذا نجد أن الله سبحانه قد أوجب للزوجة حقوقاً على زوجها وأوجب عليها في مقابل ذلك حقوقا لزوجها عليها ؛ فنجد أن حقوق الزوجة على زوجها تنقسم إلى قسمين : حقوق مالية ، وهي تنمثل في المهر والنفقة ، وحقوق غير مالية ، ومنها

<sup>(1)</sup> Lade late le set 5 1 m AA1 . PA1 .

العدل مع الزوجة وبين الزوجات ، وكذلك حسن المعاشرة ، الحفاظ على المرأة وحمايتها من كل مكروه مع لين الكلام ولين الحانب .

ونجد أيضاً أن الله سبحانه قد فرض للزوج حقوقاً على زوجته تقابل ما فرض للزوجة على زوجها ؛ ومن هذه الحقوق ، احتباس الزوجة لحق الزوج وتمكين الزوجة لزوجها من نفسها ، كذلك حق الطاعة للزوج فيما يرضى الله سبحانه وما هو طاعة له عز وجل ؛ ومن حقوق الزوج عليها كذلك : القرار في البيت وخدمة زوجها وأولادها وكذلك حسن معاشرة الزوج ومعاملته للعروف .

وهناك الحقوق المشتركة بين الزوجين والتي أشرنا إليها فيما سبق إجمالا ونوردها الآن بشيء من التفصيل .

وهذه الحقوق رباط متين لا يملك أحد الزوجين حله لأى سبب وتحت أية مبررات .

ومن هذه الحقوق المشتركة: حل العشرة الزوجية واستمتاع كل منهما بالآخر، وهذا الحق مشترك بين الزوجين يحل به استمتاع كل منهما بالآخر فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها منه، وهذا الاستمتاع حق للزوجين ولا يحصل إلا بمشاركتهما معاً لأنه لا يمكن أن ينفرد به أحدهما:

قال الله تعالى : ﴿وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظاً ﴾ ن .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٢١ .

والحق المشترك الثاني بين الزوجين هو حرمة المصاهرة ، ونعني به أن الزوجة بمجرد زواجها فقد حرمت على آباء الزوج وأبنائه وفروع أبنائه وبناته أيضا ؛ كذلك يجرم الزوج على أمهات الزوجة وبناتها ، وفروع أبنائها وبناتها .

قال الله تعلى في آية المحرمات: ﴿وأمهات نسائكم وربائيكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم﴾().

المجان الثالث المشترك بين الزوجين : حق التواث وثبوته بين الزوجين بمجرد إتمام العقد ، فإذا مات أحد الزوجين بعد العقد وق الآخر ولو كان قبل الدخول ، وآيات الموايث دليل ثابت على ذاك .

والحق الرابع: هو ثبوت نسب الولد من الزوج صاحب الفراش ، فثبوت نسب الولد حق للولد في إكرامه ، وهو حق للزوج في إثبات نسب ولده إليه ، وهو حق للزوجة في إثبات نسب الولد وإبعادها عن التهمة وتكريم فراشها .

والحق الخامس: من الحقوق المشتركة، هو حسن المحاشرة بالمعروف فيجب أن يحسن كل من الزوج والزوجة معاشرة الآخر بالمعروف حتى يلبوم الوئام وتستمر العشرة معاشرة الأخر بالمعروف حتى يلبوم الوئام وتستمر العشوة المناسا، قال الله تعالى: ﴿عاشروهن بالمعروف فإن كوهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجمل الله فيه خيراً

<sup>.</sup> ٣٣ هـِ : دلسا قيهم (١)

كثيراً ﴿ نَ مَ

هذه نظرة عامة إلى بعض الحقوق المشتركة بين الزوجين والتي إن حافظ كل طرف عليها فسوف تستمر الحياة الزوجية ويسودها الود والوئام .

والحقوق المتقابلة بين الزوجين وهي الحقوق التي تخص الزوجة أو تخص الزوج ، فنجد أن الله تعالى قد جعل هذه الحقوق متقابلة بين الزوجين ، فبقدر ما يعطي الزوج لزوجته بقدر ما تعطي الزوجة لزوجها حتى مع اختلاف نوع الحق الذي يقابل الحق الذي وجب للآخر .

فنجد المهر قد أوجبه الله تعالى على الزوج حقاً لزوجته ، وهو قدر من المال يدفعه الزوج لزوجته ليس ثمناً كالثمن في البيع ، وإنما هو دليل على أن الزوج يقدر الزوجة وهي في أعز مكان عنده ، حيث بذل لها أعز ما يملك بعد النفس وهو المال ، فالمهر بذلك دليل حب وتقدير .

والصداق \_ كما سماه القرآن \_ هو هدية ، وعطية ونحلة ، قال تعالى : ﴿وَآتُوا النساء صدقاتهن نحلة ...﴾ ٢٠ الآية .

والهدية والعطية غالباً ما تكون دليلا على تكريم باذلها وإعزازه لمن تقدم إليه ، هكذا نجد الصداق قدمه الزوج لزوجته

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ١٩ :

<sup>(</sup>٢) سورة النساء: آية ٤ .

دیل إعزاز ونقدیر ، فیلزه الزوجة في مقابل ذلك حق وجب لوجها علیم ، وهو الاحتباس لحق الزوج فلا تحرج لإباذنه ، وأن تكون طوع أمره ما أطاع الله تعلى ، يعني أن الإباذنه ، فين تكون طوع أمره ما أطاع الله تعلى ، وثلك سنة الزوحة تبقى لحق زوجها فقط لا يشاركه فيها أحد ، وثلك سنة الله تعالى : ﴿ولن تجد اسنة الله تبدیلا﴾ .

فيلزم الروجة أن تراعي زوجها وأن تطيعه ما أطاع الله تعالى : وأن تحاول أن توفر للبيت روح المودة والعطف الذي قدمه

الزوج لزوجته عندما بذل لها الصداق . وأما الحق الثاني من حقوق الزوجة على زوجها فهو حقها في النفقة ، ويقابله حق واجب للزوج على زوجته وهو احتباسها في

النفقة ، ويقابله حق وجب للزوج على زوجته وهو احتباسها في يت الزوجية وتمكينها له من حقوقه وفي مقدمتها المعاشرة الزوجية ؛ قال الله تعالى : «لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آثاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما أتاها ... هي . الآية .

الأن الزوج مطالب بالإنفاق بما قدره الله تعلى عليه ، فإن الزوجة مطالبة — حقاً لزوجها — أن تقر في البيت بالحدود التي فرضها الله سبحانه .

وهذا التمكين الذي عقتضاه يؤدي الزواج الغرض الأساسي منه ، وعند فقده يصبح الزواج بدون معنى ولا حقيقة ، ولذلك فقد أجمع الفقهاء على أن الزوجة إذا لم تمكن زوجها من نفسها التمكين الشرعي فإنها تعد ناشراً ، والناشز لا نفقة لها .

<sup>(1)</sup> me 油化: ~ y v.

وتعددت صور النشوز الذي يسقط نفقة الزوجة .

ومن ذلك \_ كما قرر فقهاء الحنابلة \_ أن الزوجة لو حبست ولو ظلماً أو صامت أو حجت تطوعاً بدون إذن زوجها أو حتى نذرت صوماً أو حجاً ، أو صامت كفارة عليها ، أو صامت قضاء رمضان مع سعة في الوقت بدون إذن زوجها فإن ذلك يعد نشوزاً (٠) . أو سافرت لنزهة أو لزيارة .

فإنها في كل ذلك تسقط نفقتها لأنها منعت نفسها عنه بسبب ليس من جهته فسقطت لذلك نفقتها ، لأن التمكين والاحتباس في كل ذلك قد تخلف .

ولأن النفقة إنما تجب للزوجة في مقابل التمكين ، فإن وجد وجدت النفقة وإن عدم بسبب ليس من جهة الزوج سقطت النفقة بعدمه .

إن هذا يعني أن التمكين هو حق أساسي للزوج على زوجته نظير محافظة الزوج على حق زوجته في الإنفاق عليها .

وإذا كانت الزوجة قد وجب عليها التمكين لحق زوجها نظير حقها في النفقة ، فإن الفقهاء قد قرروا أن الزوجة إذا مكنت زوجها منها وحبست نفسها لحقه ثم سافر أو غاب عنها أو كان به مانع من معاشرة زوجته ، فإن النفقة تجب للزوجة على زوجها حتى مع فقد التمكين لمعناه الأساسي بعدم المعاشرة الزوجية لأن السبب في ذلك من جهة الزوج وليس من حهة الزوجة ، فحقها ثابت مادامت قد أدت ما عليها لزوجها

<sup>(</sup>١) كشاف القناع للبهوتي ج ٥ ص ٤٧٣.

حاشية الروض المربع للشيخ النميري، ج ٧ ص ١١٥، ١١٦.

وهو التيكين.

وإن تضرب الروجة بسبب غياب زوجها لمنع الفقة و لأنها تخاف على نفسها وكان غياب الروج طويلا فإن من أو لأنها تخاف على المسها وكان غياب الروجة فإن من حق الزوجة أن ترفع أمرها للقاضي لينظر في طلب تطبقها من وبجها بسبب الإخبار الذي وقع عليه من غياب الروج ، وذلك حتى لا يقم الفير على الزوجة بسبب غياب الزوج . ودن هنا تظهر ثمرة التقابل في حقوق الزوجية وللعني الذي

نجب أن يعرف الناس في هذا الشأن . إذ ليس بكاف أن يعرف الزوج والزوجة ما عليهما من

معرق ولاجبات، إنما الأهم من ذلك أن يعرف كل طرف ما عليه وأن يحافظ عليه ويلتزم بأدائه .

ومن الحقوق التي وجبت النووجة على زوجها حقها في العدل ، والعدل من الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية

للزوجة على زوجها . وهو يعني أن يكون الزوج أميناً على زوجته وأميناً معها في كل أمور الحياة ، فيطعمها مما يأكل ويكسوها بما يليق

مها ... وهكذا . وحتى الزوجة في العدل من أهم الحقوق التي وجبت لها على روجها إذ إنه بالعدل نستطيع أن نحكم على العلاقة بين الزوج

روجها إذ إنه بالعدل نستطيع أن نحكم على العلاقة بين الزوج وزوجته أو بين الزوج وزوجاته بمقياس تصلان به الحقوق

والداجبات . وقد أوجب الله سبحانه للزوج حقوقا على زوجته في مقابل هدا الحق وغيره من الحقوق التي أوجبها الله سبحانه للزوجة على زوجها . فقد أوجب سبحانه للزوج على زوجته في مقابل ذلك حقوقاً تعد بمثابة الضمان والأمان لبقاء الحياة الزوجية واستمرارها .

ومن ذلك : حق الزوج على زوجته في الطاعة له بالمعروف وفيما يرضى الله سبحانه .

إذاً فإن الطاعة التي وجبت للزوج على زوجته ليست طاعة عمياء أو ليس لها حدود .

إنها طاعة فيما هو طاعة لله سبحانه وفيما هو مستطاع حسب ما حدده الشرع وفصله ، أما إذا كانت في غير ذلك ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وقد أوجب الله سبحانه للزوج على زوجته كذلك حق القوامة ، والقوامة تعنى رعاية الزوج لشؤون زوجته وبيته وقيامه على مصالحهم حيث أهله الله سبحانه لذلك لما أودع فيه من عقل يستطيع به تدبير أمور الحياة وقيادة بيته قيادة حكيمة وسليمة .

وقد وجبت القوامة للزوج أيضاً لما آتاه الله سبحانه من القوة التي يستطيع بها تحصيل الرزق والمعاش لبيته وأسرته ، فنستطيع أن نقول إن حق القوامة كما أنه واجب للزوج فهو واجب عليه أيضاً .

أما أنه واجب فهذا ما أمر الله سبحانه ، حيث قال : «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » . .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٣٤.

وأما أنه واجب عليه فإن نتيجة تلك القوامة والرياسة أن الزوج يلزه بالقيام على مصالح بيته وأسرته ويقتضي ذلك توفير النفقة وسبل العيش والسكني وللبس لزوجته وأهله ، وهكذا كان حكم الله وعداه سبحانه .

حرم الله وعدله سبحانه . وكما أوجب الله سبحانه للزوج على زوجته من حقوق مقابل

ما وجب لهما : ولاية الشأديب . وحتى الشأديب إنما وجب للزوج على زوجته في مقابل قيامه على مصالحها ورعاية شؤون بيته ، إذ الزوج هو القيم على بيته

. وبعد . وليس بلانه أن يستخدم هذا الحق دائماً على أمالي المحلي

ويس بلارم ال يستحدم هذا الحق دائم على انه مما عطي المارع فيتصرف فيه كيف يشاء وبدون ضابط . انما هم حد محد عندما تدعه الحاجة اله , وزااء عبد

إنما هو حق وجب عندما تدعو الحاجة إليه ، وذلك عند خروج المرأة على ما أمرهما الله سبحانه به من طاعة لزوجها فإن حرجت المرأة فقد أباج الله سبحانه للزوج أن يستخده هذا الحد

وقد وصف الله سبحانه النساء في هذا المقاء وقسمهن إلى

فسين. فنال: ﴿فالصالحات قائنات حافظات الديب بما حفظ الله ؛ واللاتي تخافون بشورهن فعظوهن واهجورهن في

الله ، واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجورهن في المضاجع واخريوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سيلا﴾﴿ ... الآية .

<sup>(1)</sup> mgli lumbs: is 34.

فالقسم الأول: الصالحات القانتات الحافظات لحقوقهن وحقوق أزواجهن وقبل ذلك حقوق الله سبحانه ، وهؤلاء يرضى الله عنهن لأنهن صن حقوق الله سبحانه وحقوق أزواجهن في طاعة الله سبحانه .

وأما القسم الثاني: فهن الناشزات الخارجات على طاعة الله فيما أمرهن به من طاعة أزواجهن، وصور نشوز المرأة كثيرة ومتعددة.

فهؤلاء قد أعطى الله سبحانه للأزواج حق تأديبهن إذا صدر منهن ما يسىء للعلاقة الزوجية أو يعطل الغرض من الزواج ، وذلك لأن الزوج هو القيم على مصالح بيته وزوجته وأسرته .

وقد أعطى الله سبحانه الزوج حق تأديب الزوجة ، لأن كل مجتمع لا يكون له مسئول عنه مهما كان حجم هذا المجتمع ومهما كان نوعه فإن مصيره إلى الضياع والفشل.

ولعل الشاهد على ذلك أن الحياة لا تسير في أى تجمع فيها إلا إذا كان هناك لهذا المجتمع راع مسئول عنه يثيب المخلص ويعاقب المسيء والبيت بالتأكيد هو تجمع صغير يحتاج إلى من يقوم على أموره من جميع ما يلزم لهذا البيت.

تلك هي حقوق الزوجية وهذا هو معنى التقابل فيها قد جعله الله وسيلة لصيانة تلك الحقوق والحفاظ عليها من كل من الزوج والزوجة .

بل نستطيع أن نقول إن صيانة حقوق الزوجة هو الهدف الأساسي لذلك ، وإن صان الزوج حقوق زوجته فلسوف يدفعها ذلك لصيانة حقوق زوجها وصيانة بيتها وأولادها .

ويوم أن خرجت الأصوات الشاذة الخارجة على أمر الله وراب الإسلام في حقوق الزوجية ودعت إلى خروج المأة من أدب الإسلام في حقوق الزوجية ودعت إلى خروج المأة من يتما وأنها ليست وقيقاً وأن الطاعة التي يفرضها الإسلام على الرأة إنما هي أشبه بالرق ، عندما خرجت هذه الأبواق تنادي المشيطان في السناء وأفسلت على المستقرين استقراهم وعلى المشيطان في السناء وأسلم المؤولة المستقرين استقراهم ، فاستجاب لأصوات المسطلين هذه المستقيمين استقامهم ، فاستجاب لأصوات المسطلين هذه أناس كثيرون ، وجدنا أن هذه الأبواق أبواق جلملة بأبسط قواعد أياس كثيرون ، وجدنا أن هذه الأبواق أبواق جلملة بأبسط قواعد الإسلام وأبسط أسس الترابط الأسري حيث إنه عندما يلتزم كلا الزدجين بما له وما عليه في احترام وتقلير تسود (ح) الإسلام وتسود المودة .

والمحلول في البيت هو نوع من أدائها لما أوجبه الله عليها حيث الاستقرار الذي يطعي أغوذجا صلحا لباقي أفراد الأسرة من الأبياء الجلت للبأبناء البيثما تشششنا ولبائما ويتيع الأبناء ب

وبنظرة مبسطة للمجتمعات التي يقدمونها مثلا لتحرر المرأة كا يقولون ، نجد على سبيل المثال أن هذه المجتمعات لا يوجد بها أى ترابط أو تعارف بل تفكك أفراد الأسرة فيها كا حيث يريد ، والواقع خير شاهد على ذلك .

يبوت من المجتمع الغرني مثلا ، الروجة في طريقها ، علاقاتها بأبيائها لا تعدو أن تكون وسيلة إنجاب بلا روح بلا مودة ، وعلاقتها بروجها كذلك ، فلا يكاد الروج يرى بلا مودة ، وعلاقتها بروجها كذلك ، فلا يكاد الروج يرى زوجته إلا حيث تريد هي ، لا حيث يريد هو ، فإن كان دعاة زوجته إلا أو يريدون لها أو اننا مثل ذلك فأين المودة والرحمة تحرير المرأة يريدون لها أو اننا مثل ذلك فأين المودة والرحمة بالجلال بين أفراد الأسرة ؟ : إن هذه المعاني لا توحد إلا حيث التمسك بشرع الله تعالى ، حيث الالتزام بما للزوجة من حقوق وما عليها من واجبات ، والزوج كذلك .

إن التقابل في حقوق الزوجية إنما هو وسيلة لضمان تلك الحقوق وصيانتها من الضياع .

وللرد على من يقول إن قرار المرأة في بيتها هو وسيلة لهضم حقها ، نقول :

إن الله تعالى قد شرع من الأحكام والقواعد ما تصان به المرأة وما يدفع عنها كل سوء ، ونجد ذلك واضحاً في أمر الله تعالى الأزواج بحسن معاشرة الزوجات بكل ما تدل عليه هذه العبارات من مودة وألفة ولين في الكلام وحسن معاملة في كل الأمور ، حيث يقول الله سبحانه: ﴿وعاشروهن بالمعروف .. ﴾(١) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي» .

وقد أمر الله تعالى أن تكون المرأة أمانة في عنق زوجها عليه أن يصونها وألا يقدم لها ما يضرها في نفسها أو دينها أو مالها ، فقال سبحانه ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن .. ﴾ الآية ، وقال سبحانه : ﴿ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا ... ﴾ الآية .

<sup>(</sup>١) سورة البساء : من الآية ١٩ ـ

<sup>(</sup>٢) سورة الطلاق: أية ٦ ـ

<sup>(</sup>٣) سورة النقرة : آية ٢٣١ .

كذلك فقد أمر الله تعلى الأروج بأن تكون كايتهم لروطتهم شاملة لكل بواحي الجياة حتى الجرص على أن تؤدي الرواعهم شاملة لكل بواحي الجياة حتى الجرص على أن تؤدي الرأة العبادة التي فرضها الله عليه ، حيث إن الله تعلى يعلم أن الرأة تشغلها حياتها عن أداء العبادة أو قد تنفل الروجة عن أن الرأة تشغلها حياتها عن أداء العبادة أو قد تنفل الروجة عن العبادة ، فقد كلف الله سبحانه الزوج أن يعلم روجته أداء العبادة والمحافظة عليها فقال سبحانه: ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليه لا نسألك رزقاً نحن نرقاك والعاقبة للتقوى ﴾‹› .

وحتى لا يوري الزوج المنخدام أمر الله تعلى في ذلك قرن أن تعلى التوجيه بأمر أهل السيت بالصلاة بأن يكون ذلك الأمر الله تعلى المرين بأن أن أن الما السيت بالمسال

والتوجيه مقروناً بالصبر والحلم والرحمة . فأح تشريع أرحم بالناس وأشفق عليهم من الله سبحانه

وتعالى .

ثلك محة عن معنى التقابل وحكمته في حقوق الزوجية شعد به أن أيين أن التقابل يعني أن الذي يعرف ما له وما عليه لا يقصر ولا يهمل .

كذلك فإن وقوف الزوجين على ما لكل منهما من حقوق وما عليه تجاه الآخر من واجبات سوف يكون ألوم له لتدارك ما عنده من قصور ، كذلك سرعة المحاورة للوصل بالحياة الزوجية إلى الأفضل والأحسن في ظل تشريع الله سبحانه وعدالته التي تحمي المؤمنين وتصون حقوقهم .

<sup>(</sup>١) سرة طه ٠ نية ١١١.

هذا وقد قصدت من عرض هذا البحث في الحقوق المتقابلة بين الزوجين أن أبين تلك الحقوق وأن أظهرها بأسلوب جديد إلى حد ما .

ألا وهو التقابل بين تلك الحقوق وإظهارها على أنها عطاء من الزوج لزوجته يقابله عطاء من الزوجة لزوجها ورعاية وإصلاخ تستقيم من خلاله الحياة الزوجية وينمو عودها ..

وقد كان أمامي لتوضيح ذلك وإظهاره عدة سبل.

منها عرض حقوق الزوجة وكذلك عرض حقوق الزوج ووضع كل حق أمام الواجب الذي يقابله ، بمعنى أن نضع حق الزوجة في الاحتباس الذي هو احتباس الزوجها .

وأما المسلك الثاني: فهو عرض حقوق الزوجة على حدة على أنها قسم مستقل تماماً ، ثم عرض حقوق الزوج كذلك ، ثم بيان فلسفة التقابل ومعناه ، والغرض الذي أقصده من ذلك في فصل تمهيدي يسبق عرض الحقوق وبيانها .

وقد آثرت أن أتبع المسلك الثاني الذي يتضمن عرض فصل مجميدي عن معنى التقابل وفلسفته في الحقوق الزوجية لأبين من خلال هذا خلاله ما قصدته وما أريد أن أظهره للقارىء من خلال هذا البحث .

ثم عرضت حقوق الزوجية كلا على حدة .

الباب الأول : حقوق الزوجة على زوجها .

الباب الثاني : حقوق الزوج على زوجته .

ولعل الذي دفعني لأن أسلك هذا الطريق عند عرض الحقوق

المتقابلة بين الزوجين هو :

الموضوع. ألا: أن هذه الطريقة بها تناه أسهل وأيسر في عرض

المهر للزوجة ، ويقابله الاحتباس والطاعة للزوج . أن يكون هناك مقابلة بين بعضها وبين حقوق الزوجة مثلا ، مثل في عدد أو في مسمياته ، وذلك مثل حقوق الزوج فإنه يمكن تحديدا قد لا تتوافر ، حيث إن الحقوق تكون في جانب أكثر . ثانيا : أن عملية وضع كل حق أمام الحق الذي يقابله

للزوجة ، ويقابله ولاية التأديب مثلا ، على أن هذه تمثل نماذج والنفقة للزوجة ، ويقابلها التمكين وحق القوامة ، العدل

فقط من حقوق الروجين والتقابل بينها .

البحث من الحقوق المتقابلة بين الزوجين إنما هو نماذج لتلك سبق بيانه تفصيلا في هذا التهيد، هذا وما عرضته في هذا ومنها حسن المعاشرة بالمعروف بين الزوجين وغير ذلك وقد وهناك حقوق تعتبر من الحقوق الخلقية وحقوق العشرة ،

وفلسفته وأثره وكيف يمكن تحقيق استقرل الأسرة وإسعادها عَهيدي خصصته لإبراز معنى التقابل في الحقوق الزوجية هذا وقد قسمت هذا البحث بعول الله وتوفيقه إلى فصل الحقوق ، وما لم أشر إليه فهو غفلة لا إهمال

مُ بعد ذلك قسمت البحث إلى بابين : ععرفة والتزام كل من الزوجين بما له وما عليه ..

: المحقة مؤكلة على المحتشد بمع الباب الأول : حقوق الزوجة على زوجها . الفصل الأول : في حق الزوجة في المهر . الفصل الثاني : حق الزوجة في النفقة .

الفصل الثالث: حق الزوجة في العدل.

وأما الباب الثاني : فهو يتضمن حقوق الزوج على زوجته ، وقد قسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة .

الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين والقرار في البيت . الفصل الثالث : حق الزوج في ولاية التأديب .

ونلقي بعض الضوء على أبواب البحث وفصوله ومباحثه .

أما الباب الأول: فقد تضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول : في حق الزوجة في المهر .

وقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف المهر ومذاهب الفقهاء في ذلك والدليل على وجوب المهر ثم حكمه ، ولماذا شرعه الله سبحانه وتعالى .

وأما المبحث الثاني: فقد تضمن ما يجوز أن يكون مهراً وما لا يجوز ومقدار المهر، وقد بينت خلاف الفقهاء في ذلك.

ثم بينت مسألة هامة في هذا المقام وهي :

هل يجوز أن تكون المنافع والمصالح مهراً أم لا ؟ وبينت خلاف الفقهاء في ذلك مع الدليل والمقارنة .

وأما عن مقدار المهر فقد بينت موقف الفقهاء ومذاهبهم في هذه المسألة مع الدليل والمقارنة .

وأما المبحث الثالث: فقد بينت فيه أنواع المهر وبيان كل نوع ومتى يجب ، ثم بينت بعد ذلك متى يسقط المهر عن الزوج وأحوال ذلك .

وأما المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل: فقد خصصته الميان أحكام المتعة، ومتى تجب ، وما حكمتها ، والدليل على وحوبها ، ثم عرضت لخلاف الفقهاء في ذلك مع المقارنة والترجيع وقد ختمت هذا المبحث ببيان مقدار المتعة ودليل ذلك.

وأما الفصل الثاني في حقوق الزوجة ، فقد بينت فيه أحكام النفقة الواجبة للزوجة على زوجها .

: شحله تعيراً إلى إلى أبيعة مباحث:

المرابط الأول: في حكمة مشروعية الففقة وأسابها المعارب المواجئة الأولى المعاربة المواجئة الإوجها على أوجها بما المعاربة المواجئة المحابة المواجئة المحابة المحابة

تستحق النفقة ومن منهن لا تستحقها ؛ إذ أن الروجة التي حبست لحق زوجها وقد مكنت زوجها منها التمكين الشرعي وهي في سنة الزواج فإنها تستحق النفقة .

ومن الزوجات من لا تستحق النفقة ، مثل الزوجة الناشر التدير نادوها

والمرتدة ونحيوهما . وقد يبنت مذاهب الهقهاء في تلك المسائل وأدلتهم مع

المقارنة والترجيح .

وأما المبحث الثالث: فقد بينت فيه كيفية تقدير النفقة للزوجة وخلاف الفقهاء في ذلك.

وهل يجب أن يراعى في ذلك حال الزوج أو حال الزوجة أو حالما للله الدليل والمقارنة والترجيح .

وأما المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل ، فقد بينت فيه ما تشتمل عليه النفقة الواجبة للزوجة من طعام وكسوة وسكني ، ومذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة والترجيح .

ثم عالجت في نهاية هذا المبحث مسألة هامة ، ألا وهي أجرة الطبيب وثمن الأدوية ، هل تدخل في النفقة الواجبة للزوجة أم لا ، ناقشت هذه المسألة وبينت كيف أن جميع الفقهاء قد قرروا أن أجرة الطبيب وثمن الأدوية لا تدخل في النفقة الواجبة للزوجة على زوجها .

ثم تساءلت كيف يقرر الفقهاء أن الخادم من مستلزمات النفقة إن كانت الزوجة ممن يخدم مثلها، ثم تكون أجرة الطبيب وثمن الأدوية ليسا من مستلزماتها، وأيهما أهم للزوجة ؟ .

ثم إن النققة تجب على قدر الكفاية ، ومن الكفاية قطعاً العلاج إذ كيف تعيش الزوجة مع زوجها وهي مريضة ، وهو مسئول عنها ، ونقول : إن العلاج ليس من مستلزمات النفقة ؟ !! .

وأما الفصل الثالث والأخير في حقوق الزوجة ، فهو حق الزوجة في العدل .

والعدل من الحقوق الهامة التي حرصت الشريعة الإسلامية على ترسيخها وتعريفها للزوجين ، وهو حق واجب للزوجة والزوجات قبل الزوج ، ويقابل هذا الحق للزوج عند زوجته حقه في ولاية التأديب .

إذ أن الزوج مادام قد أدى ما عليه من مهر ونفقة وكان عادلا مع زوجته وزوجاته ، فقد أعطاه الله سبحانه الحق في إصلاح زوجته وتأديبها عند ظهور النشوز منها وخروجها عن طاعة زوجها .

عال سال: ﴿واللاتي تحافرن نشروهن فعظوهن

واهجووهن في الضاجع واخروهن ..﴾('' .

قد تسسة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: المحمد الأول: في تعريف المعال وأبواعه ، وكيف حدث الشريعة الإسلامية منده عند تعدد الزوجات .

والما المبحث الثاني فقد ينت فيه أن العدل وجب لجميع الروجات بدون تفريق بينهن في الإقامة والسفر ، فيجب على الزوج أن يعدل بين جميع زوجائه بدون تفريق بالغنى والفقر الزوج أن يعدل بين جميع زوجائه بدون تفريق بالغنى والفقر أو المحمد والمرض أو كبر السن أو غير ذلك ، لأن المقاسم من القسم هو المؤلسة التي هي الغرض الأساسي من الزواج .

قال تعالى : ﴿وهن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا تسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورهمة﴾﴿﴿ .

<sup>.</sup> ٣٤ قياً : دلساً قيه، (١)

<sup>(</sup>Y) سورة الروء : اية ١٢ .

ثم بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الدليل والترجيح . ثم بينت حكم القسم بين الزوجات في السفر مع الدليل والترجيح .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل: فقد تناولت فيه حق الزوجة في طلب التفريق عند عدم العدل مع بيانا مذاهب الفقهاء في ذلك ودليل كل مذهب والترجيح.

وأما الباب الثاني : فهو في حقوق الزوج على زوجته ، وقد عرضت في هذا الباب الحقوق التي أوجبها الله سبحانه للزوج على زوجته .

وفي التقديم لهذا الباب بينت سبب تقديم حقوق الزوجة على حقوق الزوج هو على حقوق الزوج ، وذكرت من أسباب ذلك أن الزوج هو المطالب دائماً بالبذل والعطاء والإيثار ، وكذلك فإن الرجل يبني بيته أولا ، فيختار الزوجة ثم يقدم لها المهر ويعقد عليها ثم يحضر الزوجة إلى بيته ثم يرعى بيته بالقوامة والنفقة ، فبعد بناء البيت وتكوينه تثبت الحقوق لكلا الزوجين .

وقد قسمت هذا الباب في حقوق الزوج إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة .

الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين وقرار الزوجة في البيت .

الفصل الثالث: حق الزوج في القوامة وولاية التأديب. أما الفصل الأول: وهو حق الزوج في الاحتباس والطاعة. فقد بينت فيه معنى الاحتباس وهو انتقال الزوجة إلى بيت روجها واحتباسها لحقه دون سواه، والطاعة كذلك لزوجها التي

هي إحدى اثار الاحتباس.

. بالعق ويبت كذلك أن الطاعة للزوج تكون فيما يرضي الله

روجها لأن الرجل له القوامة التي تمثلت في قول الله تمال : تعدله تجهيها له سبع أن له نال تالك تسنيد لمن

«الرجال قوامون على النساء» .

توله لا منه تسمعلا في نهرك لا يانا توليما نالي

عالم الأجر العطي، نقال تعلى: ﴿ للعمال يعلى الميلا ولقد عظم الإسلام أمر الطاعة من الزوجة لزوجها وأجزل . تالخا مسعم يا بهالخ

. ﴿ فَمَا لَفِهِ لِهِ بِيغَالَ تَ الْخَاهِ .

أبواب الجنة شتت» رواه أحمد والطبراني . فرجها وأطاعت زوجها ، قبل لها : ادخل الجنة من أي «إذا صلت المأة خسها وصامت شهرها وخفظت

وأما الفصل الثاني في حقوق الزوج على زوجته ، فهو حق

وهذا الحق إنما وجب الزوج في مقابل إنفاق الزوج على الزوج في التمكين وقرار الزوجة في البيت

الشرعي الذي بمقتضاه يؤدي الزوج الغرض الأساسي منه ، وعند والتمكين: هو أن تمكن الزوجة زوجها منها التمكين . متيسام متيبا متيلدي متج

فقده يصبح الزواج بدون معنى ، ولذا فقد أجمع الفقهاء على أن

<sup>.</sup> ٣٤ قياً : دلساً قيهم (١)

الزوجة إذا لم تمكن زوجها منها التمكين الشرعي الذي يمكن معه المعاشرة الزوجية فإنها تعد ناشزاً ولا تجب لها النفقة على زوجها.

وأما قرار الزوجة في البيت فهو أن تلزم الزوجة بيت زوجها وأن لا تخرج إلا بإذن الزوج .

والقرار في البيت هو من قوامة الزوج على زوجته وهو أيضاً من طاعة الزوجة لزوجها التي وجبت على الزوجة والتي تثاب عليها من الله سبحانه.

وقد بينت معنى القرار في البيت وأحكامه ، وكيف أن المرأة معدة بطبيعتها لذلك ، حيث رعاية بيتها والقيام على شؤون زوجها وأولادها .

والرجل كذلك معد بطبيعته لأن يقوم بالإنفاق على زوجته وبيته وأن يسعى على الرزق وأن يجد ويعمل خارج المنزل.

تلك هي الفطرة ، ومادام عقد الزواج اتفاقا على قيام كل من الزوجين بمطالب الزواج ألزم أن يكون اتفاقاً أيضاً على قرار المرأة في بيت زوجها والقيام بشؤونه .

بينت أحكام ذلك بالتفصيل مع الدليل.

ثم بينت في هذا الفصل مسألة خدمة الزوجة لزوجها وأولادها في بيت الزوجية ، وهل ذلك واجب على الزوجة أو ليس واجبا ، وما علاقته بالقراز في البيت .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم مع الترجيح . وأما الفصل الثالث في حقوق الزوج ، فهو حق الزوج في ولاية التأديب .

ولاية التأديب تعني حق الزوج في تقويم الزوجة وإصلاحها عندما يصدر منها نشوز أو خروج على طاعة زوجها التي أمر الله سبحانه بها .

ولاية التأديب إنما وجبت الزوج على زوجته لأن الزوج هو الله على يبته وزوجته بما أهمله الله سبحانه الذاك ، حيث يقول : هالوجال قوامون على الساء بما فعنل الله بمعنهم على بعمن ويما أنفقوا من أموالهم في فولاية التأديب إذاً بما بعمن ويا أنفقوا من أموالهم فولاية التأديب إذاً بما تشمله قوامة الزوج على زوجته ، حيث قد جمل الله سبحانه تشمله قوامة الزوج على زوجته ، حيث قد جمل الله سبحانه هذا الحق الرجل لما له من حق التفضيل ، إذ إنه هو الراعي وللنفق على يبته وزوجته .

وقد وجبت ولاية التأديب أيضاً للزوج على زوجته مقابل عدل الزوج مع زوجته وزوجاته .

فعادام الزوج قد أدى ما عليه من نفقة ورعاية وحماية اشؤون بيته وزوجته وكان عادلا فلم يفرط ولم يظلم فإن له على زوجته وزوجاته حق التأديب عندما يظهر منها أو منهن نشوز أو خورج على طاعته .

سريعه الإسلامية للدلك . ثم عرضت لمسألة هامة في موضوع نشوز المرأة ، وهي :

هل ترك المرأة للصلاة من الشوز ؟ . عرضت المسألة مع مناقشتها وبيان حكم الشرع فيها مع الأدلة . ثم عرضت لمسألة اشتهرت في الفقه باسم: «نشوز الرجل» هل يمكن أن يكون الرجل ناشزاً ؟ وكيف يكون ذلك ؟ .

إن هذه المسألة أصلها أن الرجل قد يعرض عن زوجته بسبب كبر سنها أو زهدها في مطالب الرجل في الفراش ، وقد ينت أن أصل هذه المسألة هو قوله تعالى : ﴿وَإِن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّالِلْمُلْلِلْمُلْلِلْمُلْلِيْلِلْمُ اللَّالَّ اللَّالَّالِلْمُلَّالِلْمُلْلِلْمُ

وقد بينت أصل هذه المسألة وأحكامها مع الدليل .

ثم بينت كذلك حكمة التشريع في تلك المسألة مع التوجيه والدليل.

هذا وقد اعتمدت في بحثي هذا على كتاب الله سبحانه فأخذت منه الدليل في كل مسألة بل في كل فرع أجد له فيه دليلا وتوجيها ، ثم على سنة رسول الله على التي شرحت القرآن الكريم وبينت أحكامه وفصلت مجمله ، ثم على الإجماع والقياس وأقوال الفقهاء ومذاهبهم .

وقد حرصت على أن أعرض مذاهب الفقهاء من مصادرها الأصلية .

وقد تجنبت التعصب لمذهب من المذاهب الفقهية بل عرضت المذاهب بأمانة وتجرد حتى تتضح الحقيقة العلمية ظاهرة جلية .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ١٢٨.

هذا ، وقد قصدت من بحثي هذا أن أقدم قبساً من هدي القرآن الكريم ومن سنة النبي — عَلِيْنَةً — لكي تنتفع به الأسرة المسلمة فتحافظ على حقوقها وواجباتها .

فكما ذكرت في مقدمة هذا البحث، إذا عرف الزوج والزوجة ما عليهما وما لهما من حقوق والتزما بهما التزاما أميناً ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى استقرار الحياة الزوجية وسعادة جميع أفرادها .

وآتناه من الله سبحانه وتعالى . وأستميح القارىء الكريم عذراً عما قد يجد من قصور

أو هفوة هما من طبع البشر ، والكمال لله وحده . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه وأن

ينفع به إنه نعم الجيب . وصل الله وسلم وبارك على نبينا محمد عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

. نيالما بي مل لمعلما نأ لاايد، .

## مقدمة ثانية

من المحاسن التي أكرم الله سبحانه بها المرأة وأعزها بها تشريع المهر ، إذ كانت المرأة في الجاهلية مهضومة الحق ، ليس لها كلمة ، ولا وجود لها في أى شيء ، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها ، ولا يدع لها فرصة لأن تتملك أو يكون لها حق التصرف في أى شيء ، فكانت مثل سقط المتاع .

فلما جاء الإسلام وعم نوره حرر البشرية مما هي فيه من صنوف العبودية وأشكال السيطرة والاستغلال ، فرفع الإسلام قدر المرأة وأزال عنها كل أشكال العبودية وأعطاها حق التصرف في مالها وفرض لها المهر ، وجعله حقاً على الرجل خالصاً لها ، وليس لأيها ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئا منها إلا برضاها واختيارها .

قال الله تعالى : ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ﴾ ن .

و آتوا النساء مهورهن عطاء مفروضاً لا يقابله عوض ، فإن أعطين شيئاً من المهر بدون إكراه أو خديعة وكان العطاء منهن بكل الرضا ، فخذوه هنيئاً مريئاً .

وأما إن أعطت الزوجة شيئاً من مالها بالخديعة أو الإكراه أو الحياء فهو مال حرام ولا يحل أخذه .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٤ .

قال الله تعالى: ﴿وإِنَ أَرْجُ اسْبِسَالِ وَعَ مُكَانَ وَرِيَ وآليم إحداهن قطارًا فلا تأخذوا منه شيئًا أتأخذونه بهتانًا وإثماً ميناً حركيه تأخذونه وقد أفضه بمحدم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقًا غليظا﴾‹‹›

الرا أيه حق مفروض للمرأة تكرياً لها وإشعارًا بأن الراج بذل لها أعز ما تملك النفس وهو الملك، فهو في نفس الراء بشاسب انفس الرأة وترسيخ لإثبات قوامة الرجل عليها. قال الله تعلى: ﴿الرجمال قوامون على النساء بما فعنل الله

. الاية الله المعالمة على المعالمة الله المعارضة الله المستما المراجعة المعارضة الم

وإيجاد أساس للمودة والتألف والرحمة بين الزوج وزوجته . ولم تترك الشريعة الإسلامية أمر المهر ليكون مجالا

للمسلومة يين الزوج وزوجته أو بين الزوج وولي زوجته ؛ بمعنى أن يكون الزوج حراً في أن يدفع أو لا يدفع فيعطي انطباعا لنفسه ولمن حوله أنه متبرع أو يعطي شيئا من عنده .

وإنما جعلت الشريعة الإسلامية المهر حقاً من حقوق المرابعة على زوجها ، ومعامله حكم من أحمام على الزوج وأثراً الروجة على زوجها لا يكون الزوج مائماً أو به المناه ، وأثار بي المعنو بالمناه ، وأثار بي أباد بي أباد من أباد من أباد من أباد من أباد من أباد من أباد بين أباد من أباد بين أباد

١ ١ ، ٢ ، ١٤ ؛ كالياكم : دلسناا قيه، (١)

<sup>.</sup> ١ ٤ قيا : دلسناا قيه، (٢) .

والشريعة الإسلامية مع ذلك تركت أمر دفع المهر لتراضي الزوج مع زوجته أو مع وليها ، ولم تجعل المهر شرط صحة لعقد الزواج ، وإنما جعلته حقاً وأثراً من آثار عقد الزواج ، وتركت توقيت دفعه للزوجين ومن مظاهر تكريم المرأة في تشريع المهر أن الله تعالى شرعه على أنه هدية وعطية مقررة وواجبة السداد ، ولم يشرعه على أنه عوض كما يحاول بعض الناس أن يفهم ذلك .

يقول الكمال بن الهمام عن المهر: «إنه شرع إبانة لشرف عقد الزواج، إذ لم يشرع بدلا كالثمن والأجرة، وإلا وجبت تسميته ..» ا ه. .

ولذلك نجد القرآن الكريم قد سمى المهر صدقة ، ونحلة ، فقال تعالى : ﴿وَآتُوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ أى : عطاء ، وهذا يعني أن المهر قد شرع ليكون هدية من الزوج لزجته ، ولكنها هدية لازمة لزوماً متراضياً من غير وكس ولا شطط ، ومن غير عنت ولا إجهاد .

وهنا يمكن أن نطرح سؤالا ربما جال في خاطر كثير من الناس ، ألا وهو : لماذا كان المهر أو تلك الهدية واجبة على الزوج دون الزوجة ؟

الجواب: أن طبيعة الرجل جعلته مكلفاً بالعمل والكسب والسعي ، والقيام على مصالح بيته ورعايته وكسب المال ، والمرأة تقوم برعاية شؤون البيت فكانت التكليفات المالية كلها على الرجل ، وكان من المناسب أن تكون تكاليف الزواج المشروعة عليه أيضاً ، فهو يقدم هذا المال

وللذ الهدية ليكون دليلا على تقدير الزوجة والاعتزاز بها ، وهو دليل على المودة والإخلاص بين الزوجين ، وأيضاً فإن المرأة ولي على المودة والإخلاص بين الزوجين ، وأيضاً فإن المرأة وهي تنتقل من بيسة ، فهي الذلك تحتاج إلى ثياب وتجهيز وغير ذلك ، بديدة ، فهي الذلك تحتاج إلى ثياب وتجهيز وغير ذلك ، ذكان من اللازم أن يقدم لها الزرج بعضاً من ماله لتقوم بشراء فكان من اللازم أن يقدم لها الزرج بيب الجديد : بيت الزوجية ، هذه ما يلزمها وهي تنتقل إلى بينها الجديد : بيت الزوجية ، هذه هي بعض القاصد الشرعية والأهداف التي توخاها الشرع من وراء تشريع المهر ، آثرت أن أشير إليها ثلك الإشارة المختصرة واء تشريع المهر ، والتصد على مدى أهمية تشريع المهر ، والله من وراء التصد، وبعد ذلك ننتقل إلى تفصيل أحكام المهر كا التصد، وبعد ذلك ننتقل إلى تفصيل أحكام المهر كا تقتضية عطة البحث.

# الباب الأول حقوق الزوجة على زوجها

وفيه فصول

الفصل الأول : المهر

الفصل الثاني : حق الزوجة في النفقة

الفصل الثالث: العدل

# الفصل الأول

## المبحث الأول تعریف المهر والدلیل علیه وحکمته

#### ١ ـــ تعريف المهر:

يسمى المهر صداقاً ، ونحلة ، وأجراً .

وقيل: إن الصداق له تسعة أسماء:

صداق، ومهر، ونحلة، وفريضة، وحباء، وأجر، ثم عقر، ثم علائق، والتاسع الصدقة.

قال الله تعالى : ﴿وَآتُوا النساء صدقاتهن نحلة﴾ ١٠ .

فقد سمى الله تعالى المهر هنا: صداقاً ، ونحلة ، والنحلة هي العطية والهدية .

وقال تعالى : ﴿فَمَا استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ﴾ ٠٠٠ .

فنجد أن الحق تبارك وتعالى قد سمى المهر هنا أجراً وفريضة ، والصداق لغة ــ بفتح الصاد ــ وهو الأفصح ويجوز

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٤ .

<sup>(</sup>٢) سورة النساء: آية ٢٤.

كسوم . وهو في الأصل اسم مصدر ، أصدق ، ومصدو الإصداق ، وهو المهو ، ولذا يقال : أصدقت المرأة ومهرتها ، ولا يقال أمهرتها .

قيل في معنى الصداق أيضاً: إنه مأخوذ من الصدق — بكسر الصلد — خند الكذب . وذلك لإشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجاب الصداق .

وقيل في معناه غير ذلك. وقد سماه الله تعالى — كما سبق وأوضحناه — غلة أو أجراً وفريضة ، أما المحفة فهيم العطية على سبيل التبرع ، و المحلولة بذلك مأخوذ من الصلاقة أي العطية .

وأما الآجر ، فإن الصداق يفرض على الزوج لزوجته نظير الاحتباس والاستمتاع ، قال الله تعلى : ﴿فُعلَ استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة ﴾ .

### : لعهد والمها دفيهنا

اختلف الفقهاء في تعريف الصلاق ونورد مذاهبهم كا يلي:

#### : تيكاللا بمنه – ١

عرف المالكية الصداق بأنه ما يعطي للزوجة في مقابلة الاستمتاع بهلان .

<sup>(</sup>١) حاشية الدسوقي على الشرج الكبير ج ٢ ص ١٩٩٢ ، ١٩٩٢ .

فالصداق بذلك حق للزوجة على زوجها في مقابلة استمتاع الزوج بها فهو بذلك كالثمن في مقابلة السلعة إثباتاً ونفياً ولذا يشترط في الشمن من ناحية الإثبات والنفي إثباتاً وضماناً لحق الزوجة في ذلك .

#### ٢ ــ مذهب الحنفية:

عرف الحنفية الصداق بأنه المال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة منافع البضع ، إما بالتسمية أو بالعقد ١٠٠٠ .

#### ٣ \_ مذهب الشافعية:

وقد عرف الشافعية الصداق بأنه ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً .

فأما قوله: ما وجب ، فإن ذلك عام يدخل فيه المال والمنفعة وكل ما يصح أن يكون ثمناً ويقدم من الزوج لزوجته . وأما قوله: بنكاح ، أى : بعقد وذلك في غير المفوضة .

وقوله: أو وطء، يدخل فيه الوطء بشبهة أو في النكاح الفاسد .

وقوله : أو تفويت بضع قهراً ، مثال ذلك ، كأن تزوج رجل

<sup>(</sup>١) فتح القدير للكمال بن الهمام ح ٢ ص ٤٣٤.

 <sup>(</sup>۲) حاشية الشيخ الشروقاوي على شرح انتحرير لشيخ الإسلام الشيخ زكريا
 الأنصاري ج ۲ ص ۲۸۹ .

 $l_{i}l_{i}l_{i}l_{i}$ ,  $l_{i}$ -clear  $l_{i}l_{i}$   $l_{i}$   $l_{i}$  l

#### : تلالناما بعنه 🗀 ٤

عرف الحنابلة الصداق بأنه : العوض في النكاح ونحود" . وقوله : في النكاح ، سواء سمي في العقد أم فرض بعده

بتراضيها أو بفرض الحاكم له . وقوله : فكوه ، أي : نحو النكاح كالوطء بشبهة ونحوه .

## : تعيجها تمالقا

إلى مميسة نيكر منأ ردبا ولكناا دلهقفاا مفهمة نيكيه بلع

المسان : المسام الأول : ويضم مالعب اللاكمة والحنفية المساق ، قالما الشركت المناهب الثلاثة في تعريف المساق ، قابلنك المسائل المناهب أن يعطى الزوجة في مقابلة الاستمتاع به ونحوه ، فقد اشترك أصحاب المناهب الثلاثة تقريباً حول

<sup>(</sup>١) كشاف القتاع على منز الإقناع ج ٥ ص ١٢١١ .

معنى الصداق الذي هو العوض الذي يقدم للزوجة في الصداق وقد نحتاج إليها ، مثل الوطء بشبهة ونحو ذلك .

٢ — القسم الثاني: وهو تعريف الشافعية ، الذي انفرد بأن عرف الصداق بأنه ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً .

وبالمقارنة بين القسم الأول ، وهو مذهب كل من المالكية والحنفية والحنابلة ، والقسم الثاني وهو مذهب الشافعية نجد أن ما ذهب إليه الشافعية أكمل وأشمل لما يدخل في قوله : ما وجب ، وهو المال والمنفعة أو ما يصح أن يكون ثمناً في صحة جعله صداقاً ، وهو واجب سواء بنكاح ، أى : عقد ، أو وطء ، ويدخل فيه كذلك الوطء بشبهة النكاح الفاسد ، ويدخل فيه كذلك تفويت البضع قهراً .

وتلك معان ولمحات في تعريف الشافعية لم توجد في التعريفات الأخرى .

وأما القول في غير مذهب الشافعية بأن الصداق هو ما وجب على الزوج في مقابلة منافع البضع ، فإن الشارع الحكيم لم يوجب الصداق في مقابلة منافع البضع فقط ، وإنما أوجبه إظهارا لخطر المحل وإكراماً للمرأة ، وتلك معان نحتاج إليها باستمرار لنثبت لمن يحاول أن يسىء للإسلام وشريعته بأن المرأة تشترى بالصداق ، وأنها تشبه الرقيق وتحبس في البيت ، نقول لهم : هيا انظروا إلى ما وصل إليه فكر الفقهاء في الشريعة الإسلامية ومحاولتهم إظهار كرامة المرأة بكل الصور ، وأنها تكريم عندما يتقدم لها من يريد

الزواج منها فيدفع لها الصداق ، وهو أعو ما يلك الإنسان الكون ورأ لإعزاز المرأة وتكريها ونامع ذلك في تعريف معلق اله منأ له تعالمها لهوفهما المصلة على أمه مال يقدم الشافعية عدماً لم يصفع إلم المصلال عن أله ممان المعادة المعادات تأ الانتفاع بالبضم إنما وجب الصداق إظهاراً لخطورة المقد وإكراماً وتسامياً للمرأة التي كرمت بالإسلام ، والله أعلم .

## ٢ - دليل وجوب الصداق:

شا وجوب الصداق بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب : فقد عدث القرآن الكريم في أكثر من وضع عن الصداق ، فقد صفه في موضع من سورة النساء وضع من سورة النساء أنه صدقة وهدية ، ثم هفه في ففس السورة وفي آية أخرى بأنه فريضة ، وفي سورة الأحزاب جاء صف الصداق بأنه فريضة أيضاً .

قال جل شأنه عن الصداق في سورة الأحزاب : ﴿قد علمنا ما فرضنا عليم في أزراجهم وما ملكت أينانهم لكيلا يكون

<sup>.</sup> و قياً : دلسناا قي هم (١)

<sup>.</sup> ١٤ قياً : دلسنا قريه ٢٢ .

عليك حرج ...﴾ الآية٠٠ .

وبنظرة في هذه الآيات الكريمة نجد أنها جاءت لتقرر وجوب المهر للزوجة على زوجها ، وذلك لأن الخطاب فيها جميعا موجه للأزواج ، حيث أمرهم الله تعالى بأن يعطوا المهور لأزواجهم عن طيب نفس منهم بأمر الله تعالى وفرضه من غير تنازع ولا شقاق .

وقال القرطبي \_ رحمه الله \_ في تفسير كلمة (نحلة) أى: هدية، وذلك لأن كل واحد من الزوجين يستمتع بصاحبه، وقد جعل الصداق للمرأة كأنه عطية بغير عوض ".

وأما السنة: فقد ثبت أن النبي \_ عَلَيْتُهُ \_ لم يعقد زواجا له أو لبناته \_ عَلَيْتُهُ \_ إلا وجد به المهر، ولأنه لو لم يكن واجبا لتركه النبي \_ عَلَيْتُهُ \_ ولو لمرة واحدة ليدل على عدم وجوبه، وكذلك كان \_ عَلَيْتُهُ \_ مع أصحابه في موضوع المهر، ولعل أمره للرجل الذي جاء يريد الزواج وليس معه شيء، بقوله له: «التمس ولو خاتما من حديد» خير شاهد ودليل على وجوب المهر مهما قلت كميته ومقداره، وأنه واجب على الزوج ولا يعفى منه أبداً.

وأما الإجماع: فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم التابعون إلى يومنا هذا على أن الصداق واجب على الزوج لزوجته ولم يخالف في ذلك أحد ـ فيما نعلم ــ

<sup>(</sup>١) سورة الأحزاب: آية ٥٠ .

<sup>(</sup>٢) القرطبي: تفسير سورة النساء: ح ٥ ص ٢٤.

## ٣ – لوجوب الهو على الزوج حكمة وأسباب :

لقد شرع الله سبحانه الصداق على الزوج دون الزوجة لأسباب كثيرة منها :

الرجل في الإسلام هو الذي له القوامة على الروجة الساد على الروجة البيت وعليه المسئولية المنوطة بذلك حيث أهله الله سبحانه ،

وتقديم المهر الزوجة هو أحد مظاهر ثلك القوامة . ٢ — أن الذي ينتقل إلى يست الزوجية هي الزوجة ، والزوج

هو الذي يتكفل بكل ما يلزم ذلك من صداق وغيو . والشارع المكيم إنما أوجب المهر على الزوج إظهاراً لكانة الزوجة في نفسه ، وإشعاراً له بأن الزوجة شيء لا يسهل الحمول عليه إلا بالإنفاق والبذل .

٣ — ومن الحكم أيضا أن أوجب الله سبحانه المهر على الزوج حتى لا يفرط في الزوجة بسهولة بعد أن حصل عليها .
• في هذا العد رقما. الكاساذ ... مد عاماء المنفئة ...

اللك بأدنى خشونة تحدث ينهما ، لأنه لا يشتى عليه إزالته ، لأن ما ضاق طريق إصابته يعز في الأعين فيعز به إمساكه ، وما تيسر طريق إصابته يهون في الأعين فيهون إمساكه » .

ع. في إيجا بالشارع المهر على الزوج الوجنته ما يغربه عال الم يشعر بأنها موضع مودته فعظمه وهل كانته ، وأنه المناه بالمجتبا بالمجتبا الماء على أداء المختبان تقديرًا ها المختباء وصيانة لكوامتها من الغنياع والامتهان ، لأنها متى هانت في

عين الزوج أصابتها الوحشة فلا تحصل مع ذلك على مقاصد الزواج التي هي أساس المودة والعشرة والسكينة والرحمة .

ولو أنه أبيح للزوج أن يتزوج بدون مهر لكان في ذلك امتهان للزوجة وحط لكرامتها واستهانة لأمر الزواج نفسه فتنفصم عرى الزوجية بين الزوجين لأتفه الأسباب، لأنه في الحقيقة لا يكلف الزواج الزوج شيئاً من المهر حيث لم يدفع مهراً في الزواج ولن يدفع شيئاً منه إذا ما طلق زوجته وأراد التزوج بأخرى.

٦ — ولو صح ووجب المهر على الزوجة دون الزوج كا تقرره بعض النظم لكان في ذلك قلب للأوضاع الفطرية ودفع للزوجة إلى الفساد ، لأن المرأة في هذه الحالة سوف تحرص على جمع المال بأي طريق كان لتقدم المهر لمن يريد أن يبني بها .

ولكن الإسلام الحنيف لم يكلفها السعي لجمع المال في هذه الحالة ولا في غيرها ليحتفظ لها بأنوثتها وليبعد بها عن مواطن الخشونة والزلل.

٧ – ومن الحكم السامية التي يهدف الشارع منها إلى الإبقاء على الزوجة والمحافظة عليها أن إيجاب المهر على الزوج يدعوه إلى استبقاء الزوجية بقدر الإمكان ويحمله على التأني في الطلاق إن دعت إليه الحاجة وتحكم الشقاق، فلا يقدم عليه إلا عند الحاجة والضرورة لما يتطلب الطلاق من نفقات يتحملها الزوج مثل مؤخر الصداق الذي يدفع إلى المطلقة، وكذلك دفع المهر لزوجة أخرى عند الرغبة في الزواج منها.

وللك معان وحكم سامية يهاف الشارع المكيم منها إلى المادة معان وحكم سامية يهاف الشارع المكيم منها إلى الحرص على الحافظة على الرجية وإضاء ورح المودة والوئام بين الزوجين طللا حافظ كل وحد منهما على حقوقه وأدى ما عليه من وجبات اللآخر ، فكما سبق أن أوضحنا أن المياة الزوجية لا تستقيم إلا حيث حافظ كل طرف فيها على أداء ما عليه .

وأما سبب وجوب المهر على الزوج فأمران :

. ويحسطا لمقعا : الجالم .

الناني : الدخول بالزوجة دخولا حقيقياً وذلك في موضعين : المرضع الأول : في الزواج الفاسد كالزواج بغير شهود .

الرضع الثاني : في الوطء بشبة كشخص وفت إليه امرأة على أنها وبعثه ثم تبين أنها ليست (وجته .

ونفصل أسباب وجوب المهر على الوجه التالي . أما وحديد يسب المؤلد الصحيح فهد وحدد ب

أما وجوبه بسبب العقد الصحيح فهو وجوب غير مستقر ، فأحيانا ما يسقط المهر كله كم لو حصلت فرقة بسبب من جانب الزوجة قبل الدخول بها حقيقة ، أو حكما كردتها

مثلا ، وفي هذه الحالم يقط المهر كاه . في يسقط بعضه كم لو طلقها الزوج قبل ا

ر المخطب بعضه كم إلى طلقها الزوج قبل الدخول بما فقية أو حكما وكان المهر قد سمى في العقد تسمية محمدة وحنثة يجب ها نصف المهر .

ويتأكد وجوبه بالدخول بها أو الخلوة الصحيحة كم يواه

معنى العلماء ، أو المرت كما سنوضحه بعل . وأما وجوبه بسبب اللخوا المحقيقي بها في الزواج الفاسد أو الوطء بشبهة فإنه واجب مستقر فليس هناك ما يعرضه للسقوط كله أو بعضه بسبب ما ، لا من جهة الزوج ولا من جهة الزوجة ، لأن دخول الزوج بالزوجة دخولا حقيقيا استوفى الاستمتاع فوجب عليه حقها ، أى : وجب عليه مهرها إذا تفرقا ، سواء أكان التفرق من جهتها أم فرق بينهما القاضي إلا تبرأ ذمة الزوج منه .

## المبحث الثاني ما يجوز أن يكون مهراً وما لا يجوز ومقدار المهر

ذكرنا أن الشارع الحكيم قد بين أن المهر في عقد الزواج له خطره وله أثره في تطيب نفس الزوجة وتكريمها .

وقد اتفق الفقهاء على أنه لابد أن يكون اللهر مالا معلوماً متقوما في حق المسلم ، فلا يصح أن يكون مهرا ما ليس بمال أصلا ، كحفنة تراب أو ما قل شأنه كإبرة الخيط أو ما شابه ذلك ، أو ما كان مالا لكنه غير متقوم في حق المسلم ، كالخمر والخنزير .

كا أن الجهالة الفاحشة التي تفضي إلى المنازعة لا تصلح أن تكون مهراً ، كما لو سمي المهر دابة أو ثوباً مثلا دون بيان نوعيهما .

أما إذا كانت الجهالة يسيرة بمعنى أنها لا تفضي إلى النزاع

ولا يكون هناك حرج في قبوله في نظر الشارع مثل: ذكر شيء معلوم جنسه ونوعه ولا يعلم وصفه كتسمية الرجل عشرة أرادب من القمع فإن هذه التسمية يصع جعلها مهراً لأن الجهالة فيها

والمهر لا تضوه الجهالة اليسيرة لأن المال غير مقصود النات في الزوج، فيتساع فيه بما لا يتساع في العقود المالية الأخرى، لأن المقصود في المعالميان الماليا المال أولانات.

#### النافع وصلاحيتها للمهر :

وكتسة

المنافع على ثلاثة أنواع :

الرجل الدوع الأول : منافع تقدر بمال مثل إعطاء الرجل زوجته سيارة لتركبها أو تؤجرها ، أو يبتأ لتسكنه أو تؤجره متى كان جميع ذلك محدوداً بمدة معلومة ، فهذه النافع يجوز

جملها مهراً وذلك لأنها تقابل بمال . ٢ — النوع الثاني : منافع لا تقدر بمال ، كطلب المرأة طلاق ضرتها أو ألا يتنوج زوجها عليه ، أو لا ينقلها من

alk  $\delta$  so  $\delta$  if  $\delta$  is  $\delta$  is  $\delta$  is  $\delta$  is  $\delta$  if  $\delta$  is  $\delta$  is  $\delta$  in  $\delta$  is  $\delta$  in  $\delta$  is  $\delta$  in  $\delta$  is  $\delta$  in  $\delta$ 

٣ — منافع تسمى منافع الحدمة ، مثل تعليم القران الكريم ، أو تعليم حرفة ، أو تعليم القراءة والكتابة ، فقد المتاف المفهاء في ذلك ، فعضل مذاهيم على المتحو التالي : رأ كرأن وبانه والدوة ، بثا تبا المؤورة ، أما المائة .

(أ) أما منافع الخدمة ، مثل تعليم الحرف في الحياة ، أو قيام الزوج بعمل من أعمال الحدمة العامة للزوجة ، فقد اختلف فيها الفقهاء على النحول التالي :

#### ١ \_ مذهب الحنفية:

للحنفية في هذا الموضوع تفصيل ، وهو: إن كانت الحدمة لا تؤدي إلى الإهانة والإذلال للزوج فإنه يجوز جعلها مهراً ، وعلى ذلك فقد فرقوا بين خدمة الزوج الحر والعبد ، وقالوا: لو سمى الزوج العبد مهر امرأته خدمته لها مدة معلومة فعليه ذلك ، لأن العبد مملوك وهو عرضة للاستخدام وليس في ذلك إذلال له .

أما إذا كان الزوج حراً فلا يصح ذلك ، لأن فيه قلباً للوضع المطلوب في الحياة الزوجية ، وهو خدمة الزوجة زوجها ، وقد يؤدي ذلك إلى إذلال الزوج وإهانته ، حيث يستدعى استخدام الزوجة زوجها أو خدمته إياها() .

ومن ثم رأوا عدم جواز رعي الغنم أو زراعة الأرض مهراً لها ، لأن فيه معنى الاستخدام أو الخدمة .

ورأى بعض الحنفية جواز جعل ذلك مهراً لأن الرعي والزراعة وجميع الأعمال الخارجية التي يقوم بها الزوج من باب العادة وهي اشتراك الزوجين في القيام على مصالح مالهما وليس من باب الخدمة .

 <sup>(</sup>١) شرح فتح القدير للكمال س الهمام : ج ٢ ص ٤٥٠ ، ٤٥١ .
 دائع الصنائع في ترتيب الصنائع : ج ٢ ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

#### : مَيغَالِثاا بِهَنَّه - ٢

فهذه الآية تدل على أن شعيباً عليه السلام قد جعل الرعي المواه في أنه أمياه المسلام قد جعل الرعي الله أمياه و منتاع المها و المائية و المائية و أمياه و الإسلام ، وهريمة من قلينا المائية المائية الله أم يرد ما ينسخه في الإسلام ، ولم يوفي أو أو المنافية وأوا المنتاع الروج الحمل المباه في في ذلك المنتام المنافية المنافية

#### : قابالنام الحمامة - ٣

قالوا: لو تزوجها على أن يخدمها ويرعي غنمها في مدة معلومة أو يخيط ثوبها وهو معين جاز (٣)، ورأوا أنه ليس هناك فرق بين منافع الحر والعبد فهي سواء بينهما وأن منفعته نما

<sup>.</sup> ٢٧ تيا : لمصعقاا قيهم (١)

<sup>(</sup>١) الأم للشافعي ، ج ه ص ٢٥ .

<sup>.</sup> ۱۲۱ می و و دوانقا خاشک (۳)

<sup>.</sup> ١٢٠ يه ٢ 5 ، 5 التحاليم

يجوز أخذ العوض عنها كذلك .

أما إذا كانت هذه المنافع مجهولة أو المدة فيها غير محدودة ، كأن يخدمها فيما شاءت فلا يصح جعلها صداقاً ، لأنه عوض في هذا العقد مثله مثل الأجرة في الإجارة والثمن في البيع فلا يصح مجهولا ، وكما يصح جعل منافعه مهراً وكذا منافع غيره .

#### غ \_ مذهب المالكية :

ذهب الإمام مالك رضي الله عنه إلى منع جعل الخدمة مهراً ، وذهب بعض أصحابه إلى كراهيته والبعض إلى جوازه ، حيث إنهم اتفقوا على صحته إذا انعقد عليها(١) .

## منافع خدمة تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين ، وآراء العلماء فيها :

اختلف الفقهاء في جواز جعل منافع خدمة تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين مهراً ، ونورد خلافهم على النحو التالي :

#### ١ \_ مذهب الشافعية:

يرى الشافعية صحة جعل القرآن وغيره من علوم الدين مهراً ، واستدلوا على ذلك بتزويج الرسول ـــ عَلَيْكُ ـــ الواهبة

 <sup>(</sup>١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ح ٢ ص ٣٠٩.
 بلغة السالك لأقرب المسالك، ح ١ ص ٤١٦.

ويقول الشافعية : إن هذا الحديث مع صحته وكثرة رواته يدل على صحة جعل تعليم القرآن الكريم مهوا للزوجة ، وقاسوا العلوم الدينية الأخرى على ذلك .

#### : قلولتام بعمله - ٢

ويرى الحابلة محمد جعواء أعمفته العمار فهراً ، غير أنهم فرقول بين تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين الأخرى ، حيث إن يا شيمه د ويجداً الدين المجاهد أجر فيقوم تعلمها بالد ن يدال والمحاد أن تحمدة د الدن للمعاملة المجاهد أجر فيقوم تعلمها بالدن بالمحادث أن

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار للشوكاني: ٢٥ ص ١٩١١، ١٩١٢.

<sup>(</sup>١) كشاف القناع عن متن الإقناع : 5 ه ص ١٣١٠.

هذه المنافع مما يجوز أخذ الأجرة عليها بخلاف تعليم القرآن الكريم فإنه مما لا يجوز جعله مهراً ولو كان معيناً لأن تعليمه من العبادات التي يتقرب بها العبد إلى ربه فهو كالصوم فلا يصح أخذ الأجرة عليها ولا جعلها عوض مال.

وقالوا: قد أباح الله سبحانه في هذه الآية الفروج بالأموال ولم يفصل ، فإذا حصل بغير المال لا تقع الإباتحة به لأنه على غير الشرط المأذون فيه ، وهذا يدل على عدم جواز البذل فيه ما ليس بمال فلا يصح جعل تعليم القرآن مهرا لكونه غير مال .

#### ٣ \_ مذهب المالكية:

رأى الإمام مالك وأصحابه رؤيتهم في منفعة الخدمة وكذا تعليم القرآن في صحة جعله مهرا ، لقد منعه مالك وكرهه بعض أصحابه وأجازه بعضهم ، وأنه إذا انعقد عليه فإنه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل ، ولكنهم مع اختلافهم فيه رأوا أنه إذا انعقد عليه فالنكاح صحيح وواقع به من المنافع . وهذا هو القول المشهور عند المالكية .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٢٤.

<sup>(</sup>٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ح ٢ ص ٣٠٩ .

المنتقي : ح ٣ ص ٢٧٧ . مواهب الحبيل : ج ٣ ص ٥١٣ .

## عند، الإمام أبي حنيفة :

أما الإمام أبير حنية هذي الله عنه هذه الإمام إلى الإمام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المن أمناء أمنا

وهذا الخلاف ميني على خلاف آخر وهو جواز أخذ الأجر على تعليم القرآن وغيره من علوم الدين ، وبالتالي فمن جوز من الحنفية أخذ الأجرة أجاز هذه الحدمة مهوا ، ومن م يجوز أخذ الأجرة منهم منع جعله مهوا .

#### : نقيلهن منابلقه :

دليل كل منعب من المناسب ، في دليقفاء أن المنه معمل وبيان دليل كل ما مسمنه الما المنه المناسب ، في المناسب ،

<sup>(1)</sup> my 5 ing likely : 3 / oy 103.

عدم صحته بل إن النكاح صحيح وماض بما انعقد عليها بالإتفاق .

والحق أن ما ذهب إليه الشافعية هو الأوفق والأرجح، والأقرب لمصالح الناس، لما فيه من قوة الدليل حيث أجازوا جعل منافع التعليم مهراً ؛ سواء أكان التعليم قرآنا أم غيره من العلوم الأعرى، وأنها من المنافع التي يصح أخذ الأجرة عليها وخصوصاً في عصرنا الآن حيث اختلف عن العصور السالفة بتداول الأزمان وتغير الأحوال ... كما أقر بذلك المتأخرون من فقهاء الحنفية .

وربما يكون المنع من أخذ الأجرة على خدمة تعليم القرآن الكريم، قد يقلل عدد الراغبين في تحفيظه مما يؤدي إلى ضياعه وقد صح القول بأن الاختلاف في مثل هذه المسائل هو اختلاف عادة لا اختلاف صحة لاختلاف الأزمان والعادة والمصالح.

وأما عن خدمة الزوج زوجته فإن ما ذهب إليه بعض أصحاب أبي حنيفة من عدم جواز جعل خدمة الزوج لزوجته مهراً هو الأوفق والأنسب لما فيه من مصالح الحياة الزوجية التي لابد وأن تقوم على المحبة والمودة والاحترام والتعاون.

وإنه في خدمته إياها قد يقلل مكانته ويحط من قدره نحوها وقد يؤثر ذلك في قلب الزوج نفسه بالشعور بشيء من الاستخدام والإهانة والإذلال مما يؤدي إلى سوء العشرة بينهما وعدم التوافق والتوادد .

أما قيام الزوج بالأعمال الحجالة المعيادة المعادة فقد أما قيام الزوج المعادل المعادلة المعيادة المعاددة المعاددة المعاددة المعادة المعاددة المعاددة المعادة المعادة المعادة المعادة المعاد المعادة المعاددة المعادة المعاددة المعادة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة

وبهذا المنهجي في تونيع الأعمال بين الزوجين تتيسر أسباب الراحة والاطمئنان للزوجين في حياتهما الزوجية ؛ والله أعلم .

#### : بهذا المهد :

أما المسألة الثانية في هذا المبحث فهي مقدار المهر، والمهر وإن كان حقاً من حقوق الزوجة، لمقد أجمع المفهاء على أنه ليس الممهر حد أعلى، وذلك لأنه لم يود عن الشارع نصر في ذلك. ولا تحديد إلا بنص.

وإن كان الأفضل والأولى علم الخالاة في المهور حتى لا يؤدي ذلك إلى صد الشباب عن الزواج ، الأمر الذي يؤدي إلى فساد الأحوال وسوء الأخلاق .

خَيْدُ رَجِينا رَبِه قنسال فِي عن شيم ، وسياً قالمحال بيخ، ما يرشد إلى ذلك . فقال عليه المحلاة والسلام : «إن أعظم

النكاح بركة أيسره مؤنة»· .

وكذلك قوله عليه : «خير الصداق أيسره»، .

وهذه الأحاديث تدل بوضوح على أن الصداق اليسير قد رغب الشارع فيه وحبب إليه ، بل هو الأفضل لما فيه من جلب البركة والتيسير على الناس والتسهيل على راغبي الزواج وحتى لا تكون المغالاة سبباً للانصراف عن الزواج ، ومع ترغيب الشارع في عدم المغالاة في المهور فليس معناه أن الزيادة في المهور ممنوعة وممقوتة ، فليس هناك نص يدل على ذلك ، فقد صح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقد صح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس ودعاهم إلى عدم المغالاة في المهور وقال : لا تغلوا صدق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة المرأة النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية (٣).

فردت عليه امرأة وقالت: ليس ذلك لك يا عمر إن الله تعالى يقول: ﴿وَإِنْ أَرِدْتُمُ اسْتَبِدَالُ زُوجٍ مَكَانُ زُوجٍ وَآتِيتُمُ الحَدَاهُنُ قَنْطَاراً ..﴾ الآية ١٠٠٠.

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار، ج ٦ ص ١٨٩ ــ ١٩٠ .

<sup>(</sup>٢) نفس المرجع.

 <sup>(</sup>٣) نيل الأوطار ، ج ٦ ص ١٨٤ .
 سنن النرمدي ، ج ٣ ص ٤١٤

<sup>(\$)</sup> سورة النساء: آية ٢٠ .

فقال عمر : اللهم عفواً كل الناس أفقه من عمر ، ثم رجع العالم على الناس المحتيد تسكر ينا : لوا إلى صدقات الماس به لمحقيلة دلم ، فمن شاء فليعط من ماله ما أوجب .

ما اوجب . ومع اختلاف الفقهاء في معنى القنطار إلا أن المراد به هو

المال الكثير لا تحديد المهر بهذا القدار . وأما عن الحد الأدنى في المهر فذلك محل خلاف بين

### : مَيفنه ا بعله ـــ ١

: يَكُلُ لَمِيْهُ مِي مِنْهِ دِ دِلَهِ هَفَا ا

ذهب المنفية إلى أن أقل الهر عشرة دراهم من الفضة أو الم عشرة دراهم من الفضة أو الم عشرة دراهم من الفضة أو ما قيمته ذلك ، وقيل ذلك ، وقيل ذلك ، وأستدرا على ذلك بما روه جابر في الله عنه عن النبي — عليه الله عنه أقل من عشرة دراهم»() . واستدراها أيضا بأن الله نعلى لم يعشرة دراهم إلا لاظهار

واستدارا أيضا بأن الله تعلى لم يوجب المهر إلا لإظهار خطر المحل وشوفه ، وأذا يقدر بماله خطر وهو عشرة دراهم .

#### \* ــ مذهب المالكية : وذهب المالكية إلى أن أقل المهر ربع دينار أو ثلاثة دراهم

. كالى هتمية له وأ تمنحفاا ن..

<sup>(</sup>۱) نیل الأوطار : ج ۲ ص ۱۸۸۷ . سبل السلام : ج ۲ ص ۲۵۷ .

ودليلهم على ذلك ، ما روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، فقال : ما هذا ؟ قال تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب ، قال : «بارك الله لك ، أو لم ولو بشاة» ( ووزن النواة يساوي ربع دينار وربع الدينار مال محترم ويجب أن يكون أقل ما يستحل به بضع المرأة .

#### ٣ ، ٤ \_ مذهب الشافعية والحنابلة :

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا حد لأقل المهر بل كل ما يطلق عليه اسم المال يصح أن يكون مهراً قل أو كثر ما لم تنته القلة إلى حد لا يتمول (١٠) واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلُ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلَكُمْ أَنْ تَبَعُوا بِأَمُوالُكُمْ ﴾ فلفظ بأموالكم مطلق غير مقيد .

واستدلوا بما روى جابر أن النبي \_ عَلَيْكُ \_ قال : «لو أن رجلا أعطى امرأة ملء يديه طعاماً كانت له حلالا» .

وتمسك الحنفية بحد أدنى للمهر جعلهم يحملون هذا الحديث وما شابهه إما على الخصوصية لهذا الرجل، أو أن المراد بما ورد ذكره من قليل المهر في هذه الأحاديث إنما هو

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار للشوكاني: ج ٦ ص ١٨٧.

<sup>(</sup>٢) الأم للشافعي، ج ٥ ص ١٤٤.

المغنى ج ٧ ص ٢١٠ .

وهذا تأويل بعيد . معجل الصداق اقتداء بالعرف والعادة التي كانت عندهم ،

#### : من القاا

بعد أن استعرضنا مذاهب الفقهاء في تقدير الحد الأدلى

those extillary et liamort it eçizici:

أنْ يكون مهراً ، حيث لا نص يحدد ذلك. . يشترطوا حداً لأقل مهد ، بل كل ما يصح أن يكون مالا يصح ١ – الْفَرْيْقِ الْأَوْلِ: وهم السَّافعية والحنابلة وهؤلاء لم

class. يقدر بعشرة دراهم ، وعند الملكية هو ربع دينار أو ثلاثة ، قيفنكما لمند يهو ، بالمعنال ذلك المالية ، في منطبه قيلاللا أن يكون نصاباً في حد السوقة ، وإن اختلفت مذاهب كل من قيمة لابد وأن يكون له حد ، وقاسوا تلك القيمة على ما يصح يرون أنه لابد من حد أدني للصداق ، حيث إن المال الذي له ٢ — أما الفريق الثاني : وهم المالكية والحنفية ، وهؤلاء

خصوصية كا يقول الحنفية ، لا للنبي - على - ولا للرجل at lang of rest & all though , they is their - عَلَيْكُ - يُجبنا الهسف قبعالما شيك نابه ريمة أحمد نعه الديل وأولى وأقرب لصاع الناس حيث لا تشديد على أحد ، حد لأقل المه هو الأول والأوق ، وذلك لأنه أرجح من جهة والحق أن ماذهب إليه الشافعية والمنابلة ، وهو علم تقلير الذي تزوج فإنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، كل ما فيه أنه باب من أبواب التيسير على العباد .. وأما الحديث الذي استدل به الحنفية ، وهو «لا مهر أقل من عشرة دراهم» فهو حديث ضعيف من حيث السند والرواية وقال البخاري فهو حديث ضعيف من حيث السند والرواية وقال البخاري موقوف على على رضي الله عنه ، ولو صح الحديث فإنه معارض بالأحاديث الدالة على عدم التحديد لأنها أقوى منه (١٠) ؛ والله أعلم .

# المبحث الثاني أنـواع المهــر

المهر على نوعين :

المهر المسمى ، ومهر المثل .

فما هو المهر المسمى إذاً وما المراد به ؛ وما مهر المثل وما المراد به ؟

#### المهر المسمى:

١ ــ أما المهر المسمى فهو ما سمي في العقد تسمية

 <sup>(</sup>۱) سبل السلام ، ج ۳ ص ۱۵۲ .
 نیل الأوطار للشوکانی ، ج ۲ ص ۱۸۸

صحيحة وانفق الطرفان عليه ، وهذه حالة ، وحالة أخرى المهر المسمى ، وهي : ما إذا فرض الزوجة بعد العقد الذي خلا من تسمية المهر بالتراضي ، وكان العقد صحيحاً ، كأن يسمى الزوج شيئاً معلوماً له قيمة مالية في اعتقاد التعاقدين .

## ? يحسما بمها ببن يحت

البارع في المهر السحى البروجة في حالة واحدة ، وهي ما إذا اللهر السحى البروجة في حالة واحدة ، وهي ما إذا اللهر المهر اللهر المهر اللهروج في المعاد اللهروج في المعاد اللهروج البناع ، كأن يعسمى تقوداً أو ما يعادل عشو دراهم كا يقول المناهية — أو ما يعادل نالائة دراهم ، كا يقول المراكبة ، أو ما يطلق عليه اسم المال ، قل أو كثر كا يقول الميانية ، أو ما يطلق عليه السم المال ، قل أو كثر كا يقول المعاد أو ما تراضل على المناه المورج به البروج ، أو ما تراضل على المناه إلى المناه الله أو ما تراضل ، أو ما تراضل على المناه المورك أو ما تراضل به أو ما تراضل ، أو ما تراضل به أو ما تراضل ، أو ما تراضل به أو ما تراضل ، أو ما تراضل به أو ما تراض

الوائلة قالم مهر الثل : قالواد به مهر امرأة تماثلها أو تقاريها من قوم أيبها، كأختها، أو عمتها، أو بنت

. لهم. وكرن ما مقيد المائلة ؟ قلالما السيقه له نكلم ديان ؟ .

مونكل، د قلالما ا من ساتة له له دلهقفا تعقا مقا ما المواتحا . قلالما البر منحق بيمية المعللة . فقد اتفق الفقهاء على أن المماثلة تكون في :

الجمال ، والسن ، والبكارة ، والثيوبة ، والخلو من الولد ، والخلق ، والعقل ، والعلم ، والتدين ، والمال ، ويجب إضافة إلى ذلك مراعاة الزمان والمكان ، كما يجب كذلك مراعاة حال الزوج وصفاته ، فإن المهر يزيد وينقص تبعا لما عليه الزوج من صفات .

فإن وجدت واحدة من قوم أبيها تساويها في الصفات قيست عليها ، وإن لم توجد واحدة من قوم أبيها فمن تقاس عليه المرأة في مهرها إذاً ؟

قال الشافعية والحنابلة: تقدم الأرحام ، وهي القرابات من الأم ، كالأم والجدة والخالة وبنات الأخوات وبنات الأخوال ، ويفضلن عن الأجانب لأن الأرحام أولى من الأجانب .

وقال الحنفية: بل تقدم امرأة أجنبية في مستواها ومستوى أسرتها، ولا يعتبر بمهر أمها أو خالتها إلا إن كانتا من قوم أبيها.

وقال المالكية: مثل ما قال الحنفية في ضرورة أن تكون المماثلة بقرابات الأب، ولكنهم قالوا: إذا لم يوجد في قرابات الأب فيعتبر في ذلك العرف والعادة(١٠).

وإنني أميل إلى الأخذ بمذهب المالكية في هذا الشأن

<sup>(</sup>۱) مغنی المحتاج : جـ ۳ ص ۲۳۲ .

كشاف القناع للبهوتي : ح ٥ ص ١٥٩ .

رد المحتار على الدر المختار : حـ ٣ ص ١٣٧ .

مواهب الجليل لشرح مختصر سيدي خليل: ج ٣ ص ٥١٧ .

حيث إن موضوع المماثلة هذا يجب أن يخضع بعد ألا يوجد حيث إن موضوع المماثلة ها المحيد أن المحان المعان المحان من قرايات الأب المعرف والعادة مع مراعاة اختلاف الزمان والكان ، وذلك لأن هذه الأمور مما يصحب ضبطها ، لذا وجب اللجوء للعرف والعادة ، فاختلاف الناس في ذلك واختلاف المستويات قد يؤدي إلى عدم الضبط في مثل هذه

واهم تمسك الفقهاء بقرابات الزوجة من ناحية أيها ، أبهم المعلى المسكن المعلى والمحال المسكن والمحال المحددة فالما بنا أمسكة وموجودة فالما بنا أمسكة وموجودة فالما بنا أمسكة وموجودة فالما بنا أمسكن وموجودة فالما بنا أمان المحدد المحدد المعادي على أنه على أنه على أنه المحدد المحادث المحدد الم

## المثل يجب مهر المثل:

بجب المزوجة مهر المثل في الحالات الآنية : ا ـ إذا كان المسمى غير ممل ، مثل أن يسمى المهر

بشيء كافه لا قيمة له ، كتسمية المدم أو الميتة مهراً . ٢ — إذا كان المسمى مملا ولكنه غير متقوم عند المسلم ،

كالحمر والحنزير.

٣ ــ إذا كان المسمى منفعة ولكنها لا تقابل بمال ، كطلب المرأة طلاق ضرتها أو لا يتزوج عليها ، على أن يكون ذلك مهراً لها .

إذا كان المسمى مجهولا جهالة فاحشة ، كذكر شيء غير معلوم جنسه ولا نوعه ، أما إذا كان المجهول صفة ،
 فلا يكون مجهولا جهالة فاحشة .

#### متى يجب للزوجة نصف المهر :

إذا عقد الزوج على الزوجة وسمى لها تسمية صحيحة ثم انحلت هذه العقدة قبل الدخول بها بطلاق أو فسخ ، ففي هذه الحالة يجب على الزوج للزوجة نصف ما قد سمى لها من المهر ، ويسقط عنه نصفه الآخر ، لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَلَقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ... الآية () .

فإن هذه الآية الكريمة قد دلت بنصها على أن للزوجة التى طلقها زوجها من قبل أن يمسها (أى : من قبل أن يدخل بها دخولا حقيقياً وكان قد فرض لها مهراً) فالواجب المستحق لها عليه نصف ما فرض لها .

والحكمة في إيجاب نصف المهر في هذه الحالة: أن لها وجهتين متعارضتين تقتضي كل واحدة منهما خلاف الأخرى .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : آية ٢٣٧ .

الأولى: أن الزوج هو السبب في هذه الفرقة ، وأنه بقطعه أواصر الزوجية بلا سبب من قبل الزوجة قلد تجنى عليها ، إذ كان في إمكانه أن يستمتع بها ويستوفي حقه ، ولكنه لم يفعل فهو ملكه طوعاً واختياراً .

وهنا يقتضي وجوب المهر عليه لزوجته كاملا .

الثانية: أنّ الزوج بهذه الغرقة لم يستمتع بزوجته ولم تقم الزوجة له بواجب من واجبات الزوجية، وحلفا بعد الفرقة كحلفا قبل العقد، وأن العقود عليه لم يس فيعود إليه سللًا، وهذا يقتضي علم استحقاقها شيعًا من المهو.

والشارع المحكم بعدالته وحكمته نظر إلى هاتين الوجهتين المتعارضتين وراعي الجانيين سوياً ولم يلغ إحداهما دون الأخرى بل وفق بينهما وتوسط في الأمر حيث أوجب على الزوج نصف المفرض ليكون تعويضما للزوجة عما لحقها من الضرر المعنوي وجبراً هما وتخفيفاً للحزن والأمي الذي أممابها بسبب من قبل الزوج ، وأوجب على الزوجة أن تتنازل عن نصف ما كانت تستحقه لأبها لم تفقد شيئا.

ويهذه الطريقة العادلة الحكيمة لم يلحق الضرر بأحد الزوجين ، حيث إنه لا يلزم الزوج بكل المهر الذي سماه ، ولم يحرم الزوجة من كل حقها في المهر .

متى يسقط المهر عن الزوج؟ يسقط كل المهر عن الزوج سواء كان المهر مسمى أو مهر المثل إذا وقعت الفرقة بين الزوجين قبل أن يوجد ما يؤكد وجوب المهر وذلك في ثلاث حالات :

ا — الحالة الأولى: إذا فسد العقد بسبب من الأسباب . المقتضية لفساده كأن تم عقد النكاح بدون شاهدين وحصلت الفرقة بين الزوجين من تلقاء نفسهما ، أو فرق القاضي بينهما قبل الدخول الحقيقي ، وذلك لأن الزواج لما كان غير صحيح لم يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ، لأن سبب وجوب المهر في عقد الزواج الفاسد ، وهو الدخول الحقيقي ، لم يتحقق ، ولذا لم يجب عليه للزوجة شيء .

٢ ــ الحالة الثانية: إذا كان العقد صحيحاً ثم انحل قبل الدخول حقيقة أو حكما وذلك بسبب من قبل الزوجة ، وذلك كأن ترتد الزوجة عن الإسلام والعياذ بالله تعالى ، أو أن تأبى الزوجة الدخول في الإسلام ، فعند ذلك لا يجب لها شيء .

٣ — الحالة الثالثة: إذا وقعت الفرقة من قبل الزوج قبل الدخول والخلوة بسبب خيار البلوغ أو خيار الإفاقة من العته والجنون، وذلك كأن يزوجه غير الأب والجد في صغره أو في جنونه ثم يبلغ أو يفيق فيختار لنفسه قبل الدخول حقيقة أو حكما عند زوال الحجر عليه من الصغر أو العته أو الجنون لما له من حق خيار وطلب الفرقة بينه وبين زوجته، فعند ذلك لا حق للزوجة في شيء من المهر ١٠٠٠.

 <sup>(</sup>١) شرح فتح القدير ، ج ٤ ص ١٥٥ ــ المحموع ، ج ١٥ ص ٤٧٣ .
 کشاف القناع ، ج ٥ ص ١٤٩ .

# وبالما شحباا لـهملـكمأع قـــعتاا

لقد راحي الشارع الحكيم جانب المرأة ولم يضيع عليها حقاً من حقوقها ، فأوجب لها الصداق بالأحكام والشروط التي سبق بيانها ، ولكن هناك أحوال لا يجب المعرأة فيها من المهر شيء : هل يضيع حق المرأة وقد ارتبطت بزوج ولكن لم يتم شيء : هل بينها الزوج من الأسباب ما حرم المرأة من المهر الزراج وحل بهذا الزواج من الأسباب ما حرم المرأة من المهر كله أو بعضه ؟ عند ذاك نجد الشارع الحكيم قد راعي

ولكن ما هيم المتعة ؟ وسي تجب ؟ وما مقدارها ؟ . الما المعالم الله المعالم الله المعالم الله المعالم الزوج

الرجمة التي فارقها قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه . ومقلك نما إمحيله ولمنجل : ﴿لا جمل عليكم إن طلقة

النساء ما لم تسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على المرسع قدره وعلى القتر قدره متاعاً بالعروف حقا على الحسنين

ففي هذه الآية الكرية نجد أن الله سبحانه قد وفع الحرج عن المُعلَّلِقِ قبل الدخول بقوله سبحانه : ﴿لا جناج عليكم﴾ وذلك إن لم يكن في النكاج تسمية مهر ، فقد أمر سبحانه

<sup>.</sup> ١ ٣٣ قياً : قيميًّا قيهم (١)

الأزواج بإعطاء المرأة المتعة تعويضاً لها وإشعاراً بأن الزوج لابد وأن يعوض المرأة عما يكون قد فاتها لمجرد الإعلان عن زواجها منه حتى وإن لم يتم الزواج، هذا هو تعريف المتعة الواجبة والتي تجب بسبب فرقة من قبل الزوج، أما إذا كانت الفرقة قد حصلت من جهة الزوجة أو بسببها \_ كردتها أو وجود عيب بها أدى إلى الفسخ أو رضاعها مما يفسخ نكاحها ونحوه \_ فلا متعة للمرأة في هذه الحلات؛ وذلك لأنها لا يجب لها المهر أصلا وبالتالي فلا تجب لها المتعة، وحيث إن المتعة أقيمت مقام المسمى فلا تجب في أي موضع لا يجب فيه، ولذا لا تجب المتعة للمختلعة والملاعنة لأنهما لا يجب فيه، مهر فلا تجب لهما متعة.

#### متى تجب المتعة ؟

وأما عن سبب وجوب المتعة فقد اختلف الفقهاء فيه ، ومرجع اختلافهم هو الإختلاف حول تفسير قول الله تعالى : هومتعوهن أى : أعطوهن شيئاً يكون متاعاً لهن ، وهل الأمر في هذه الآية للوجوب أو للندب ؟ .

١ ــ قال الشافعية والحنابلة والحنفية : إن الأمر في هذه الآية للوجوب ، وعلى هذا تكون المتعة واجبة على الزوج للزوجة المطلقة قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه(١) .

 <sup>(</sup>۱) حاشية ابن عابدين ؛ ج ٣ ص ١١٠ .
 المغنى لابن قدامة ؛ ج ٧ ص ٢٣٩

٢ - وذهب الإمام مالك وأصحابه وقول للشافعي في ٢ - المنافعي في المنابره .

واستدا أحسما بالمدالية بالألوا والقائلون بأن الأمر للوجوب بأن الأمر بالإمتاع عام ، وقد ورت تأكيدات تدل على الوجوب

أكثر مما تدل على الندب.

منها : إضافة الله تعلى المتعدد إلى في فيله منها : إنسابة تعدد المادة تعلى التعليف في قوله سبحانه : ﴿والمطلقات مناع بالمووف حقاً على

وقد أكدها الله تعالى أيضاً بقوله: ﴿ حَقاً على الحسين ﴾ وقد أكدها الله تعالى أيضاً بقوله: ﴿ حَقاً على الحسين ﴾ أي: يحق ذلك عليهم حقاً ، فهو تأكيد لوجوبها ، وأن الناس مأمورون بأن يكونوا حسنين فيؤدون فوائض الله ويجتنبون مأمورون .

معتدا له بجنة دري له المعد لم تمني الما المعد

الإيماش.

واستدل القائلون بأن الأمر في الآية للندب وبالتالي فإن استدل القائلون بأن الأمر في الآية للندب وبالتالي فإن المنتخبة مندونة بأن الله سبحانه قال: ﴿ قَمْ عَلَى الحسين في المنتخبة بالإسمان يار على أنها يست وجبة ، إذ لو كانت وجبة لم يختص بها المحسنون دون غيوم ، بل أطلقها على الخلق أجمعين (١٠).

<sup>.</sup> ١١٧ يم / و ؛ خاالساًا بيةً ل خاالساً تغل (١)

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : آية ١٤٢ .

<sup>.</sup> ١١٧ سم ١ ج : خاالسا ا بريم الالسا تغل (٣)

ورد الأحناف وهم من أصحاب المذهب الأول الذي يقول بأن المتعة واجبة ، ردوا قول المالكية (بأن الأمر للندب) بأن الوجوب على المحسن وعلى المتقى ليس مقصوراً عليهما ، كقواهم : إن الندب فيها ليس مقصوراً عليهما أيضاً .

وأن قوله سبحانه: ﴿حقاً على المحسنين ﴾ تأكيد لها لأن الحقيقة تقتضي الثبوت، وأن لفظ (على) يدل على الإلزام فالجمع بين الثبوت والإلزام يقتضى التأكيد.

واستدلوا أيضاً بأن المتعة بدل الواجب وهو مهر المثل، وبدل الواجب يكون واجباً لأنه قائم مقامه، وذلك مثل التيمم فهو واجب لأنه بدل الوضون.

## المقارنة والترجيح :

وبعد استعراضنا لمذاهب الفقهاء في حكم المتعة وهل هي واجبة أم مندوبة ، نجد أن ما ذهب إليه فقهاء الحنفية ومن وافقهم من الحنابلة وبعض الشافعية هو الأقوى والأحق ، وذلك لقوة الدليل الذي يتمشي مع مفهوم الآية الكريمة التي استدل بها الفقهاء على المتعة ، والفهم الواضح لمعنى قوله تعالى : ﴿وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ وعلى أن الآية تدل على الوجوب أكثر مما تدل على الندب ، وأن قوله تعالى في آية ثانية : ﴿حقاً على الخسنين ﴾ إنما هو تأكيد لمعنى الوجوب ، لأن كل واحد منا يجب عليه أن يتقي الله تعالى بأداء أوامره واجتناب معاصيه ،

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ح ٢ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

حيث إن أداء الواجب هو الإحسان ، ووجوب المتعة كذاك السارة أداء الواج إلى الإحسان ، ووجوب المتعة كذاك للمرأة التي حومت المهر أو نصفه بسبب من جهة الزواج إغا هو عدل وعوض لها وتكريم من الله سبحانه ، ولو أنصف الناس واحتكموا إلى شريعته لوجدوا كل إنصاف وإكرام ، ويوم انصرف واحتكموا إلى شريعته الله سبحانه ولم يحكموا كتاب الله وسنة الناس عن شريعة الله سبحانه ولم يحكموا كتاب الله وسنة رسوله عليي من عمر بعيم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أيهم يحسبون عسنول عمنه يحسبون عسنول عسنول عمنه يحسبون عسنول عمنه يحسبون عسنول عمنه يحسبون عسنول عمنه يحسبون عمنه يعسبون عمنه يعسبون عمنه يحسبون عمنه يعسبون عمنه عمنه يعسبون عمنه عمنه عمنه يعسبون عمنه عم

#### : مُعتدا الملقبه

فمن خلال تلك الآية يتضح انا أن المتعة ليس لها حد معين ، لا في قليلها ولا كثيرها ، وإلى هذا المعنى ذهب المالكية والشافعية ، لأن المالكية يرون أنها مجرد تطوع يكفي فيه ما يستطيعه الزوج .

والشافعية يقولون: يفضل أن تكون المتعة مالا متقوماً محترماً ، بمعنى أن تكون له قيمة ، وإن كانوا لم يحدول ذلك القدر الطلوب ، ثم يقول الشافعية : إن تراضيا على شيء فذاك ، لأن الله سبحانه لم يحدها بحد ولا بقدر٬٬٬

 <sup>(</sup>١) حاشية خاتمة الحققط الشواوي ، ع ٢ ص ٢٠٣ .
 الجموع شرع المها ، ع ٥ ص ٧٤٥ .
 الجموع شرع المسال ، ع ١ ص ٧١٤ .

ويرى فقهاء الحنفية أن الحكم في تقدير المتعة هو العرف ، بمعنى أن الزمان يختلف والمكان كذلك ، بل يختلف الناس في مكاناتهم وطبقاتهم ، لذا فإنه يفضل أن يحكم العرف في ذلك وتقدر المتعة بناء على هذا بما يليق بحال المرأة ومكانتها مع إمكانيات الزوج .

واإنني أرى مذهب الحنفية في ذلك مناسباً جداً وذلك لأمرين ، أولهما : أن ترك تحديد المتعة للطرفين : الزوج والزوجة قد يترتب عليه ظلم للزوجة وضياع لحقها ، حين يسوء تقدير الزوج وفي ذلك ضياع لحق المرأة وعصيان لله سبحانه . الثاني : أن عدم التقدير للمتعة نهائياً من الشرع أو من طرف ثالث بين الزوجين يحدده الشرع يؤدي إلى الغبن وضياع الحق أيضاً حين يسوء التقدير ويوجد الظلم، والله تعالى لا يحب الظالمين لذا فإن مذهب الحنفية الذي يفضل أن يحكم العرف هو أقرب وأنسب لمصالح الناس؛ والله أعلم. وتلك مسألة يجب أن يكون لأهل الخبرة من الناس فيها كلمة حتى تنصف المرأة فلا تخضع لسيطرة الزوج وظلمه في كثير من الأحيان ، حيث يسود في تلك الظروف بين الزوجين الغضب وعدم الرضا، لأنهما غالباً ما يكون ذلك بعد شقاق وخلاف كبيرين، فوصولهما إلى الحق بدون حكم بينهما أمر صعب وفي كثير من الأحيان يسوده الظلم والعناد من الطرفين. والمتتبع لأحوال الناس في هذا المقام يجد أن مذهب الحنفية هو الأولى والأصلح، بل أستطيع أن أقول: إن هذا الفهم من الحنفية لتقدير المتعة إنما هو امتداد لفهم قول الله

سبحانه ، عند بداية الشقاق واخلاف بين الوجين : ﴿فَابِعِثُوا عَمَّا مِن أَهُمُ وَكُمْ مِن أَهُمُ اللَّهِ بِي المِهِمُ اللَّهِ الله وحكما من أهلها إن يولدا إصلاحاً يوفق الله ينها ...﴾ الآية الله وحكما من أهلها إن يولدا إصلاحاً يوفق الله الله سبحانه قد حثنا على أن يكهن بيم المرب بين الوجين عند الشقاق ككم أو حكما بفصلون بينهما يكهن ين الوجين عند الشقاق الحقوق الحقوق الحقوق ، وحيث إن حتى لا يجور طوف على الآخر عند أداء الحقوق ، وحيث إن الدق فرع من فروع الحقوق التي ترتبت على فراق الزوج المتحق فرع من فروع الحقوق العلم أو الجور موجودة أورجيد أهل العرف لأداء الحقوق هو خير خدامن لوصولها إلى أمسحابها ؛ والله أعلم .

# المهر وجهاز المرأة

من المسائل التي تحتاج إلى بحث والتي لها علاقة وثيقة عوضوع المهر هي مسألة تجهيز المرأة بجهاز وملابس وخلاف ذلك عند نفافها لزوجها .

والسؤال المطروح للبحث ولملح هو : هل المرأة ملزمة شرعاً بأن تشتري جهاز بيتها من مهرها أو من مالها أو مال أبيها ؟

أم أن تجهيز بيت الزوجية إنما هو مسئولية الزوج ؟ قد يتبادر إلى ذهن البعض أن المرأة يلزمها أن تجهو بيت الزوجية ، وذلك لأنها قبضت المهر وبالتالي فإن عليها أن تقوم

<sup>.</sup> ٣٥ قياً : دلسنا قيه، (١)

بشراء ما يلزم البيت من هذا المهر، وعلى وليها أن يقوم بمساعدتها في ذلك، وقد يفهم بعض الناس أن المسئول عن تجهيز البيت وإعداده إعداداً تاماً ومناسباً من جميع ما يلزمه من أثاث وفراش وغيره إنما هو الزوج، وذلك لأن الزوج هو المسئول وعليه أن يعد البيت لاستقبال زوجته، وما المهر إلا هدية للمرأة وليس عليها أن تشتري منه شيئاً للبيت.

ولكن ما موقف الشريعة الإسلامية من هذه القضية ؟ .

يقول الله تعالى : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مرئياً ﴾ (١) .

يقول الفخر الرازي في تفسير هذه الآية: هذا خطاب لأولياء النساء، ولذلك كانوا يقولون لمن ولدت له بنت: هنيئاً لك النافجة، (ومعناها: أن تأخذ مهرها إبلا فتضمها إلى إبلك) وقال ابن الأعرابي: النافجة: ما يأخذه الرجل من الحلوان إذا زوج ابنته، فنهى الله تعالى عن ذلك وأمر بدفع الحق إلى أهله، وهذا قول جمع من العلماء (واهل اللغة، فنرى أن الله سبحانه قد أمر أولياء الأمور ألا يأخذوا شيئاً من مهور بناتهم، وذلك لأن المهر حق خالص للمرأة ولا يجوز لأحد أن يأخذ منه شيئاً.

وقد تناول الفقهاء تلك المسألة بالبحث وكان محور بحثهم في أكثر الأحيان حول تلك الآية أيضاً .

ونورد مذاهب الفقهاء على النحو التالي :

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٤.

<sup>(</sup>٧) الفخر الرازي ؛ ج ٥ ص ١٨٦ .

## ١ — منعب أهل الظاهر :

لا يجوز عند أهل الظاهر أن تجهز المرأة أي شيء من مهرها نما يلزم البيت، وذلك لأن المهر إنما هو حق خالص ها، ولا يجب عليها أن تجهوز شيئاً البيت منه.

#### ؟ - مذهب الحنفية :

زهب الحنفية وجهور من الفقهاء ، إلى أن تجهيز بيت الروحية لا يجب على الزوجة ، وليلهم على ذلك: أنه الروجية لا يجب على الزوجة ، وليلهم على ذلك: أنه لا يوجد لا يوجد نص من مصادر الشريعة يفيد ذلك ، كما أنه لا يوجد ما يبل على أن تجهيز المرأة واجب على وليها ، ولو كانت الم يبل على أن تجهيز المرأة منسمولة بولايته الإجبارية ، وعلى ذلك فلا تجبر المرأة مئوء على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غيره ، كا لا يجبر

<sup>(1) 12</sup> Kg. 49; 3 P or 400.

وليها على أن يقوم بتجهيزها سواء كان من مهرها أو مالها أو من ماله هو ، وسواء كانت الزوجة بكراً أو ثيباً ، وليس للزوج أن يلزم الزوجة أو وليها بالتجهيز ‹‹› .

#### ٣ ــ مذهب المالكية:

وقد خالف المالكية جمهور الفقهاء في تلك المسألة حيث إنهم انفردوا بالقول بوجوب تجهيز الزوجة نفسها من مهرها، حيث قالوا: يجب على الزوجة الرشيدة أن تجهز نفسها بقدر ما قبضته من المهر قبل البناء بها، وبما يناسب جهاز مثلها لمثل زوجها بشرط أن يكون الصداق عيناً، وألا يسمى الزوج شيئاً غير ما قبضته للجهاز، أو يجري العرف بأن يدفع الزوج شيئاً للجهاز، وأن تقبضه قبل الدخول، فإن لم تقبض شيئاً فليس عليها الجهاز إلا إذا جرى العرف بذلك أو شرط الزوج الوجري.

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي ؛ ج ٥ ص ٦٣ .

الزواج والطلاق في الشريعة لإسلامية والقانون ؛ ص ٣٠٤ .

 <sup>(</sup>۲) حاشية الدسوقي على الشرح لكبير ؛ ح ۲ ص ۳۲۱ ، ۳۲۲ .
 منعة السالك للصاوي ؛ ج ۱ ص ۲۲۱ .

# الفصل الثاني

#### النفقـــة

معنى النفقة: تُعرَّفُ النفقة في اللغة بأنها مأخوذة من النفوق ، أى : الهلاك والفناء ، يقال : نفقت الدابة تنفق نفوقاً : إذا هلكت .

وأنفق بمعنى نفق ، أى : أفنى وذهب ، ومنه قول الله سبحانه : ﴿إِذاً لأَمْسَكُمْ خَشِيةً الْإِنْفَاقَ ﴾ أى : خشية نفاد الله وفنائه .

وأنفق المال واستنفقه : بمعنى أذهبه وصرفه .

ويسمى المال الذي يصرفه الإنسان على غيره «النفقة» لأن في إنفاقه عليهم إهلاكا للمال المنفق، أو لأن في الإنفاق رواجاً لحال المنفق عليه .

وقد عرَّف الفقهاء النفقة : بأنها مال يشمل الطعام والكسوة يقدمه الإنسان لقريبه رعاية له وصوناً لكرامته من مذلة السؤال .

<sup>(</sup>١) سورة الإسراء: آية ١٠٠.

قال الأحناف : إن النفقة هي الطعام والكسوة والسكني() . وقال الشافعية : إنها طعام مقدم ازوجة وخادمها على زوج ،

ولغيرهما من أصل وفرع درقيق وحيوان ما يكفيهم " . ومهما اختلف الفقهاء في بيان معنى الفقة وبيان ما تشمله ومن تشملهم النفقة إلا أنهم قد اتفقوا على أنها اسم لمال ينفقه الإنسان على زوجته وعياله وأصله وفرعه من طعام وكسوة ومسكن .

#### : مَقفنا بهج بابساً

من خلال ما تقلم في تعريف النفقة يتبين لنا أن الفقهاء قد حصروا الأسباب التي توجب النفقة على الإنسان لغيرو في ثلاثة أسباب وهي :

الحللا د قبابقا د قيجهايا .

والزوجية في الشريعة الإسلامية تعني وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، فالزوجية بذلك هي سبب وجوب النفقة للزوجة . واقرابة سبب في وجوب النفقة من الشخص لأصله وفرعه

وأقاربه على خلاف الفقهاء في ذلك . وأما السبب الثالث وهو الملك فهو سبب في وجوب النفقة

على المالك لمملوك. وإذا أردنا أن نلقي بعض الضوء لتوضيح تلك الأسباب فإننا

<sup>.</sup> ۱۲۷۰ سه ۲ تر د پیلیان برا بنیشاله (۱)

<sup>(</sup>١٨٦ ع ٢ ح ) الشرقاوي ، ح ٢ هـ ١٨٦ .

نقول: إن الفقهاء قد اتفقوا على أن الزوجة التي وجبت على الزوج نفقتها هي التي تزوجها بعقد صحيح، وقد ذهب الأحناف إلى أنه إذا تزوجها بعقد فاسد لم تجب عليه نفقتها، وإن أنفق عليها وهو لا يعلم ببطلان العقد ثم ظهر له بعد ذلك بطلانه رجع عليها بما أخذته من النفقة، لأنه قد أعطاها مالا على أنه جزاء للاحتباس في عقد صحيح، وحيث إنه قد تبين فساد العقد فإن النفقة لا تجب على الزوج لزوجته".

فيؤخذ من ذلك أنه لابد وأن يكون الزواج قد تم بعقد صحيح حتى تجب به النفقة على الزوج لزوجته .

وأما السبب الثاني وهو القرابة فإن الفقهاء قد اتفقوا على أن النفقة واجبة على الإنسان لوالديه وأولاده ، وإن كانوا قد اختلفوا في تحديد من تشملهم النفقة بعد ذلك ، فمنهم من توسع ومنهم من توسط ومنهم من ضيق .

فنجد أن الأحناف قد توسعوا في بيان من تشملهم النفقة فقالوا: إن النفقة تجب من القريب لقريبه في كل قرابة موجبة لحرمة الزواج فيشمل الوجوب بذلك عندهم الآباء وإن علوا، والأبناء وإن نزلوا ويشمل أيضاً الإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات لأن الزواج ممتنع بين هؤلاء جميعا".

وأما الشافعية : فإنهم قد توسطوا ، فقالوا : إن النفقة تجب على الأبناء للآباء وإن علوا ذكوراً كانوا أم إناثاً ، وتجب على

<sup>(</sup>۱) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٣ . ٦٣٧ .

<sup>(</sup>۲) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٧٧٥

الآباء نفقة الأبناء وإن نزلوا ذكوراً كانوا أم إناثان .

أما المالكية نقد ضيقوا الباب، فقالوا: إن النفقة تجب على الأبوين والأولاد من الصلب فقط دون بقية الأصول والفروع فلا تجب على الولد نفقة جده ولا جدته لا من جهة الأب ولا من جهة الأم كا لا تجب على الجد نفقة ابن الابن ملا من بهة الم

ولا بنت الابن . فنرى أن وجوب النفقة ينحص عند المالكية في الأبوين

والأبناء من المسلم دون آباء الآباء وأبناء الأبناء ٣٠٠.

وأما الحنابلة فإنهم قد سلكوا مسلاك الحنفية في أنهم ترسعوا وقالوا: إن النفقة تجب على الآباء ولهم وإن علوا وعلى الأبناء ولهم وإن نزلوا سواء كانوا محجوبين أو وارثين وتجب أيضا لعبرهم من الأقارب بشرط أن يكون المنفق وارثأ للمنفق عليه بفرض أو تعصيبه(").

: المالقة ، ومهدد المعاني تميينا المقفل بدقة به المخال إله ألما المجارة المحمد المحمد

# أد**لة وجوب المفقة للأقارب** : دليل وجوبها للأصول (الأب والأم) قول الله تعالى :

<sup>(1)</sup> with literail 3 , 3 7 ou 133 .

<sup>(4) -</sup> dimi illunçà , 3 x 0, x x 0.

<sup>(4)</sup> things this allow 2 5 A ou 117.

## ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفاً ﴾∴.

لقد أمر الله سبحانه الأبناء بالإحسان إلى الوالدين ومصاحبتهما بالمعروف ولو كانا كافرين، فالمسلمان أولى، وأعلى درجات المعروف: الإنفاق على الوالدين عند الحاجة، وقال سبحانه: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا .. الآية (م) في هذه الآية وصية من الله سبحانه بالإحسان للوالدين، ومن أعلى درجات الإحسان إليهما أن ينفق الإنسان عليهما .

وروي جابر رضي الله عنه ، أن رجلا قال : يارسول الله إن لي مالا وولداً وإن أبي يريد أن يجتاح مالي فقال \_ عَلَيْكُم \_ : «أنت ومالك لأبيك» ، "

#### وأما دليل وجوب النفقة للأبناء :

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٢) سورة الإسراء: آية ٢٣ .

<sup>(</sup>٣) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ص ١٤سنن الترمذي ، ج ٣ ص ٣٠٠ .

<sup>(</sup>٤) نيل الأوطار للشوكاني ، ح ٦ ص ٣٦٢

فقد دل هذا الحديث على وجوب الفقة الأباء على الآباء مناه إلجأ لمعند كالأجب أماق — علي المجال عندة أجاء المناه المعالى الميفكر له تقفتاا بن ناخذ تأخل باليف ريا تجبى المعالي المعالية .

وحيث إن موضوع بحثنا هو نفقة الزوجة فسوف نركز الحديث عنها حتى نوفي الموضوع حقه من البحث .

## أدلة وجوب نفقة الزوجة على زوجها :

أنسا برجوب تفقة الزوجة على زوجها ، بالكتاب والسنة والإجماع ، ونورد ذلك تفصيلا فنقول :

الادهن حولين كاملين لن أواد أن يتم الوضاعة وعلى الادهن حولين كاملين لن أواد أن يتم الوضاعة وعلى المولود له رقهن وكسوتهن بالمعروف ... الآية‹‹› والمولود له وقهن وكسوتهن بالمعروف ... الآية‹‹› والمولود له هو الزوج النبي ينسب الولد إليه ، وقد أوجب الله سبحانه على الزوج نفقة الزوجات وكسوتهن بما جرت به العادة من غير إسراف ولا تقتير .

وقول الله سبطنه: ﴿السكنوهن من حيث سكنتم من وجلم ولا تضاروهن لتضيقوا عليين .. ﴾ الآية () هذه الآية ، يأمر الله سبطنه فيها الأراج بأن يسكنوا المطلقات من حيث سكنوا من وسعهم وطاقتهم ، والأمر هنا الوجوب ، فإذا كان

<sup>.</sup> ١ ٢٣ قيا : قيقيا قيه (١)

<sup>(</sup>٢) سورة الطلاف أية 7.

الأمر بالإسكان والرعاية هنا للمطلقات ، فوجوب ذلك للزوجات أولى وأوجب ، وذلك لقيام الزوجية بينهما حقيقة وحكما .

#### وأما السنة :

فإن الأحاديث في ذلك كثيرة وهي تدل على وجوب النفقة للزوجة على زوجها .

منها ما روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله في — عَلَيْكُ — قال في خطبته في حجة الوداع: «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» (١٠).

ومنها ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ فقال \_ عَيْنِهُ \_ : «أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت» (٢).

ومنها ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أن هنداً امرأة أبي سفيان اشتكت للنبي \_ عَلِيْكَ \_ أن أبا سفيان لا يعطيها ما تحتاجه فقال لها النبي \_ عَلِيْكَ \_ : «خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف».

فنجد أن هذه الأحاديث قد دلت دلالة واضحة على أن نفقة الزوجة واجبة على الزوج ، إذ أنها لو لم تكن واجبة لما أمرنا بها

<sup>(</sup>١) سبل السلام ، ج ٣ ص ٢٢١ .

<sup>(</sup>۲) سبل السلام ، ج ۳ ص ۲۲۱ ،

- الله عندم سأله عن الني - الله عندم سأله عن من الله عندم سأله عن الدجة على الدجها فقال - الله -: «أن تطعمها إذا محمدة وتحموها إذا اكتسيت».

ولو أم تكن النفقة واجبة الزوجة على زوجها لما أمر النبي - عَلِيهِ – هنداً امرأة أبي سفيان بأن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها وولدها بالمعروف ، فدل ذلك على وجوب النفقة المروجة في مال زوجها .

## وأما الإجماع :

قد انعقد إجماع الأمة من لدن رسول الله — علي — وفي المعد إلى عصرنا هذا مستنداً إلى الأدلة المصحيحة على المصور إلى عصرنا هذا مستنداً إلى الأدلة المصحيحة على وجوب النققة الزوجة على زوجها ، كما أجمعوا على أن الزوج إذا امتنع عن الإنفاق على زوجته بغير حق شوي كان ظللاً وفرض عليه القاضي أداءها ، ولم يخالف في ذلك أحد .

## بالمألما شحبلا

# تمقفناا بهجو تميدو پشه تممح وأسبابها وشروطها

(أ) حكمة مشروعية وجوب النفقة: أوجب الله سبحانه وتعلى النفقنا للزوجة على زوجها لحكم بالغة ومعان سامية ، نجملها فيما يأتي :

١ ــ أن الزوجة بموجب عقد الزواج محبوسة في بيت زوجها لحقه ، وهذا الاحتباس استوجب حقاً للزوجة في الإنفاق والكسوة والسكنى كما أمر الله سبحانه وتعالى .

٢ ـ أن الزوجة قد تفرغت للحياة الزوجية من حفظ النسل، وتربية الأولاد، ورعاية شؤون البيت، وخصصت نفسها لمنفعة زوجها وفائدته، وهي بذلك لا تمكن من الخروج للاكتساب والسعي على الرزق فوجب لها حق النفقة والكسوة نظير ذلك، وهي في ذلك كالعامل على الصدقات لما فرغ نفسه لعمل المساكين استوجب كفايته في مالهم.

فيقضي ذلك بأن كل من حبس نفسه لمصلحة غيره وجب على ذلك الغير القيام بنفقته لعدم تفرغه لحق نفسه .

وهي في ذلك أيضاً تشبه القاضي والمفتي لأنهما يستحقان نفقتهما من الدولة لاحتباسهما وعملهما لمصلحة الدولة ومنفعتها، ومثل هؤلاء جميعاً مثل الزوجة، ولذا وجبت نفقتها على زوجها عملا بالقاعدة العامة (كل من حبس نفسه لحق غيره ومنفعته فنفقته على من احتبس لأجله)(١).

٣ ــ لقد جعل الله تعالى الرجل راعياً للأسرة وحامياً لها ، .
 أعده كذلك لحمل أعبائها ، وأن يكفى زوجته مؤنة السعى

 <sup>(</sup>١) المسوط للسرحسي، ج ٥ ص ١٨١ .
 حاشية ابن عابدين، ج ٣ ص ٥٧٢ .

بدائع الصنائع للكاساني ، ج ٤ ص ١٦

لكسب قوتها تقديراً لجهودها ووقوفها في بناء الأسرة بجوار .. -.. ا

iergh.

3 — elast lässim «Ans lik «modis eral, li secz i, les liste alles al less sissis is ers

الرجل القدرة على العمل والاكتساب ليوفر نفقة ونفقة زوجته وعياله وهو واجب عظيم تقتضيه الفطرة السليمة التي فطره الله

مليله .

م — ويما أوني الرجل من قوة البدن والجلد في تحمل المراف والمرا والمراف والمراف والمراف والمراف والمراف والمرافع والمرافع

والفاكل تسبيا أي العلم المعلم المعلم أو دسعا أن الم المعلم المين المواة المعلم المعلم الميان المواة المعلم المعلم

<sup>(</sup>١) دليل الفالحين لطرق وياض الصالحين ، ج ٢ ص ١١٧ .

١ ـــ زوجات تستحق النفقة بلا نزاع .

۲ — زوجات اختلف الرأى فيهن وتباينت حولهن مذاهب الفقهاء .

٣ ــ زوجات لا تستحق النفقة بالاتفاق .
 ونيين ذلك تفصيلا على النحو التالى :

#### ١ ــ زوجات تستحق النفقة بلا نزاع:

الزوجة التي تستحق النفقة بلا نزاع هي الزوجة التي تتحقق فيها الشروط السابقة: وهي الاحتباس لحق الزوج وتمكينه من زوجته التمكين التام الذي تتحقق به أغراض الزواج ومطالبه على أن يكون ذلك في عقد صحيح.

فإن تحققت هذه الشروط مع تباين آراء الفقهاء في تفصيلاتها استحقت الزوجة النفقة ، وهذا هو المقياس الذي تعرف به الزوجة التي تستحق النفقة .

# ۲ \_\_ زوجات اختلف الرأى فيهن وتباينت حولهن مذاهب الفقهاء :

في هذه المسألة نريد أن نتعرف على نوع آخر من الزوجات، عقد الزوج عليها ولكن الفقهاء اختلفوا في استحقاقها النفقة:

فمنهم من قال: إنها تستحق النفقة على الإطلاق ، ومنهم من منع ، ومنهم من فصل القول في ذلك ، ومن هؤلاء الزوجات :

### (ب) مذاهب الفقهاء في سبب وجوب النفقة للزوجة وشروطها :

ا علم المعام المعام المعام المنس ع المهقفا المعام المناسخ المعام المنسخ المعام الماء المناسخ المعام الماء المناسخ المنسخ المنسخة المنسخ

ر الله منعالية : ذهب الشافعية إلى أن سبب

استحقاق الزوجة للنفقة هو العقد . وقال الإمام الشافعي : (إذا ملك الرجل عقدة المرأة فقد

١ - ملحب الحفية: ذهب الميانة بإلى ان سبب ال إلى الله المحال الميانية بين المراد الميانية بين المراد المحتمد المرد المحتمد المرد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المراد المراد المحتمد الم

<sup>(</sup>١) الأم للشافعي : 5 0 ص ١٨. "محموع للنووي : 5 ١٨ ص ١٣٢ ، ٢٣٢ . الحول لابن حزم : 5 ١١ ص ٨٨ ، ٩٨ .

ولكن يمكن الانتفاع بها في الخدمة، أو المؤانسة، فقد اختلف فيها المذهب الحنفي .

فقال أبو حنيفة ومحمد: لا تجب على الزوج نفقتها ولو كان قد احتبسها في داره ، لأن احتباسها حينئذ كعدمه ، وعللوا ذلك بأن هذا الاحتباس لا يؤدي إلى المقصود منه ، وهو الاستمتاع والمعاشرة الزوجية ، وذلك لعدم قبول المحل لذلك .

وقال أبو يوسف : إن الزوجة الصغيرة التي لا يشتهيها الرجل ، متى سلمت نفسها لزوجها ، كان له أن يمسكها في بيته لخدمته والانتفاع بها ، كا يكون له الامتناع عن قبولها ، فإن أمسكها فلها النفقة ، لأنه بذلك قد انتفع منها ورضي بهذا التسلم القاصر .

وإن لم يمسكها في داره ، بل بقيت عند أبيها لم تجب عليه نفقتها(١) .

وإنني أرى أن مذهب أبي يوسف في تلك المسألة هو الأرجح والأولى بالأخذ به وذلك لأنه يحمل العدل والإنصاف ، ولأنه يتمشى مع روح الأدلة الشرعية التي توجب النفقة للزوجة عند احتباسها .

إذ كيف يعقل أن تسلم الزوجة نفسها لزوجها وتبقى في بيته

<sup>(</sup>١) يراجع في مذهب الحنفية :

المبسوط للسرخسي ، ج ٥ ص ١٨٧ .

بدائع الصنائع ، ج ٤ ص ١٩ .

حاشیة ابن عابدین ، ح ۳ ص ۵۷۶ .

الذوج الإوج الإوج المعنوا الإوج المواء الدوج المواء الدوج الدوجة ال

ر . في في الله المرابع إذا أسلم العامل نفسه إليه ولم يعظه عملا فإن الأجرة تجب له حيث لا مانع من العمل من جهة العامل .

وعلم من ذلك أن النفقة لا تجب بالعقد عند الحنابلة بل تجب بالبذل والتسليم من قبل الزوجة(·) .

## : رحيجها عن لظا

بعد أن استعرضنا مذاهب الفقهاء في سبب استحقاق الزوجة للنفقة وجدنا أنهم جميعاً قد اتفقوا على شرط واحد تستحق الزوجة به النفقة ، وهو التسليم التام ، سواء كان التسليم في بيتها أو في بيت زوجها ، وأن يكون ذلك في العقد

على أن الفقها على اختلفوا بعد ذلك في الشروط الأخرى

 <sup>(</sup>١) يراجع كشاف الفناع للبهوتي ، 5 ه ص ٧٧٠ .
 وحاشية الروض المربع للشيخ النجدي ، 5 ٧ ص ٢٢١ .

في ذلك مثل المريضة في وجوب النفقة لها(١) .

٣ ــ مذهب المالكية: ذهب الإمام مالك إلى أنه ليس على الزوج نفقة الزوجة الصغيرة، حتى تبلغ وتطيق المعاشرة

كأن الإمام مالكا رضي الله عنه قد علل عدم وجوب النفقة للزوجة الصغيرة ، بعدم إمكانية معاشرتها وأنها لا تطيق المعاشرة ، وهم بذلك قد سووا بين الصغيرة في جميع أحوالها ، سواء كانت تستطيع الخدمة في بيت زوجها أو لا تستطيع ، وأصبح المانع مقصوراً عندهم على عدم إمكانية المعاشرة لها .

٤ ــ مذهب الحنابلة: ذهب الحنابلة إلى أنه لا تجب نفقة الزوجة الصغيرة التي لا تطيق الوطء ولا تصلح لمعاشرة الزوج لها، فهم بذلك يعللون عدم وجوب النفقة للزوجة الصغيرة بعدم إمكانية استيفاء الزوج حقه منها.

وقال ابن قدامة في ذلك: إن الصغيرة في مثل هذه الحالة بمنزلة الناشزة ، لأنها لم تسلم الواجب عليها فلا يجب تسليم ما في مقابلته من النفقة ، لأنها وجبت في مقابلة التمكين ولم يحصل منها ذلك (٢).

وقال ابن حزم الظاهري: إنّ النفقة تجب للزوجة من حين العقد، حتى وإن كانت في المهد، وسواء أكانت يتيمة أم ذات أب، غنية أم فقيرة انتقلت معه أم لم تنتقل.

<sup>(</sup>١) المجموع للنووي ، ج ١٨ ص ٢٣٦ ، ٢٣٧

<sup>(</sup>٢) المغني لابن قدامة ، ج ٧ ص ٢٥٩ .

كشاف القناع، ج ٥ ص ٤٧١ .

## يالتا شحباا

# مقفناا تحتسة تاجري) لهقعتسة كا تاجري)

في هذا الموضوع نويد أن نتموف على نفصيل جديد لما سي إلحماد الموضوع المابق كنا نتحدث عن سير إحماد ، حيث إننا في الموضوع السابق كنا نتحدث عن أساب وجوب الفقة الزوجة ، بعنى أنه متى تستحق الزوجة الموموم في ذلك عموما ، حيث المنفة ، وبينا آراء الهقهاء وماهمهم في ذلك عموما ، حيث كان الحديث عن حق الزوجة على العموم في وجوب الفقة ، كان الحديث عن حق الزوجة المابو في وجوب المنفة ، بينا أن الموهوا أن الزوجة تستحق المفقة من وبيما عند احتباسها فكريها وبها من نفسها تمكيناً تاماً وبجها عند احتباسها في خلاف بين المفقاء في فروع تتحقق معه آثار الزوجية ، على خلاف بين الفقهاء في فروع تتحقق معه المسألة وقصيلاتها .

ولان نويد أن نفصل ما سبق إجماله في بن في في في ون ولان نويد أن في المارة الماية في في ون البوجات لتحتسا قاعمة وقد توفرت فيها المارط السادع ؟ ون الزوجات لا تستحق الفقة وكما توافرت لميها المارط في امرأة بتحتمال تقفنا تتوافر المارط في امرأة بتستحق الفقنا و بن تجوفر المراط في أجرى ولا تستحق الفقة .

فكيف يمدث ذلك ؟ وليقفا ملحة ملمية وشائ شدي . في البداية ونحن نوب أن نين تفصيلات هذا الموضوع بستطيع أن تقسم الزوجات في عذا المقام إلى ثلاثة أنواع : ٢ مذهب المالكية: وقال المالكية: لا تجب على الزوج نفقة زوجته إذا كان صغيراً لا يستطيع المعاشرة الزوجية وكانت الزوجة كبيرة صالحة للمعاشرة الزوجية .

وعلل المالكية مذهبهم بأن مجرد التمكين من الزوجة غير كاف ولا أثر له مادام العجز الطبيعي متحققاً من الزوج.

ثم يقول المالكية وهم يستدلون على مذهبهم هذا: بأن الصغير غير مكلف وبالتالي لا تجب عليه النفقة ، والقول بتكليف ولى الزوج الصغير بدفع نفقة زوجته قول لا دليل عليه(١).

#### المقارنة ووالترجيح :

وإنني أرى أن الأخذ بما ذهب إليه جمهور الفقهاء في تلك المسألة هو الأولى والأوفق ، وذلك لما يلي :

١ لأنه يتمشى مع عدل الله ورحمته حيث إن الزوجة مادامت قد سلمت نفسها لزوجها وهي مطيقة للمعاشرة الزوجية وعلى استعداد لها ، فإن العدل يقتضي أنها أولى بأخذ حقها مادامت قد احتبست لحق الزوج .

٢ \_\_ أن ما ذهب إليه الجمهور قد استندوا فيه إلى أدلة صحيحة: هي أدلة وجوب النفقة على الزوج لزوجته عموماً ، سواء أكانت أدلة من القرآن أم من السنة النبوية المشرفة ، أم بإجماع علماء المسلمين .

٣ \_ إن قول المالكية: بأن مجرد التمكين من جهتها

<sup>(</sup>۱) المدونة الكبرى ، ج ٤ ص ٢٥٥ .

### : قريفها تحريانا - ١

إذا كانت الزوجة صغيرة السن وهي لا تصلح للمعاشرة الزوجية ، وكان الزوج قد عقد عليها عقداً صحيحا وصارت عبوسة لحق الزوج ، فهل تجب لها النفقة أم لا ؟

: قال في دلهقفا ل فلتخا

ا ــ ملعب الأحاف : ذهب الحنفية إلى تقسيم الزوجة ما المناسبة المناسبة

المنعيو إلى ثلاثة أنوع وهي : ( أ ) زوجة همغيرة لا يمكن الانتفاع . لم ن لا في الخدمة ، ولا في المؤانسة .

. قيجها المشامعلاً مُعلمه عليمه عجوا (ب)

(جم) زوجة صغيرة يمكن الانتفاع بها في الحدمة ، ولا ينتفع بها في المعاشرة الزوجية .

وبين الأحناف تفصيل ذلك نقالوا :

الله الإربية المياري لا يكرني الانتفاع بها لا في السائد المناطق المناطقة المناطق

٢ — وأما الزوجة الصغيرة التي تصلح للمعاشرة والخدمة فتجب لها النفقة ، وذلك لأنها في حكم الزوجة الكبيرة ويكن استيفاء أحكام الزواج منها .

٣ -- وأما الصغيرة التي لا يمكن بها المعاشرة الزوجية ،

الصغير أرش الجناية مثلا فهذا أمر واجب ، وقد قام الولي بدفعه نيابة عن الصغير فكيف نقول : إن تكليف الولي بدفع النفقة عن الصغير أمر لا دليل عليه وهو الذي يمكن قياسه على دفع أرش الجناية عن الصغير .

كذلك فقد ثبت أن ولي الصغير يجب عليه أن يدفع عنه الزكاة ، ولكن مع اختلاف الفقهاء في ذلك ، ودليل من أجاز دلك هو حديث الرسول عليلية : «من ولى يتيما له مال فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» .

إذاً فالأخذ بما ذهب إليه الجمهور في تلك الحالة وهو وجوب نفقة الزوجة إذا كان زوجها صغيراً وكانت كبيرة وسلمت نفسها لزوجها ، هو الأولى والأوفق ، بل والأرفق بمصالح الناس ؟ والله أعلم .

#### ٢ ــ الزوجة الناشز :

ويعرف الفقهاء الزوجة الناشر بأنها هي التي خرجت من بيت زوجها بدون مبرر شرعي وبدون إذنه ، أو امتنعت عن الإنتقال إليه بغير حق أو منعته من دخول بيتها الذي تملكه ويقيم معها فيه بدون أن يسبق منها طلب تحويلها إلى بيت له ، أو امتنعت من فراشه أو رفضت السفر معه .

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن الزوجة الناشز لا تستحق النفقة مدة نشوزها(١) ، فإن عادت إلى طاعة زوجها ، عادت لها

<sup>(</sup>۱) الميسوط للسرخسي ، ج ٥ ص ١٨٦ .

ولا ينفق عليها ؟ علماً بأنها ليست ناشراً ولا مخالفة لأوامر زوجها ، بل إنها تقوم بحدمته في ييته ، وإذا كان هناك قصور في إمكانية الاستمتاع بها الآن ، فإن ذلك لا يور عدم الإنفاق عليها .

كما يؤيد الأخذ برأى أبي بوسف ، أننا نستطيع أن نقيس الزوجة الصغيرة التي احتبسها الزوج على الزوجة الريضة ، وذلك أن الفقهاء قد أجمعوا على وجوب النفقة لها مادامت قد مرضت في بيته أو مرضت في بيت أبيه وقبل بها زوجها واحتبسها على ذلك .

بل إنهي أقول: إن الزوجة الموغمة التي يجب لها الفقة الروعية التي إلى أول الزوجة الموغمة التي الحب له بن المعنى الأولى من أي وجه ، لا من جهة الحاشة ولا من عبه المعاشوة الزوجية ومع ذلك وجبت لها المفقة ، أما الزوجة المعاشوة التو تستطيع الحدمة في البيت تعليما الحاجات لروجها ، فإنها أولى وأشد احتياجا لوجوب الفقة لها .

المجنسة المجال المستحارية المحالا و أمانا المجال المحاسنة المحاسن

الإسلام فإن نفقتها تسقط ، فإن عادت إلى الإسلام عادت إليها النفقة .

لأن ردتها عن الإسلام قد أسقطت حقها في النفقة ، فإن عادت إلى الإسلام ، عاد حقها في النفقة .

#### ٤ \_ الزوجة المحبوسة :

إذا حبست الزوجة بسبب من الأسباب ، أو في حق لغير الزوج ولو كان الحبس ظلماً ، فقد ذهب فقهاء الحنفية والشافعية إلى أنه لا نفقة لها مدة الحبس .

وعللوا ذلك بأن حق الزوج قد فات بسبب لا دخل له فيه ولأن فوات الاحتباس إنما جاء بسبب من جهتها فسقط لذلك حقها في النفقة .

وأما إذا كان حبس الزوجة في حق لزوجها فلا تسقط نفقتها لأن فوات الاحتباس إنما جاء بسبب من جهة الزوج ولا ذنب لها فيه ، فلا تسقط نفقتها .

ومثل ذلك ما إذا كان الزوج هو المحبوس، فإن نفقة الزوجة المتعلم الزوجة لا تسقط سواء كان حبسه في حق الأجنبي أو للزوجة وإلى هذا ذهب فقهاء المالكية أيضات.

<sup>(</sup>۱) حاشية ابن عابدين ، ج ۷ ص ۵۷۸ .

بدائع الصنائع ، ج ٤ ص ٢٠ .

مغني المحتاج للخطيب ، ج ٣ ص ٤٣٧ .

<sup>(</sup>٢) حاشية الدسوقي ، ج ٢ ص ٥١٧

وعلل ابن حزم لرأيه هذا بعموم قوله — عَلَيَّةٍ ... : «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» .

أم لا ، وهذا يدل على مطلق وجوبها على الزوج (٠٠٠) .

هذا إذا كانت الزوجة صغيرة ، وماذا لو كان الزوج صغيراً ،

ونم يستطع أن يؤدي المعاشرة الجنسية المقصودة من الزوج ؟

فهل عند ذلك تجب النفقة الزوجة أم لا ؟ على اعتبار أن الغرض من الزوج أم ين الزوجين .

## : خالف في دالهقهاء في ذلك:

المنافعي على أنه تجبيا الزوج الخال المنافعية والمنابلة وفي قول السافعي على أنه تجب على الزوج المنافعية الماسية الماسية الزوجة الإو تحال الزوج معيد على كبير ملح مسابة المسابق الماسية والمالية الزوج معيد على الزوج الز

<sup>(1) 12</sup> Ky ~ ~ 3 · 1 ~ ~ AA ·

 <sup>(</sup>٣) المسلط السختي ، 5 ه ص ۱۸۸۱ ، ۱۸۸۱ .
 كشاف القباع ، 5 ه ص ۱۷۱ ، ۲۷۱ .

<sup>120</sup>g 3 Willey , 5 N/ or 137.

المالكية ، ويشترط الحنابلة أن يكون سفر الزوجة في الوقت الواجب ومن الميقات ، ويعللون ذلك بأن النفقة واجبة للزوجة إذا سافرت للحج الواجب ، لأنها فعلت ذلك لأجل الفرض الواجب عليها شرعاً ، وهذا يشبه صيامها في رمضان فإنه لا يسقط نفقتها .

وأما إذا كان سفر المرأة لغير فريضة الحج ، بأن أدت الفريضة من قبل ، وسافرت بدون زوجها ، أو بدون إذنه فلا نفقة لها باتفاق جميع الفقهاء .

وعللوا سقوط نفقة الزوجة في تلك الحالة: بأنها ليست معذورة في ذلك السفر، وأنها عندما خرجت مسافرة بغير إذن زوجها، فقد صارت ناشراً، والناشر لا نفقة لها باتفاق الجميع ؟ والله أعلم.

#### ٦ \_ الزوجة العاملة :

الزوجة العاملة هي التي تعمل في وظيفة أو حرفة من الحرف ، والحديث عن نفقة الزوجة العاملة يتناول حكم أخذها للنفقة مع عملها ، أم أن العمل للمرأة وهي زوجة يتسبب في حرمانها من نفقة الزوجية ، ثم هل يشترط لعمل المرأة أن يأذن لها زوجها في العمل ؟ أم يجوز أن تعمل بدون إذنه ؟ نتناول تلك النقاط بشيء من التفصيل:

أما عن إذن الزوج للزوجة في العمل ، فهذا مما أجمع عليه الفقهاء .

لا أثر له مادام العجز الطبيعي متحققاً من قبل الزوج ، هو قول لا أثر له مادام العجز الطبيعي متحققاً من قبل الزوج ، هو وي كم أخر مشابه لذلك ولكن مع المحمل في ثاياه التناقض مع حكم أخر مشابه لذلك ولكن مع لا لا لا الاختلاف في المسيل ققط ، وذلك الحكم هو ، ما لو كان الزوج قل مرض وعجز عن العاشوا الجنسية والزوجية ، مؤقتاً أو دائماً ، وكانت زوجته سليمة ، وقد شاركته رطة الحياة ، إن ذلك المفهور الفقهاء قد أجمعوا على وجوب الفقة البروجة في تلك جمهور الفقهاء قد أجمعوا على وجوب الذفقة البروجة في تلك بحهور الفقهاء قد أجمعوا على وجوب الزوج عن الماشوة الحالة ، وهي مشابة تماماً لحالة عجز الزوج عن الماشوة الزوجية بسبب معفره ، إذا نقول السادة المالكية : ما الفرق إذا يين عجز الزوج بسبب مرضه وعجزه بسبب معفره ؛ إن التأمل الواعي والمتصف يرى أنه لا فرق أبداً .

3 — ومن الذي يقول: إن الزوجة الكبيرة ولمتزوجة من 3 — ومن الذي يقول: إن الزوجة الكبيرة ولمتزوجة من (5 صغير لا يستطيع المعاشرة الزوجية ، لا فائدة منها في تب زوجها ، فإذا كانت تقوم على مصلحه وترعى شؤون حياته وتراسه ، كل ذلك إنما يتحقق معه جزء كبير من أغراض وتؤانسه ، كل ذلك إنما إن المعاشرة الزوجية تمثل الجزء الزوج ، وإن كنا نسلم أن المعاشرة الزوجية تمثل الجزء الأكبر ، إلا أن السبب في منعها ليس من قبل الزوجة .

o — à jù lhhh lken halke glire ile i. iù land a glire i il lanen k ure llanen llanen k ure llanen llanen k ure llanen llanen k ure llanen llanen llanen gh uret ell. iärb llanen llanen ijt ijt ijt ail ail llanen ar lliza irre llanen it illa velle gh ail Zhe iz ille lliaden ar lliza irre je llhh , eille gh ail Zhe i ille lliaden ar lliza irre je llhh , eille k i llanen llanen llanen llanen llanen llanen je llanen llanen ille llanen ll

احتباس الزوجة وبقاءها في بيت زوجها شرط من شروط الإنفاق ، بل هو الشرط الأساسي ، فإن رفضت الزوجة الامتثال لأمر زوجها ولم تترك العمل ولم تعد للقرار في البيت ، فإن نفقتها تسقط .

ولم يفرق الفقهاء بين عمل وآخر ، بل إنهم قد ربطوا الأمر في كل ذلك بموافقة الزوج ورضاه ، فإن لم يرض لها العمل خارج البيت حتى وإن كان العمل من الأعمال الضرورية للمجتمع كالطبيبة والقابلة مثلا فلا تستحق الزوجة النفقة إذا خالفت الزوج(١).

والحق أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من البيان والتفصيل ، فهناك فرق بين علم الزوج مسبقاً بعمل الزوجة حين العقد أو أنها اشترطت عليه ألَّا تترك عملها ، وبين الزوج الذي لا يعلم بذلك .

فإن علم الزوج من حين العقد ولم يشترط على زوجته ترك العمل ، فلا حق له في أن يطلب منها ترك عملها ، خصوصاً إذا كان عملها عملا شريفاً يناسب وقارها وعفافها وليس فيه اختلاط مهين للمرأة أو مشقة أو تبذل أو ماشابه ذلك ، فإن كانت المرأة تعمل مع النساء في التدريس أو الطب أو خدمات الرعاية الاجتماعية وعلم الزوج مسبقاً بذلك فليس له الحق في منعها ، لأن رضاه بالعقد عليها مع علمه بعلمها هو موافقة

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي ، ج ٥ ص ١٨٦ .حاشية ابن عابدين ، ح ٣ ص ٥٧٨

النفقة من حين عودتها ، قال السرخسي(١) : سئل شريج : هل لمناشز نفقة ؟ قال : نعم قيل كم ؟ قال : جراب من تراب ، معناه : لا نفقة لها أبداً .

وقال ابن حزم : إن النفقة لا تسقط أبدأ وإنها واجبة على الزوج منذ العقد على الزوجة .

الم يفرق ابن حزم بين الزوجة الناشز وغيرها واستدل ابن حزم على مذهبه هذا بظاهر قوله تعالى: ﴿واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجورهن في الصاجع واضهون فإن أطعنكم فلا تبغوا علين سيلا ..﴾ ١٠ الآية .

وقال ابن حزم: إن هذه الآية تدل على أن الله تعلى لم بسقط النفقة ولا الكسوة من الزوجة الناشز حالة نشوزها ، وإنما أمر الله تعلى الأزواج بعظتهن وهجرهن وضربهن ، ولم يشرع الله سبحانه في التعقيب بإسقاط حقهن في النفقة ٣٠.

## ٣ – الزوجة المرتدة :

المراد بالزوجة المرتدة: هيم التي ارتدت عن الإسلام — والعياذ بالله تعلل — فكفرت بالله سبحانه وأشركت به بعد أن كانت مسلمة .

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي ، 5 0 ص ٢٨١ .

<sup>.</sup> ٣٤ قياً : دلسنا قيهس (٣)

<sup>(\*)</sup> Hely his til 1 5 p or 9.03.10.

فالإسلام حين أراد من المرأة أن تتفرغ للأمومة وأعبائها ، وألزم الزوج أو الولي بالإنفاق عليها ، إنما شرع ذلك صوناً لكرامتها وشرفها وحفظا لها من عبث الرجال وإغرائهم وكيدهم ، لتظل لها سمعتها الكريمة النظيفة في المجتمع ، ولتظهر آثار ذلك في انتظام شؤون البيت ، وتربية النشء الجديد تربية سليمة حسنة ، ليكونوا قدوة ينتفع بهم المجتمع ؛ والله أعلم .

#### المبحث الثالث

## كيف تقدر نفقة الزوجة

ونحن نعرض لموضوع النفقة من البداية قدمنا من الأدلة الشرعية ثبوت حق الزوجة في النفقة آيات من القرآن الكريم وأحاديث للنبي عربية ، منها:

قوله تعالى : ﴿لِينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ﴿ الآية .

وعرضنا كذلك لحديث النبي عَيِّقَ عندما اشتكت إليه هند زوجة أبي سفيان بأن زوجها لا يعطيها ما يكفيها وولدها بالمعروف، فقال لها النبي عَيِّقِيَّة : «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» .

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق : آية ٧ .

#### ٥ ـــ الزوجة المسافرة :

إذا سافرت الزوجة ، فإما أن تسافر لأداء فريضة الحج ، أو تسافر سفراً عادياً ليس المحج ، فإذا سافرت الزوجة للحج ، فإما أن يسافر معها الزوج أو تسافر بمفردها .

فإن سافرت ومعها زوجها فلا خلاف في أن لها النفقة ،

ولا يسقط لحق لهم مادامة مع روجها . وإن سابات النوجة للحج وحدها ، فإما أن يكون ذلك بإذن ، زوجها أو بدون إذنه .

## : قالسلا كلك في دلهقفا مفلحا

۴ — ویوی المالکیة والحابلة أن لها النفقة متی سافرت لأداء فریضة الحسح، ولو كان بغیر إذن الزوج كا بری

<sup>(</sup>۱) انجمع البيوي، ۲۵۲ م. ۱۶۲۳ ۱۳۰۰ م ک تر ديانسطا يوناله .

#### ٣ \_ مذهب الحنفية ١٠ :

وذهب الحنفية إلى أن النفقة غير مقدرة بمقدار معين ، وأنها مقدرة بما يكفي الزوجة لأن الكفاية تختلف باختلاف الناس واختلاف الأزمنة والأمكنة .

#### ٤ \_ مذهب الحنابلة:

وذهب الحنابلة إلى أن الأمر في تقدير النفقة للزوجة يرجع إلى اجتهاد الحاكم أو نائبه إن لم يتراضيا على شيء معين ، فيفرض للمرأة قدر كفايتها من الخبز والإدام ، ويفرض للموسر قدر كفايتها ، وللمعسرة تحت المعسر قدر كفايتها ، والمتوسطة تحت المتوسطة تحت المتوسطة .

وبهذا يكون فقهاء الشافعية وحدهم هم الذين قالوا: إن النفقة للزوجة مقدرة بنفسها ولا يرجع في تقديرها لحال المرأة ، وذلك لأن النساء لو فتح لهن الباب للكفاية من غير تقدير لوقع التنازع وبات من الصعب كفاية النساء من المال والإنفاق .

ويكون بقية فقهاء المذاهب الثلاثة: الأحناف والمالكية والحنابلة قد ذهبوا إلى أن النفقة غير مقدرة بمقدار معين وإنما تقدر بما يكفي الزوجة ، مع مراعاة حال الزوج واختلاف الأزمنة والأمكنة .

<sup>(</sup>١) المسوط للسرخسي، ج ٥ ص ١٨٠ ، ١٨١ .

 <sup>(</sup>۲) کشاف القناع علی متن الإقناع ، ح ٥ ص ٤٦٠ .
 الشرح الکبیر للمقدسی ، ح ٩ ص ٢٣٣ .

فقد ذهب فقهاء الحنفية والشافعية إلى أن الزوجة إذا أرادت أن تعمل في عمل أو في حرفة فلابد من إذن الزوج ورضاه ، حتى تستحق النفقة .

وأن الزوجة إذا خرجت العمل نهاراً بدون إذن الزوج وعادت البيت ليلا فقد سقط حقها في النفقة ، وذلك إذا طلب منها الزوج القرار في البيت ورفضت أن تمثيل لطلبه .

وعلى فقهاء الحنفية والشافعية ذلك بأن الرأة عندما خرجت العمل فضت النهار خارج البيت بدون إذن زوجها ، فقد صار احتباسها في بيت الزوجية نافعل ، ومن حق الزوج أن يمنع البرجة من الخروج ، فإن أبت سقط حقها في الفقة ، وهذا أمر أجمع عليه جمهور الفقهاء .

بل إن الشافعية والحنابلة : قد صرحوا بأن المرأة إذا خرجت

باذن نوجها لحجمة لها فإن ذلك يشقط لهجما . و الليل دون الليل ، و البيل دون الليل ، و مسكم البيل ، فانه يشقط لمتقف لمسكم ،

أما إذا كان احتراف المرأة وعملها برضا الزوج وموافقته ، فلا يسقط حقها في النفقة ، وذلك لأن الزوج برضاه بعمل الزوجة يعتبر مسقطاً بعض حقه ورضى الاحتباس الناقص ، ولكن هل يجوز للزوج أن يسلب الزوجة رضاه بالعمل بعد أن أعطاه لما ؟ .

نعم مجوز للزوج أن يسلب الزوجة رضاه وموافقته بخروجها للعمل بعد فترة من موافقته ، لأن ذلك من حقه وهو الذي وافق أبلا فله أن يرجع في موافقته ولو بعد فترة طالت أم قصرت ، لأن إليها دليل واضح على أن النفقة تقدر بقدر الكفاية .

وقد رد أصحاب هذا الرأى على الشافعية في قولهم: إن النفقة تقاس على الكفارة في التقدير ، وقالوا: إن هذا لا يصح لأن الكفارة لا تختلف باليسار والإعسار ولا هي مقدرة بالكفاية ، وإنما اعتبرها الشرع بها في الجنس دون القدر ولهذا لا يجب فيها الأدم (١).

ومما لا شك فيه أن الأخذ بما ذهب إليه أصحاب المذاهب الثلاثة هو الأولى والأرجح .

وذلك لقوة الدليل ، ولأنه الأنسب لمصالح الناس والأيسر في التقدير ، ولأنه الأنسب خصوصاً مع اختلاف الأزمنة والأمكنة واختلاف حال الناس من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان .

ثم إن الأخذ بأن النفقة تقدر بالكفاية ، ليس فيه ضرر ولا ضرار بأحد الزوجين .

والأُخذ بقول النبي \_ عَلِيْتُهُ \_ لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» إنما أخذ به بعض فقهاء الشافعية ، فقد قال الأوزاعي: لا أعرف لإمامنا رضي الله عنه سلفاً في التقدير بالأمداد ، ولولا الأدب لقلت: الصواب أنها بالمعروف تأسيسا واتباعاً ٢٠٠٠.

<sup>(</sup>١) الهداية شرح بداية المبتدي ، ح ٢ ص ٤٠ .

بدایة المجتهد، ج ۲ ص ٤١ .

<sup>(</sup>۲) مغتی الحتاج ، ج ۳ ص ۲۲۱ .

هريحة أو ضمنية على دوام استمراها فيه وعلى الأحص في مريحة أو ضمنية على دوام استمراها فيه وعلى الأحص في الأستم الله وينظر معها المجتمع إلى أن عملها الناسب لها نوع من الحماية المادية والأدبية في زمن خربت الناسب لها نوع من الحماية المادية ولادبية في زمن الأحيان لا تشعر به الذام ، وأن كان الزوج حين العقد على زوجته لا يعلم بأن الزوجة تعمل أو لم تشترط عليه عند العقد أن تبقى في وظيفتها الزوجة تعمل أو لم تشترط عليه عاد العقد أن تبقى في وظيفتها فللزوج أن يطلب من الزوجة أن تبرك عملها إذا لم يرغب في فللها في أله العمل ، وعلى الأحص إذا أحس بأن العمل لا يناسبها فائيها في العمل ، وعلى الأحص إذا أحس بأن العمل لا يناسبها أن تبثل لأمر زوجها فإن لم تبثل أمر زوجها عدت بالشرأ وتسقط نفقتها .

وإن وافق الزوج زوجته بأن تعمل وبعد ملة سلبها إذنه وبرافقته على العمل فله ذلك ، وإن أبت الامتثال لما رآه الزوجة سقطت نفقتها ، والحق أن هما الزوج وعدمه عن عمل الزوجة هو الأساس ، وحينا يمنعها من العمل فإنه يقصد مصلحتها عبد إن الزوج هو الذي يعلم ما يجري حوله من الأمور التي حيث إن الزوج هو الذي يعلم ما يجري حوله من الأمور التي تبث على الفتتة من خروج المرأة إلى العمل ، واختلاطها تبغث على المعنة في زحام الحلة إلى الشارع العام أو العمل نفسه ، وخاصة في زحام الحياة الرهيب الذي نشاهده من حواتا .

ولا مانع من أن يتمها الزوج من الخروج بعد فعام ، خفظاً لكرامتها ومصلحة أسرتها .

، قائشًا المعما مامر قالمًا العلام لم نفيط الرام العما المعما المام المام المعمن به قالته مادام لهسف له يخط المعمن به قالته المعمن به قالته المعمن به تأليم ألم المعمن به ذا المحمد في العمل المعمن به ذا المحمد في العمل المعمن به ذا المحمد في العمل المعمد المعمد

ومنهم من خص الطعام بأصناف معينة بدون النظر إلى ما يقتات في البلد التي يعيش فيها الزوجان ؛ ونفصل مذاهب الفقهاء على النحو التالى :

#### ١ \_ مذهب الجمهور: المالكية والحنفية والشافعية:

ذهب الجمهور إلى أن الواجب من الطعام في نفقة الزوجة ، هو غالب قوت البلد الذي يعيش الزوجان فيه ، سواء كان ذلك من الحنطة أو الشعير أو التمر أو غيره ، ويجب كذلك للزوجة ما يلزم الطعام من قوت وإدام ونحو ذلك مما يلزم للحياة العادية ، وأن يكون ذلك من غالب قوت البلد أيضاً .

ولكن الفقهاء اختلفوا فيما ليس قوتاً ، مثل الفاكهة وبعض الخضروات وغير ذلك مما يعد من الكماليات أو ليس ضرورياً للحياة العادية .

قال المالكية: لا يجب على الزوج ما ليس من الطعام الضروري ، مثل الفاكهة وغير ذلك .

وقال الحنفية: إن الواجب على الزوج الطعام الضروري وغيره من الفاكهة والخضروات والمواد الدهنية مما يحتاجه الطعام ولا يستغني عنه الإنسان، وإن كان غير ضروري للحياة إلا أن الطعام يحتاجه.

واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه ، بقوله تعالى : هوعاشروهن بالمعروف، .

وقول النبي عَلِيْكُ لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» . فالمعروف هنا: هو ما يقتاته الناس ويكون في

حول تلك الآية القرآنية وهذا الحديث النبوي الشريف دار خلاف الفقهاء وخي الله عنهم حول كيفية تقدير النفقة ومقياس ذلك ، ونورد خلافهم على النحو التالي:

#### : المعالية الشافعية :

ذهب الشافعية إلى أن الفقة مقدق بفسها ولا تخضع كفاية ، لأبه مقدة بحال الزوج لا بحال الزوجة ، قال في الجموع : فيجب لابنة الوزير أو رئيس الدولة ، ما يجب لابنة الحاس ، وهي مقدق غير معتبرة بكفايتها ، وهي على الموسر الحاس ، وهي مقدة غير معتبرة بكفايتها ، وهي على الموسر بوميا مدان من طعام البلد الذي يقتاتون منه ، سواءً كان حنطة بوميا مدان من طعام البلد الذي يقتاتون منه ، سواءً كان حنطة أو شعيراً أو ذرة أو أرزاً أو غير ذلك .. وعلى المحسر مد واحد ، وعلى متوسط الحال مد ونصف ، وذلك كله خلاف الطعام والإدام واللحم وما إلى ذلك..

#### : تيكاللا بممنه - ٢

ذهب المالكية إلى أن النفقة مقدرة حسب حمل الزوجين ، فيجب أن يراعي فيها سعة الزوج وإعساره وحمل المرأة ، وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة والأرمنة() .

<sup>.</sup> ۲۰ می ۱۸۰ می ۱۸۰ و دو پهنځا (۱) د ۱۸۰ می ۱۸۰۱ می ۱۸۰۱ می

مغنو انختاج ، ع ۴ مل ۲۲۶ . (۲) حاشیة الدسونی ج ۲ می ۲۰۵ .

اعطى الزوج الزوجة بدل الخبز ، حبأ أو دقيقاً مثلا ، جاز سراضيهما() .

وإنني أرى أن ما ذهب إليه فقهاء الحنابلة من وجوب إعطاء الزوجة الطعام مصنعاً ، فلا تحتاج الزوجة معه إلى بذل جهد أو تعب في تصنيعه ، هو الأولى بالقبول لأنه يناسب حال الزوجية ، وهو أكثر مراعاة الحال الزوجة فلا يكلفها المشقة والتعب .

ومن ناحية ثانية فإن مذهب الحنابلة قد جمع أيضاً مذهب الجمهور ، عندما أجاز أن يعطي الزوج زوجته الطعام من الحبوب أو غيرها ، بتراضيهما .

ولو أخذنا بما ذهب إليه الجمهور من أن الطعام الواجب في النفقة ، هو من غالب قوت البلد لأدى ذلك إلى مشقة على الزوج والزوجة معاً .

إذ قد يحدث أن يكون الزوج لا يستطيع أن يوفر ما يقتاته أهل البلد من الحبوب ، فكان فيه المشقة عليه ، وربما كانت الزوجة لا تستطيع الطعام باستمرار من طعام أهل البلد ، فكان التراضي بينهما على طعام يناسبها أو يناسب أحدهما بالتراضي بينهما ، هو الأولى والأنسب لمصلحة الزوجين ؛ والله أعلم .

## الكسوة الواجبة للزوجة في النفقة :

اتفق جمهور الفقهاء على وجوب الكسوة ضمن النفقة

<sup>(</sup>١) المغني والشرح الكبير، ج ٨ ص ١٩٧.

قد استدل الشافعية على ماذهبوا إليه بقوله تعالى : ﴿لِيفَقَى ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق كما آتاه الله ..﴾‹‹ الآية .

وقالوا إن الآية تفيد أنه يجب أن ينفق كل واحد من الموسر

والمحسر ما بلغه وسعم ، وأنما جاء التفدير بالآية(٢) . قالغكا الله لعد المتالغة ، وقاسوا تقديرها على الخارة

خامع أن كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة ، مأذ أكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين مدان ، وذاك في كفارة الأذى في الحجى ، وأقل ما وجب للمسكين مد في نحو كفارة الأذى في الحجى ، وقل هذاك فقد أوجب الشافعية على الموسر كفارة الظهار ، وعلى ذلك فقد أوجب الشافعية على الموسر كفارة الظهار ، وعلى ذلك فقد أوجب الشافعية على الموسر كفارة الظهار ، وعلى ذلك في الموسع ، وعلى المعسر الأقل وهو الأكثر وهو مدان لأنه قدر الموسع ، وعلى المعسر الأقل وهو مد ، لأن المد الواحد يكتفي به الزهيد ويقتنع به الرغيب ، ولأنه لو أأزم المدين لفنو ، ولو اكتفى منه بمد لهنوما ، فلزمه مد وفصف "

وقد استدل أحمحا المذاهب الثلاثة الأخرى: المنفية ، الماكية ، والمنابلة ، والذين قالوا بأن فقفة الروجة تقدر والماكية ، والمنابلة ، والذين قالوا بأن فقفة الروجة أي سفيان: بالكفاية ، استدلوا بقوله – عمر الله وفي منا أمرها – عربي المخلوف ، فقد أمرها – عربي المخرف ، فقد أمرها – عربي المنابلة بأن نأحذ ما يكفيها من غير تقدير ، ورد الاجتهاد في ذلك

<sup>(1)</sup> mge llalke : 1 jr V .

<sup>(</sup>١) الكشاف الزمخشري ؛ 5 ع صر ١٢٢ .

<sup>(7)</sup> ایجه کری کری اهل ۱۵۲.
(۲) ایجه ایجه کری کری ۱۳۲۹.

ما تحتاجه الزوجة للقعود والنوم وما إلى ذلك".

لا وقال الحنابلة: إن الكسوة تجب للزوجة باعتبار كفايتها ، ويرجع تقديرها إلى اجتهاد الحاكم على قدر يسر الزوج والزوجة وعسرهما ، وما جرت عادة أمثالهما به(١) .

وقال أهل الظاهر: إن الكسوة تجب على الزوج لزوجته بحسب حال الزوج في يساره وإعساره".

هذه هي نظرة الفقهاء عند مراعاة تحديد الكسوة وتقديرها ، ويلاحظ أنهم جميعاً اتفقوا على أنه يجب أن يراعى حال الزوج من اليسار والإعسار وحال الزوجة من الكفاية في محدود ذلك حتى لا يكون هناك ظلم لطرف لحساب الطرف الآخر .

ويلاحظ أيضا أن أهل الظاهر وحدهم الذين قالوا بوجوب مراعاة حال الزوج هو الذي يقدم الكسوة والنفقة للزوجة ، لذا وجب مراعاة حاله هو فقط دون مراعاة حال المرأة .

وإنني أرى أن ما ذهب إليه الجمهور هو الأولى والأرجح حيث إنه يراعى حال الزوج وحال الزوجة بدون هضم أو ظلم لواحد منهم لحساب الآخر ، وهو يتمشى مع الكفاية والمعروف الذي أمر به الرسول — عَلَيْكُ — عندما قال لهند روج أبي سفيان : «خذي ما يكفيك أنت وولدك بالمعروف» .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج ، ج ٢ ص ١٢٩ .

<sup>(</sup>٢) الشرح الكبير للمقدسي ، ج ٩ ص ٢٣٥ .

<sup>(</sup>٣) المحلي لابن حزم ، ج ١٠ ص ٨٩ .

ولهذا فإن الأخذ بمذهب القائلين بأن الفقة تقدر بالكفاية ، وهو الأولى والأجح ؛ والله أعلم .

## واياا ئعبلا

## مقفناا ميلد لمسشة له

كل المنكسم المتوسك المواحمة طعامها وكسوتها هقفناا كاسكنها وكل ما يلزم لمعيشتها جسب العرف ، وتشمل المنشعد لهذاك خادما المزوجة إن كانت تحتاج إلى خادم ؛ وللصل ذلك فيما يأتي :

#### : مُقفنا في سجالها معلما الطعام

اتفق الفقهاء على وجوب الطعام في نفقة الزوجة ، وذلك لأن الطعام هو عماد النفقة وأساسها ، فلا يستطيع الإنسان أن يحيا سون طعام .

وجمع المسلال على وجوب المقام سواء من القرآن أو الحديث، إنما قسمت الإطعام على المقفاء أنه الأساس الأول في الإنفاق، ولكن الفقهاء اختلفوا فيما يجب أن يكون طعاماً.

فمن الفقهاء من أوجب من الطعام خالب قوت البلد الذي بعيش فيه الزوجان . على الزوج أن ينفذ لها ما وعد ، بصرف النظر عن حال المرأة مكانتها().

٧ \_ وذهب الحنفية والحنابلة: إلى أنه يجب أن يكون مسكن الزوجة بقدر حال الزوج والزوجة من اليسار والإعسار، وأن يكون المسكن خالياً من أهله وأهلها وغيرهم إلا إذا رضيت الزوجة بذلك، لأنه واجب لها على الدوام، فهي التي ترضى بالسكنى مع أهله، أو لا ترضى "،

" \_ وذهب الشافعية: إلى أنه يجب أن يراعى في مسكن الزوجية حال الزوجة بأن يكون المسكن لائقاً بها عادة من سعة أو ضيق ، لأنها لا تملك الانتقال منه ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ﴾ بخلاف الطعام والكسوة حيث روعى فيهما حال الزوج (") .

هذه هي مذاهب الفقهاء فيما يجب أن يراعى في مسكن الزوجية وهم جميعاً قد اتفقوا على أنه يجب أن يراعى حال الزوج والزوجة عند إعداد المسكن ، وهذه عدالة اتسمت بها الشريعة الإسلامية في تشريع النفقة وفي غيرها من التشريعات .

فمراعاة حال الزوج في المسكن من ناحية العسر واليسر، أمر حث الشرع عليه، قال الله تعالى : ولينفق ذو سعة من أمر حث سكنتم، وقال سبحانه : وأسكنوهن من حيث سكنتم،

<sup>(</sup>١) حاشية الدسوقي: ج ٢ ص ٥١٣ .

<sup>(</sup>۲) حاشية ابن عابدين : ج ٣ ص ٥٩٩ .

الشرح الكبير للمقدسي: ج ٩ ص ٢٣٦.

<sup>(</sup>٣) مغنى المحتاج: ج٣ ص ٤٣٢.

استطاعة الزوج ويناسب حال الزوجة() .

#### : قابلنام الجابلة :

وخالف الحابلة جمهور الفقهاء في الطعام الواجب في نفقة الروجة ، فقالوا: إن الواجب من الطعام هو الحبز والإدام ، والروجة ، فقالوا: إن الواجب من الطعام هو الحبز والإدام ، وليس الحبوب ، بعنى أن الحنابلة يرون أن الطعام يعني الطعام المستم فعلا حتى لا يشق على الزوجة صناعته ، بل بكا المستم فعلا حتى لا يشق وجهد وإنفاق ، فوجب على الزوج الحاجب مناعده بالزوجة وأن يكون الطعام مصنعاً بالفعل حتى يكفي الزوجة معاناة تصنيعه .

استدل الحنابة على ذلك بتأويل ابن عباس ضي الله واستدل المناسك الله عباس ضي الله بتأويل ابن عباس ضي الله ، مرفع العومون أهليكم ، مرفع الله عباسا ، الآية ، فقال : (هو الحبز والسعب ، ومن ألله عباسا ، الآية ، فقال : (هو الحبز والسعب ، ومن أفعل ما تطعمونهن ، الحبز واللحم ) .

واستدل الحنابلة كذلك بدليل آخر ، وهو : أن الله تعالى قد أمر بالإنفاق مطلقاً من غير تقييد ولا تقدير ، وعلى هذا وجب الرجوع إلى العرف ، والعرف الجاري بين الناس هو الخبز والأدم ، فكان ذلك هو الواجب ، ويقول الحنابلة : وإن

<sup>(</sup>١) حاشية الدسوقي ؛ جـ ٢ ص ٩٠٥.

حاشية الشواوي ( 5 ٪ ص ۲۸٪ . مغير المحتاج على شرح المنهاج ، 5 ٪ ص ۲۲٪ . حاشية ابن عابدين ، 5 ٪ ص ۶۸۰ .

خادماً لأنه مما تحتاج إليه الزوجة(١) .

أجرة العلاج وثمن الأدوية: هل يدخل في النفقة الواجبة للزوجة ؟

الله تعالى أوجب على الزوج أن ينفق على زوجته ، وقد فسر الفقهاء النفقة التي أوجبها الله تعالى بأنها تشتمل على الطعام والكسوة والسكن ، والخادم إن استطاع الزوج ، واحتاجت الزوجة إلى الخادم ، ولكن هل تشتمل النفقة على الدواء والعلاج إن احتاجت الزوجة إلى ذلك ؟ أم أن النفقة تقتصر فقط على ما ورد ذكره ؟

إننا إذا تتبعنا مذاهب الفقهاء في ذلك نجد أنهم لم يوجبوا على الزوج نفقات العلاج والأدوية ، فنجد أن فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية قد صرحوا بعدم وجوب نفقة الأدوية والعلاج للزوجة ضمن النفقة الواجبة للزوجة ، وكذلك لا تجب للزوجة أجرة الطبيب وغمن الأدوية عند فقهاء الحنابلة .

وهناك سؤال يجب أن يطرح في هذا المقام ، ألا وهو : هل الدواء والعلاج يعد من الحاجات الضرورية لها أم أنه لا يعد من ضروريات الحياة ؟ .

إن تصريح الفقهاء بعدم وجوب أجرة الأدوية والعلاج ضمن النفقة الواجبة للزوجة على زوجها ، إنما جاء لأنهم اعتبروا أن

<sup>(</sup>۱) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٨٨ .

مغني المحتاح ، ج ٣ ص ٤٣٧ .

المغني لابن قدامة ، ج ٨ ص ٣٠٠ .

حاشية الدسوقي ، ج ٧ ص ٥١٠ .

شملها قول النبي – عَلَيْكُ – لهند زوج أبي سفيان : «خذي وتلخل الكسوة خسمن الكفاية ، والإنفاق بالمعروف والتي . له هبجاها .

م يكفيك دالمان غالمارف» .

الم يجن فيها: قهسكاا بي يحولي لميه المهبمانه تسفلتخا كمة دلوقفاا نأ يميذ

ولا إذا استطاع الزوج ذلك. . وحسب حمل المرأة ، ولا يازم أن يكون الثوب من حرير أو خز أبس لها قدر معين أيضاً ، بل إنها تجب على قدر يسار الزوج الطعام لها ، وأنه كما لا يقدر الطعام بقدر معين فإن الكسوة ١ – قال الماكية : إن الكسوة واجبة للزوجة مثل وجوب

ويراعي فيها عند فرضها ما يراعي في تقدير نفقة الطعام من ٣ — وقال الحنفية : إن الزوج يجب عليه الكسوة لزوجته

الزوج المجاه ومسكلا نا : مَيغالشًا ماقع - ٣ - الزوج حال الزوج يسارا وإعسارات .

وتختلف كفايتها عند الشافعية بطول الزوجة وقصرها وهزالها . المتيافة بسمه متجهج

لهدين لهسنج يغ رج الله الله بسع؛ قيافكا تعالفت البس

ويرى الشافعية أيضاً إن الكفاية في الكسوة تشمل جميع رئيس في قدرها .

<sup>(</sup>١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ص ٢٠٥ .

<sup>.</sup> ٣٩ س ٢ و د يداية الميامة ح ٢ ص ٢٩.

## الفصل الثالث

# الحق الثالث من حقوق الزوجة

## العبدل

## تنقسم حقوق الزوجة إلى قسمين :

١ \_ حقوق مالية .

٢ \_ وحقوق غير مالية .

أما الحقوق المالية فتشمل المهر والنفقة .

وأما الحقوق غير المالية فكثيرة: منها العدل ، وثبوت النسب ، والذمة المالية وغير ذلك .

وقد انتهينا من بيان الحقوق المالية وهي المهر والمنفعة .

وسوف نبحث إن شاء الله الحقوق غير المالية ونبدأ منها العدل.

## : مُقفناً فِعُ نُحِوبِهُا لَمُجاهِاً وَجَالُوا لِعَنْكُما السُخَمَا

الحق الثالث من حقوق النفقة الواجبة للزوجة على زوجها هو السكنى وهو أحد حقوق النفقة بعد الطعام والكسوة ، وقد أجمع الفقهاء على حق الزوجة على زوجها في السكنى ، أجمع الفقهاء على حق الزوجة على زوجها في السكنى ، واستالوا على ذلك بقول الله تعالى : ﴿أُسكنوهن من حيث وستالوا على ذلك بقول الله تعاروهن لتضيقوا عليهن ﴾ الآية .

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن الزوج يجب عليه أن يبيء السكن اللائق لزوجته باعتباره حقا من حقوق النفقة .

إلا أن الفقهاء قد اختلفوا فيما يجب أن يكون عليه حال المسكن وقدره ، وهل يجوز للزوج أن يلزم الزوجة بالسكن مع أهله أو مع أهلها في مسكن مشترك أم لا يجوز له ذلك ؟ . • • قال المالكية : إن هنه السألة تختلف باختلاف

حال الزوجة ، فإن كانت الزوجة عمن لا يرضى أمثاله بالسكن مع أهله ، بأن كانت عالية القدر ولمكانة ، فيجب على الزوج أن يخصص لها مسكنا خاصا بها .

فإن كان الزوجة من وسط متواضع لا قدر لها ، فليس لها

الامتناع عن السكن مع أقاب الزوج . وإذا اشترط الزوج على زوجته أثناء العقد أن تسكن معه عند أهله ورضيت بذلك ، فيجب عليه أن تنفذ ما اتفقت عليه مع

زوجها . وإن اشترط عليه أن يخصص لها مسكناً خاصاً بها وجب

 <sup>(</sup>١) سورة الطلاف: آية ٢.

والعدل للزوجتين يعني العدل في تقسيم أيام وجود الزوج عند كل واحدة ، بمعنى أن يعدل فلا يزيد هذه أياما على حساب الزوجة الأخرى .

فما معنى العدل بالنسبة للزوجة الواحدة إذاً ؟ لاشك أن للعدل مع وجود الزوجة حالات كثيرة منها :

أنه يَجب على الزوج أن يكون أميناً مع زوجته ، فيطعمها مما يأكل ويكسوها بما يليق بها وأن يسكنها بما هو في طاقته .

ومن أسس العدل في المعاملة للزوجة : أن يعاملها بالمعروف ولا يؤذيها في القول ولا في الفعل · .

#### أنواع ا**لعد**ل :

كا سبق وبينا فإن الزوج مطالب بالعدل سواء كان له أكثر من امرأة أو كان له امرأة واحدة .

فنجد أن العدل هنا قد تشعب إلى قسمين وإن كانت حقيته واحدة :

القسم الأول: عدل الزوج الذي له زوجة واحدة:

قلنا: إن هذا يعني أن الزوج يعدل في معاملة زوجته في مأكلها ومشربها وملبسها ومسكنها وحسن معاملتها في القول والفعل.

 <sup>(</sup>۱) شرح فتح القدير ، جـ ۲ ص ٥١٦ .
 حاشية الدسوق ، جـ ۲ ص ٣٤٠ .

بالما لم الزوجة تجهي أن يكون المسكن لاثقاً بها بقدر إستطاعة الزوج .

أما ما قال به الشافعية من أب يجب أن يراعى حال الزوجة قلط ، فإن هذا قول فيه إضرار بالزوج حيث أن الزوجة تعلم حال الزوج من اليسار والإعسار ، فلابد وأن ترضى بالمسكن الذي يستطيعه وهذه عدالة تتمشى مع أصول الشريعة .

# نفقة خادم الزوجة :

يرتبط وجوب خادم الزوجة بيسار الزوج وإعساره . وذلك لأن الخادم لا يعد من الحاجات الضرورية للزوجة فهو

ن في خبرورة الطعام أو الكساء أو السكني .

وقد اتفق الفقهاء على أن الزوج إذا كان معسراً فلا يجب

عليه نفقة خادم الزوجة . و**عللوا ذلك** بأن الزوج المعسر تجب عليه النفقة الضرورية وهي أدنى الكفاية ، والخادم ليس خبرورياً وتستطيع الزوجة أن تخلم نفسها عند الضرورة .

وأما إذا كان الزوج موسراً ، وزوجته ثمن يخدمون فقد انفق على أن الزوج جب عليه نفقة خادم لها مادام موسراً ، والزوجة في حاجة إلى الخدمة .

وعلى الفقهاء ذلك بأن الخادم للزوجة التي يخدم مثلها دالزج قادر على أجرته يعد لازماً لها ، مصداقاً لقوله تعالى : (عاشروهن بالمورف ومن العاشرة بالمروف أن يقيم لها في النفقة والكسوة إذا قام بالواجب لكل واحدة منهن ، كا جاء في قول أحمد في رجل له امرأتان ، له أن يفضل إحداهما على الأخرى في النفقة والشهوات والسكنى إذا كانت الأخرى في كفاية (١).

وذهب الحنفية إلى أن الزوج يجب عليه أن يسوي بين زوجاته في المأكل والملبس والمسكن ، فإن فضل واحدة على غيرها في شيء كان آثماً .

ومذهب الحنفية هذا مبني على أساس أن النفقة تكون على حساب الزوج وحده ، ولذا وجب عليه العدل والتسوية بين زوجاته (٢) .

وأما من قال بأن الزوج لا يجب عليه أن يسوي بين زوجاته فذلك مبني على القول بأن النفقة على حسب حاليهما معاً ، فلا يجب على الزوج التسوية بينهن إن اختلفت درجاتهن يساراً وإعساراً ، بل له أن يزيد نفقة الموسرة على المعسرة ، وهل العدل بين الزوجات والمساواة بينهن يستلزم أن يسوي الزوج بين زوجاته في الحب والميل القلبي ؟ .

الحق أن ذلك لا يدخل تحت أسس العدل والتسوية الواجبة من الزوج لزوجاته ، لأنه ليس في مقدور الزوج ولا يدخل تحت طاقة البشر ، وإنما هو حالة طبيعية في النفس تنبعث من الإنسان بلا إرادة منه .

<sup>(</sup>١) المغني لابن قدامة ، جـ ٧ ص ٣٠٥ .

<sup>(</sup>٢) حاشية ابن عابدين ، جـ ٢ ص ٢٠٢ .

الدواء والعلاج ليس من الحاجات الضرورية للزوجة . والحق أن العلاج وثمن الأدوية يعد الآن من الحاجات الضرورية ، فلا يقل أهمية عن الطعام والسكن وللبس .

إذ كيف يتحدث الفقهاء عن أجرة الحادم ويعتبرونها خرورية على رأى البعض ، بل إن الفقهاء تحدثوا عن أن الزوج يجب عليه أن يحضر للزوجة أكثر من خادم إن احتاجت الزوجة إلى دلك ، فهل الخادم للزوجة أهم من الدواء والعلاج ؟ .

نأ بسلطت له هُمُمّا هم يحيّا عجويانا فجهملوا قهمُعلوا نا إلى المجارات أن المجارات أن المجارات أن المجارات أن أ . هجويانا هيانا ولتحدّ يحتاا داميان وكلما تسلقفنو و بمانا المهمّوا المجارات المجارات أن أن أن أن أن أن أن أن أ ولوقفاا لهند شدة رحياً هدايان بأنواعه التي تحدث عبد أن أو

والروجة مريضة تحتلج إلى علاج ويتركها الزوج ولا يدفع لها تمن العلاج والأدوية ، بحجة أن ذلك ليس من النفقة الواجبة .

إن خرورة العلاج للزوجة لا تقل عن خرورة الطعام والشراب صوصاً مع تفشي الأمراض وحاجة الإنسان الملحة للدواء

. إملاج ؛ والله أعلم .

### المدة التي يجب فيها العدل بين الزوجات:

لا يوجد زمن مقدر للمدة التي يجب أن يقيمها الزوج عند كل واحدة من زوجاته ، بل قد تركت الشريعة ذلك لظروف الزوج وتقديره ، فهو الذي يقدر المدة ، إن شاء جعلها يوماً فذلك أقل القسم ، وإن شاء جعلها يومين أو ثلاثة ، ولكن الأولى ألا تزيد المدة عن سبعة أيام حتى لا تطول الوحشة على زوجاته .

ولكن عندما يريد الزوج أن يبدأ القسم هل تعيين الزوجة التي يبدأ بها راجع إلى اختيار الزوج؟ أم أن ذلك لا يجوز إلا بالقرعة بين الزوجات؟

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إنه لا يجوز للزوج إذا كان عنده نسوة أن يبتدىء بواحدة منهن إلا بقرعة ، وذلك لأن البداءة بها تفضيل لها مع أن التسوية بينهن واجبة ، وهن متساويات في الحق () .

<sup>(</sup>۱) شرح بدایة المبتدیء، جـ ۱ ص ۲۲۲.

 <sup>(</sup>۲) تكملة المجموع ، جـ ۱۳ ص ۲۳۲ .
 مغنى المحتاج ، جـ ۳ ص ۲۰۰ .

حاشية الدسوقي ، جـ ٢ ص ٣٤١ .

المغنى لابن قدامة ، جـ ٧ ص ٣٠١

# المأكما شعبلا

## مداينأع بالمعاا

تعرف العدل: العدل في كتب الفقه هو «إلمساقا» بعدة القاف وسكون السين ، يعنى فرق وهو مصدر من قسم ، القاف وسهن به الله ين الشركاء ، أى : فرقته ينهم ، ومنه عنه ، ومهنيا عنوا البيري بهسق كي الإن المساء في المساق بين الله بالمعال إذا : هو المسمونة به المساء في المعتونة به المستونة به المساء في المس

قالمراد بالعدل إذاً: هو التسوية بين الساء في البيتونة وغيرها .

وهل العدل بهذا المفهوم يعني أنه لا وجود له إلا إذا كان عند الزوج أكثر من زوجة حتى يقسم ويعدل بينهن؟.

إن العدل من الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للزوجة عموماً سواء أكان عند الزوج زوجة واحدة أم كان عنده أكثر

من زرجة . قال الله تعلى : ﴿فَإِنْ خَفِتُم أَلَّا تَعَدِّلِ فَواحدةَ﴾ ١٧ إِلَيْهُ ، أي : أن الله سبحانه أمر بالاقتصار على الواحدة عند خوف المد

الجور . فالعدل بذلك حق ثابت للزوجة سواء أكان الزوج متزوجا بواحدة أم كان متزوجا بأكثر من واحدة .

<sup>.</sup> ٣ قوآ : دلستاا قىهم (١)

جديدة وعنده زوجات أخريات .

ذهب الجمهور: وهم المالكية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر إلى أن الزوج إذا تزوج زوجة جديدة، وعنده زوجات أخريات خصها بسبعة أيام بلا قضاء إن كانت بكراً، وإن كانت ثيباً خيرها أن يخصها بثلاثة أيام، وبين أن يقدم لها سبعة أيام ويقضيها في حق الباقيات، ولعل السر في ذلك أن البكر حياؤها أكثر فاحتاجت إلى أن يقسم لها سبعة أيام لها ولا قضاء عليه لزوجته القديمة.

ودليل الجمهور على ذلك هو ما روى عن أنس رضي الله عنه ، أنه قال : سمعت رسول الله عنه عليه يقول :

«للبكر سبعة أيام والثيب ثلاثة أيام ثم يعود إلى نسائه» ١٠٠٠ . رواه مسلم

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله عَلَيْكُم لما تزوجها قام عندها ثلاثة أيام وقال: «إنه ليس بك هوان على أهلك فإن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي» رواه أحمد ومسلم وأبو داود.

وفي رواية لمسلم: «وإن شئت ثلثت ثم درت قالت: ثلث» وهذا لأن الثيب تستطيع أن تتحمل سرعة فراق الزوج لها، لأنها خبرت الزواج من قبل.

وأما البكر الجديدة فقد تنفر وتستوحش أول الأمر ، فلذا

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود جـ ۱ ص ٤٩٠ .

نيل الأوطار : جـ ٦ ٢٤١ .

In the part of th

وهل مجوز للزوج أن يفضل واحدة على غيرها في شيء من جالات العدل التي أقرتها الشريعة الإسلامية ؟ اختلف الفقهاء في ذلك:

خعب المالكية والشافعية والحابلة: إلى أنه V يجب على الزوج أن يسوي بين زوجاته في الفقة والكسوة ، وإن كان أصحاب المناهب الثلاثة قد اختلفوا في حدود العدل في ذلك .

فقط، لا يجب في عير الميت كالوطء للفقة().

\*\* ـ قال الشافعية : والمراد من القسم الزوجات هو المراد من المسقا الموادية المراد من المسقا المراد من المراد من المراد تمان أن بعد المراد المر

الله على الزوع التسوية بين نسائه الزوع التسوية بين نسائه

<sup>(</sup>١) حلية اللموقي ، جـ ٢ ص ١٣٣

<sup>.</sup> ۱۹۵ می ۲۱ ج د بدناها از کین و کیمیجا (۲) میناها بیمای در آنتخا پیخنه

يريد السفر إلى جهة من الجهات له أن يختار من زوجاته الزوجة التي يريدها هو ، بمعنى أن الحنفية يعطون الزوج الحق في أن يختار من يشاء من زوجاته بدون نظر أو اعتبار إلى من يختار . وعلل الحنفية ذلك بأن الزوج هو الذي يقدر مشقة السفر التي تحتاج إلى الجهد والتعب وقوة التحمل ، وبالتالي هو الذي يعرف من يصلح من زوجاته ومن لا يصلح منهن ، وربما كان الزوج أعلم بمن تستطيع مساعدته في غربته من زوجاته أو كان أخذ بعضهن فيه من الفتنة ما يضره إن أخذها في سفره ، ويرى الحنفية أن الزوج إن سافر بإحدى زوجاته لا تحتسب مدة سفرها من أيام دورها ، لأن مدة السفر لا تدخل تحت القسم الواجب ، ولأن للزوج أن يسافر وحده بدون زوجاته .

هذا هو الحكم عند الحنفية وإن كان الأفضل عندهم أن يقرع من يريد السفر من نسائه ، فيسافر بمن تخرج لها القرعة اقتداء بعمل النبي عَلَيْتُهُ في ذلك ، ولكن القرعة بين الزوجات في هذا الأمر غير واجبة على الزوج(١).

٧ ـ مذهب الشافعية والحنابلة: وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب على الزوج الذي يريد أن يسافر وعنده أكثر من زوجة أن يقرع بين زوجاته، فمتى خرجت قرعتها سافر بها، أو أن يرضي جميع الزوجات عن الزوجة المسافرة بدون قرعة

<sup>(</sup>١) بدائع الصائع للكاساني : حـ ٢ ص ٣٣٢ .

نا ألمعيطنسة وإلى تمال : ﴿وَلَنْ سَالِعُمُوا أَنْ تعدالوا بين النساء ولو حرصم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالملقنة ﴾ `` .

العن شام ، دلش فعام كيف دلك ، والمن تعالى المام ، والمن تعالى المام ، والمن المام ، والمن المام ، والمن المام المام ، والمن المام ، والمن المام المام

وعلى الزوج أن يجذً في ألّا يجمل لهذا الميل القلبي أثراً خالعراً في العشرة والعاملة .

وقد كان النبي  $= \frac{3}{2} = 1$  ين نسانه ، فعن عائشة = 1 ين بسول الله  $= \frac{3}{2} = 1$  «كان ين بين بين الله عنه أن بسول الله = 1 = 1 بين فيعدل فيقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلومي فيما على ولا أملك» = 1 أملك المناق الم

وعن أم المؤمنين عائشة ضي الله عنها أنها قالت: كان الله الله — عليه — لا يفضل بعضا على بعض في القسم من مكنه عندنا ، أكان ما من يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً ، فيدنو من امرأة من غير مسيس حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها(1).

١ ١ ١ هيا : دلسنا قيه، (١)

<sup>.</sup> ٢٨٢ ترا قهقباً قيهس (٣)

<sup>(1)</sup> with the class of a 193. it iked , is I a did.

<sup>(</sup>١٤١ ي الأولال للشوكاني ، جـ ١ ص ١٤٢ .

ورد الحنفية على الشافعية والحنابلة في قولهم بوجوب القرعة بين الزوجات عند سفر الزوج، أو أن يرضي الزوجات بدون قرعة فقالوا:

إِنَّ الزوج لا يجب عليه أن يصطحب أحداً من نسائه معه في سفره ، وعلى ذلك فلا يجب عليه أن يقرع بينهن .

وأجاب الحنفية عن حديث عائشة رضي الله عنها: بأنه محمول على الندب تطييباً لقلوب نسائه ، لا لوجوب ذلك على الزوج .

ولأن مطلق فعله عَلِيْكُ لا يقتضي الوجوب إذ أنه عليه الصلاة والسلام ما كان يجب عليه القسم ، لا في السفر ولا في الحضر .

وإني أرى أن ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة في هذه المسألة هو الأولى بالقبول لأنه أقرب إلى عدالة الإسلام ولأنه يحمل العدل والرحمة للزوجة خصوصاً عند سفر الزوج وغيبته عنها ، فلا تشعر بجور أو تميز ، خصوصاً وأن القرعة أو رضا الزوجات أمر سنه رسول الله عليه وشرعه وهو لا يكلف الزوج شيئاً بل سوف تستفيد منه الزوجات جميعاً ، ويستفيد منه الزوج أيضاً ؛ والله أعلم .

### يكالنا شحبلا

### العدل بين هيع الزوجات بدون تفريق بينهن في الحضر والسفر

لقد كفات الشريعة الإسلامية حق العدل للزوجة مع زوجها وكفلته للزوجات بدون تفريق بين زوجة وأخرى أيضاً ، حتى تصان حقوق الزوجة في بيت الزوجية .

ولقد تضمن العدل الذي كفلته الشريعة الإسلامية للزوجة والزوجات، ألا يوجد عند الزوج تفريق بين زوجة وأخرى، فيجب على الزوج أن يعدل بين زوجاته بدون نظر إلى ما كانت عليه الزوجة قبل زواجها منه.

فيجب على الزوج أن يعدل يين زوجاته جميعاً بعنى أن تستحق الزوجات القسم والعدل سواء أكانت غنية أم فقيرة ، عجوزا أم شابة ، صحيحة أم مريضة ، بكراً كانت أم نيباً ، قديمة أم جديدة .

كذا يجب على الزوج أن يكون قسمه وعداه شاملا للزوجة الحائض والنفساء ، ونستطيع أن نقول : إن الزوج يجب عليه العدل مع كل زوجة وجب عليه نفقتها ، وذلك لأن القصد من العدل هو الإيواء والسكن ولمؤانسة ، ولأن القسم من حقوق التعال هو الإيواء والمكن والمؤانسة ، ولأن القسم من حقوق

هذا ، وقد اختلف الفقهاء فيما إذا تزوج الرجل زوجة

القاضي ما تدعيه الزوجة أنبه القاضي بالقبول أو عذره بما يراه حتى يعدل في قسمته(١٠).

ويقول الحنفية: إنه لاحق للزوجة في طلب التفريق لعدم عدل الزوج في القسم، ولو طلبت الزوجة ذلك فلا يجيبها القاضي.

وذهب الحنابلة إلى القول بمثل ما قال به الحنفية إلا أن الحنابلة تفرعوا بتلك المسألة واتجهوا بها اتجاها مخالفا للحنفية .

فقالوا : إذا تضررت الزوجة فإن القاضي يؤجل لها أربعة أشهر ، فإن دخل بها وعدل الزوج ، وإلا فرق بينهما .

فجعل الحنابلة الزوجة في هذه المسألة كالزوج المولى من وجته وقاسوا الضرر الذي يتعم على الزوجة بالضرر الذي يحدث للزوجة إذا آلى الزوج منها.

فمشاركة الحنابلة للحنفية إنما كانت في عدم تضرر الزوجة ، أما إذا تضررت فإنها تطلب التفريق كالتي آلى منها روجها (١).

وذهب الشافعية إلى أن القسم غير واجب على الزوج وغير لازم عليه ، فيجوز له تركه إن شاء ولا يعدل فيه ، وليس لزوجاته مطالبته لأن هذه أمور ترجع إلى الطبع ؛ وقد يستغني عنه الزوج .

<sup>(</sup>١)حاشية ابن عابدين : جـ ٣ ص ٢٠٥ .

<sup>(</sup>٢) المغني لابن قدامة : جـ ٧ ص ٢٠٤ .

كانت الزيادة لها سبعة أيام لإزالة وحشتها أو حتى تتعود حياتها الجديدة مع زوجها() .

وذهب الحنفية : إلى أن الزوج يجب عليه أن يسوي وأن معدل بين جميع زوجاته بدون تفريق بينهن سواء في ذلك الزوجة الحديدة والقديمة ، بمعنى أن الحنفية لا يجيزون تميز الزوجة الجديدة بأيام في القسم كما هو مذهب الجمهور .

ولعل الحنفية في ذلك يفضلون التسوية بين جميع النساء حيث إن الشريعة قد أمرت بالعدل بين جميع النساء على العموم بلمون تفريق بين الزوجة الجديدة والزوجة القديمة(٠).

### : كمفسأ بني المبوجان في المملم بحكم

المفصود بالسفر هنا في هذه السألة هو سفر الزوج الذي عنده أكثر من زوجة ويريد أن يصطحب معه إحدى زوجاته ، فعن يأخذ من زوجاته ؟ أيأخذ القدعة أم الجديدة أم يقرع بين أم يختار بأي أسلوب يرى ؟ .

### اخلف الفقهاء في هذه السألة : لا أن الأو عناه : خمب الحنفية إلى أن الزوع الذي

<sup>(</sup>١) حاشية الدسوقي : جـ ٢ عـ .٤٣٠ . تكملة المجموع : جـ ٢١ عـ ٧٢٤ . المغني لابن قدامة : جـ ٨ عـ ٥٨١ . المخلي لابن حزم : جـ ١ عـ ٢٢ .

<sup>(</sup>٢) حاشية اين عابلاين : جه ٣ ص ٢٠٠٠ .

# الساب الشاني

حقوق الزوج

وقالوا: إن القرعة واجبة عند عدم الرضا ، ولا يجوز للزوج أن يسافر ويصطحب إحدى زوجاته إلا بإحدى اثنتين القرعة أن ال ا

ار الرضا .

واستلما بما روي عن عائشة رضي الله عنها : أن النبي عليه الله الما إذا أرد سفراً أقرع بين زوجاته فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه» ، متفق عليه (() .

وقال الشافعية والحنابلة: إن الزوج إن اصطحب واحدة من غير قرعة ، فإنه يأثم ، وذلك لأن سفره بواحدة بدون قرعة فيه تفضيل لها وميل إليها ، فإذا لم يقرع الزوج جاز له أن يسافر بواحدة بشرط أن يرضي بذلك جميع نسائه(١) .

وال الشافعية و المنابعة : إذا سافر الزوى بنعض نسائه في ماله المنابعة المنا

٣ — منهم الماكية : أما الماكية فالهم قولان :
 القول الأول : مثل قول الحنفية ، والقول الثاني : مثل قول المنافسة ولمعابلة .

<sup>(1)</sup> if lifely thingly; : ~ 1 or 33d. with thinks : ~ 1 or 971.

<sup>(</sup>٢) تكملة المجموع : جـ ١٦ ص ٢٣٤ .

المغني والشرح الكبير: جـ ٨ ص ١٥٥١ ، ١٢٢ . (٣) حاشية الدسوقي: جـ ٢ ص ٢٤٣ .

### حقسوق السزوج

القسم الثاني من الحقوق هو حقوق الزوج على زوجته ، وقد سبق وبينا القسم الأول من الحقوق ، وهو حقوق الزوجة على زوجها .

وتقديم حقوق الزوجة جاء أولا لأن الرجل هو المطلب بالبذل والعطاء ، فهذه وظيفته ومكانته ، والرجل مطالب بأن يبني بيته أولا ، ولا يكون ذلك إلا بالزواج والبذل للزوجة من جميع جوانب البذل .

عندما يعقد عليها: يقدم لها المهر ، كدليل على تقديره لها ومدى مالها عنده من مكانة جعلته يبذل لها أعز ما يملك وهو المال.

ثم بعد بناء الزوج بزوجته تكون الزوجة في بيت الزوجية ، وهنا فإن الزوج مطالب بالإنفاق على زوجته ، حقاً واجباً لها كفلته الشريعة الإسلامية .

ولذا كان من الطبيعي أن تقدم أولا حقوق الزوجة على زوجها ماعتبار أن ذلك يمثل البداية الطبيعية لترتيب وجود تلك الحقوق .

وهناك من الأسباب الأخرى ما يدعو إلى تقديم حقوق الزوجة ، ألا وهو أن الزوجة أحق بالتقديم لأن الزوج يقدم لها كل شيء ، فالرجل دائماً هو الذي يعطي .

تلك لمحة سريعة ، قصدت بها أن أبين سبب تقديم

#### شالئاا شعبلا

### حق الزوجة في طلب التفريق عند عدم العدل

إذا لم يغدل الزوج يين زوجائه في القسم، وكان يجور ويهضم حق زوجته، فهل هذا الجور وهذا الحيف يعطي للزوجة الحق في طلب التفريق بينها وبين زوجها؟.

### : تمالسلا كلة يُ دلهقفاا مفلتخا

قال المالكية: إن الزوع إذا جار وظلم وتضررت الزوجة من ذلك، فإن ذلك يعطيها حق التفريق إن ادعت ذلك فلبت عند القاضي ما تضررت به ادعته، وشبت ذلك بإقرار الزوع أو ببينة الزوجة.

قال المالكية أيضاً: إن الزوجة لها حق التغريق إذا كان المضر الذي ادعته لا يمكن معه العشو بين أمثالها ، فإن طلبت الزوجة التطليق ، طلب القاضي من الزوج أن يطلقها وإلا طلق عليه القاضي».

وذهب الحفية إلى أن الزوجة إذا تضرت من جور روجها ، جاز لها أن ترفع أمرها إلى القاضي فإذا ثبت عند

<sup>(</sup>١) حليمة الدسوقي: جـ ٢ ص ١٤٠٠.

من أناب إلى ...﴾(١) الآية .

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم اختلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿ وَهُن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴿ الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٢) الآية .

ويقول الرسول ... عَلَيْكُم ... : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة الساء آية ٣٤.

ويقول الشافعية : ولكن المستحب علم تعطيل الزوجات من المبيت لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف ، وتحصين الزوجات واجب على الزوج ، ولأن ترك الزوج المبيت يؤدي إلى الفجور .

ويستفاد من ذلك أن الشافعية لا يجوز عندهم أن تطلب الزوجة التفريق عند عدم عدل الزوج في القسم بين زوجاته . ولعل الشافعية قد بنوا مذهبهم هذا على أساس أن القسم

غير لانه على الزوج فله تركه إن شله ، وإن تركه فلا يصد ذلك. من الحمل الماسية بد عد المديد

مبررا تطلب الزوجة به حق التفريق . . ان أي دانه الديالاك: ه

وإني أرى ماذهب إليه المالكية في هذه المسألة هو الأول البه المباه المباه . فجها الروجة . ومصلحة الزوج على المبقار السواء .

حيث إنه يصون كرامة المرأة وحقها في أن تلغع الضرر عن

. لهسفا

وهو أيضاً يؤدي إلى علم تعطيل مقاصد الزوج ، فالعشرة والسكن من أهم مقاصد الزواج وأهدافه .

وفي الأخذ بمنصب المالكية أيضاً في تلك المسألة حيانة المرأة وبعد بها عن الفجور ، حيث يؤدي الزوج ما عليه بالمعروف لزوجته أو يفارقها بالمعروف ؛ والله أعلم . وفي المقابل لذلك، فإن من أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها بنعمة الله سبحانه وإنكارها لما يقدمه فا زوجها من مودة ورعاية شملت كل شيء في حياتها، وإن حدث بينهما شيء قليل، سرعان ما تتنكر المرأة لكل ما قدمه الزوج في زمن أو في عمر مديد، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله \_ عليه \_ قال: «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء، يكفرن العشير، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر، ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ... عَلَيْكُ ... عال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان ، لعنتها الملائكة حتى تصبح» رواه البخاري ومسلم . هذا وسوف نقتصر في بحثنا على أهم حقوق الزوج على زوجته وهي :

- ١ ـــ حق الزوج في الاحتباس والطاعة . ﴿
- ٢ ــ حق الزوج في التمكين والقرار في البيت .
  - ٣ \_ ولاية التأديب .



#### وأما حق الطاعة :

فيقصد بالطاعة : أن تطيع الزوجة زوجها في كل ما هو من آثار الزواج وما يكون حكما من أحكامه .

إن الله تعالى قد فرض للرجل على زوجته حقوقا مقابل وفائه بحقها ، ومن أولى هذه الحقوق حق الطاعة ، والطاعة من الأمور الضرورية التي تستقيم بها الحياة الزوجية .

فإذا كانت الأمة لا ينتظم أمرها إلا باجتاعها تحت كلمة من يرأسها ، يرجعون إليه عند الخلاف فيجمع شتاتها ويوحد كلمتها ويوجهها إلى غايتها ، فالأسرة هي الجماعة الأولى التي تتألف منها الأمة ، إذا صلحت صلحت الأمة .

فنجد أن هذه الآية تشير إلى أمرين تحملهما طبيعة الرجل، الأول: القيام بمشاق الأمور، والثاني: الإنفاق بما يحتاج إليه بيت الزوجية.

والتفضيل الذي ورد في الآية في قوله تعالى : ﴿ بَمَا فَصْلُ

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٣٤.

حَمَوَ الزُّوجَةُ فِي النَّرْنِبِ عَلَى حَمَوَدُ الزُّوجَ .

يين الزوجين يتضمن :

المشتركة بين الزوجين وذلك لأن البحث في الحقوق المنقابلة حقوق الزوج على زوجته ، ثم بعد ذلك نعرض للحقوق وكما سبق ويبنا حقوق الزوجة على زوجها ، فإننا نقدم الان

كفيل بصييانة تلك الشركة التي إن حافظ طرفاها وهما الزوج عرف في هذه الشاكة عليه من الحقوق والواجبات ما هو نتبين مدى العلاقة الثابتة النيم أسست بالزوج ، وكيف أن كل جد ذلك بيان الحقوق المشتركة بين الزوجين ، وذلك حتى حقوق الزوجة على زوجها ثم حقوق الزوج على زوجته ثم

ولقد كفلت الشريعة الإسلامية حقوق الزوج على زوجته في والزوجة على بنيانها نمت وعظمت نمارها .

. قىسمە، يىنى ئىل ئىلىنى ئىكىز نىڭىلىنىڭ . على زوجته أن تطيعه ، لأن الطاعة حق النوج على زوجته ولكن فنجد أن الشريعة الإسلامية قد قررت أن من حق الزوج كل ما يخص ثلك الحقوق ويصونها .

به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا واتبع سبيل قال سبحانه : ﴿وإن جاهداك على أن تشرك بي ما يس لك الزوج بزوجته إن لم تكن أقوى ، ألا وهمي علاقة الوالدين حيث علا الحديث عن علاقة لا تقل في أهيتها وجلالها عن علاقة هذا المخلوق هو الزوج ، فقد سبق وأكد القرآن الكريم ذلك كان لا طاعة خالوق في معمد الخالق، حتى ولو كان والقانتات: هن الطائعات الحافظات للغيب، أى: اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال، ومن عظم قدر الطاعة \_ طاعة المرأة لزوجها \_ أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله عليه قال: «إذا صلت المرأة خسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجتها قيل لها: ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني.

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَيْنِينَة قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح» (١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

<sup>(</sup>١) سس أبي داود ، ح ١ ص ٤٩٤ .

رسم على حموة خورتها والحفاظ على خورق زوجها ، قال الله تعلى : ﴿فالصالحات قائلات حافظات المبي با خفظ الله تدر الآية

على أمر الله والتي تصبون حقوق زوجها . وقد سمى رسول الله ــ عَلِيْكِة ــ محافظة المرأة على حقوق بيتها وحقوق زوجها جهاداً في سبيلا الله ، أو كالجهاد .

ورن عظم حق الروج على البحث أن قرنه الإسلام بإقامة ورن علم حق الروج على البحث أن قرنه الإسلام بإقامة الله المناه أن المناه أن المناه أن المناه أن الله الله — قال : «إذا صلمت المراة خمسها أن الله الله — قال : «إذا صلمت المراة خمسها ومامت لهوها وغظت لبحها ولحلها الحجابا أقل لما : الدخل المجابة من أي أبواب الجنة شتت «راه أحمد العبراني.

<sup>.</sup> ٣٤ قيآ : جلسنا قيهس (١)

وإذا كان الله تعالى قد أمر الزوجة بأن تطيع زوجها وجعل الطاعة حقاً للزوج على زوجته فإنه تعالى قد قيد ذلك بعدة أمور:

أولا: أن تكون الطاعة في شؤون الزوجية ، فلو أن الزوج أمر زوجته في شيء يخصها كتصرف في مالها مثلا بغير رضاها فلا يجب عليها أن تمتثل.

ثانياً: أن يكون الأمر الذي أمر الزوج به زوجته موافقاً لأوامر الشريعة ، فلو أمرها بما يخالف طاعة الله لم يجب عليها الامتثال فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وطاعة الزوجة لزوجها ليست من الأمور الشخصية بل هي خاضعة للقواعد والنظم التي بموجبها تم عقد الزواج .

ثالثاً: أن الطاعة تجب للزوج إذا قام الزوج بما وجب عليه من الحقوق للزوجة، بمعنى أن يكون قد سلمها مهرها أو سلمها ما اتفق عليه منه، عند ذلك يكون له عليها حق الدخول في طاعته والانتقال إلى بيته مادام قد هيأ لها المسكن الشرعى.

#### حق الطاعة وعلاقته بسفر الزوجة مع زوجها :

هذه مسألة تتفرع عن موضوع حق الطاعة للزوج على زوجته .

فهل من حق الزوج أن ينتقل بزوجته متى شاء وأين شاء ؟ قال الله تعالى : ﴿ أَسَكُنُوهُنَ مِنْ حَيْثُ سَكُنُمُ مِنْ وَجَدَكُمُ

# الغصل الأول

## حق الزوج في الاحتباس والطاعة

الحق الأول من الحقوق التي تجب النوج على زوجته ، هو

حق الزوج في الاحتباس والطاعة .

والاحتباس معناه : انتقال الزوجة إلى بيت زوجها بعد العقد على الدي أن تكون قد العقد على المعالية المعالية المعالية المعالية على المعالية المعال

علم ومد أن تكون قد أحمات صداقها الذي قدمه الزوج لها فتنتقل إلى بيته وتكون طوع أموه ما أطاع الله تعالى .

فالاحتباس إذا أن تبقي الروجة لحق زوجها فقط لا يشاركه فيما أحد ، قلك سنة الله سبحانه ولن تجد السنة الله تبديلا ، وقد قر الفقهاء أن الزوج إذا لم يدفع للزوجة ما اتفقا عليه من الهر كان لها الحق في علم الانتقال إلى بيته أو الاحتباس الهر كان لها الحق في علم الانتقال إلى بيته أو الاحتباس لحقه ، وفي هذه المدة التي تكون الزوجة فيها على استعداد المنقال إلى بيت زوجها والاحتباس لحقه ولكنه ممتنع عن المناهل الصداق الذي انفق معها عليه ، فإن الزوجة في تلك المناهي بيب لها النفقة على زوجها ، لأنها محبوسة لحقه وهو المذي يمتنع عن دفع الصداق لها .

وهذا الذي قرره الفقهاء إنما يدل على مدى التقابل بين حق الرأة في الصداق وحق الزوج في الاحتباس والطاعة له من قبل

و المتعبي .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع ، ح ٥ صر ٢٧٤ .

يراعيها عند الانتقال بزوجته فقال سبحانه: ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ﴾ .

فنجد أن الآية قد نهت عن الضرر عند الانتقال أو غيره . والنهي عن المضارة يقتضي ألا يكون القصد من الانتقال هو الإضرار بالزوجة والتضييق عليها بل يجب أن يكون القصد هو الانتقال لأجل العيش كا تقتضيه مصلحة الزوجين ، فإن كان القصد من الانتقال هو المضارة والتضييق عليها حتى تهبه شيئاً من النفقة مثلا أو لا يكون الزوج مأمونا عليها فعند ذلك يكون لها الحق في الامتناع عن الانتقال معه ويحكم لها القاضى بعدم استجابتها له .

والنهي عن المضارة أيضاً يقتضي أن يكون طريق الانتقال آمناً وليس فيه مشقة عليها ، فإن خافت الزوجة من عدو في الطريق أو خافت المشقة فلها أن تمتنع لأن ذلك من باب الإضرار بها .

فنجد هنا أن المشرع الحكيم كما أوجب للزوج حق طاعة روجته له في الانتقال معه فقد أوجب عبيه ألا يكون في ذلك إضرار بها من أى نوع أو بأى سبب جرى العرف على الضرر به أو أحست المرأة أنها سوف تضار به ؛ والله أعلم .

الله بعضهم على بعض إنما يعني أنه كتفضيل بعض أعضاء المسام الواحد على البعض الآخر، إذ لا غضاضة في أن تكون البسام المواحد على البعض الآخر، إذ لا غضاضة في أن تكون المقل البد اليني أفضل من اليد اليسرى، ولا في أن يكون العقل أفضل من البصر مادام الخلق الإلهي قد قضي بذلك.

وإذا تأملنا في الفطرة التي جبل عليها الرجل فإنه بجانب ما امتاز به من قوة البدن وبعد النظر والصبر على الشدائد ، فهو يعيش في البيت وبعمل خارجه لكسب المال وقضاء مصاع الأسرة وهو يختلط بالناس وبعرف من شؤون الحياة وسياسة الاحتماع أكثر مما تعرفه المرأة ، وعلى هذا فهو أجدر من المرأة وأقدر على توجبه الأسرة إلى غايتها المنشودة .

والطاعة التي أمر الشارع بها وجعلها حقاً للزوج على زوجته تمثل في أن تطيع الزوجة زوجها في غير معصية وأن تخفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن الإتيان بشيء يضيق به الرجل، فلا تعبس في وجهه بي ولا تبدوا في صورة يكرهها .

تاميطا تالحلما تالجيها إلى شم به و تاميكا تالحلما المراكبة المراك

<sup>.</sup> ٣٤ تياً : دلساً قيهم (١)

فإذا لم يكن المسكن لائقاً بالزوجة أو لا يمكنها فيه استيفاء الحقوق الزوجية المقصودة من الزواج ، كأن يكون بالمسكن معها آخرون ، يمنعها وجودهم معها من المعاشرة الزوجية أو يلحقها بذلك ضرر إلى آخر ذلك فلا تلزم الزوجة بالقرار في البيت لأن البيت غير لائق بها ولا للحياة الزوجية .

وقرار المرأة في بيت زوجها إنما هو أمر تقتضيه طبيعة المرأة ، فالمرأة بحسب وظيفتها في البيت معدة للقيام بالشؤون المنزلية ورعاية أطفالها والقرار في البيت ، والرجل تقتضي طبيعته أن يسعى على الرزق وأن يجد ويعمل خارج المنزل .

ولذلك فإن نفقة الزوجة إنما وجبت على الزوج مسايرة لهذه الطبيعة وتلك الفطرة ، ومادام عقد الزواج اتفاقاً على قيام كل من الزوجين بمطالب الزواج لزم أن يكون اتفاقاً أيضاً على قرار المرأة في البيت والقيام بشؤونه ورعاية مصالحه .

والقرار في البيت يقتضي ألا تخرج من البيت إلا بإذن زوجها أو بمسوغ شرعي ، وليس القرار في البيت بذلك حقاً لله تعالى بل هو حق للزوج ، فإن شاء لم يأذن للزوجة في الخروج وإن شاء أذن فقد تنازل عن حقه .

وقرار المرأة في البيت لا يمنعها من إعطائها الحق في زيارة والديها مرة كل أسبوع إن أرادت إلا إذا كان أحدهما مريضاً فهنا يجب عليها شرعاً خدمته ولو لم يأذن لها الزوج، وذلك إذا لم يتوافر لخدمته غيرها وهذا عذر يبيح للزوجة الخروج من بيت الزوجية بدون أن يأذن لها الزوج استجابة لحكم الشرع

مقيداً بالعروف فإنه لا طاعة نخلوق في معصية الخالق ، فلو أمرها بمصيته وجب عليها أن تخالفه .

امرها بمصيته وجب عديه ان حامه . ومن طاعة الزوجة لزوجها ألا تصوم نافلة إلا بإذاه وألا تحج تطوعاً إلا بإذاه وألا تخرج من بيته إلا بإذاه .

ومن حق الزرج على زوجته ألا تدخل أحداً بيته يكرهه الا بإذنه ، فعن عمر بن الأحوص الجشمي في الله عنه أنه الا بإذنه ، فعن عمر بن الأحوص الجشمي في الله عنه أنه عمر الله الأحوص الجشمي في الله عنه أنه عمر الله الله عليه وذكر وعظ أم قال : «ألا واستوصوا بالنساء خيراً وأني عليه وذكر وعظ أم قال : «ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنا هن عوان منه على الله على في فين فيهن في غير ذلك الماجج الأ أن يأتين بفاحشة مبينة فإن فعلن فاهجروهن في المعاجج الا أن يأتين بفاحشة مبينة فإن أطعكم فلا تبغوا عليهن وامديوهن فيوا غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن ألا إن لكم على نسائكم حقاً ، واستائكم عليكم من تكرهونه ولا يأذن حقاً فعقكم عليهن ألا يوطئن فروشكم من تكرهونه ولا يأذن في يستهن ولعامهن» رأه ابن ماجه والترمذي وقال : حديث حسن عمريم.

دروی أحمد وابن ماجه من حديث عبد الله بن أوس أن الله ي عَلَيْكِ قال: «والذي نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب لم قنعه» (٢٠).

<sup>. (</sup>١) عوان : بفتح العين وتخفيف الولو ، أي : أسيرات .

<sup>(4)</sup> if Kedic , = 1 = 377.

زوجها إلا بإذنه ، وذلك باستثناء والديها ومحارمها ولا تدخل الا من يرضى عنه زوجها ولا تفعل الزوجة شيئاً من شأنه أن يبعث الريبة في قلب زوجها من جهتها ، وقد أشار النبي الم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً فحقكم عليهن ألا يوطئن فراشكم من تكرهونه ولا يأذن في بيوتكم من تكرهونه ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» وإه ابن ماجه والترمذي .

### القرار في البيت وعلاقته بخدمة المرأة في بيتها :

هل قرار المرأة في البيت يعني أن المرأة مطالبة بالقيام بجميع الأعمال المنزلية من خدمة زوجها وعجن وطبخ وغسل وما إلى ذلك ؟ لقد اختلف الفقهاء في تلك المسألة .

قال بعضهم: إن ذلك من واجبات الزوجة نحو زوجها فعليها أن تقوم بكل شؤون المنزل الداخلية ، وقالوا : إن الواجبات بين الزوجين في تلك المسألة مقسمة ، فالرجل عليه واجب والمرأة عليها واجب ، قال الله تعالى : ﴿وَهُن مثل الذي عليهن درجة ﴾ . فالآية هنا تعطي المرأة من الحقوق مثل ما للرجل عليها فكلما طولبت المرأة بشيء طولب الرجل بمثله .

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار، ج ٦ ص ٢٣٧.

ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ﴾ . ‹ ،

فهذه الآية الكرية تقضي بأن من حق الزوج أن ينتقل بروجته حيث يشاء أو حيث يسكن كا نصت الآية همن حيث سكنتم فلا يجوز للمرأة أن ترفض الانتقال مع زوجها إلا إذا اشترطت عليه ذلك عند العقد ، فقد صرح بعض الأهاء بأن المرأة إن اشترطت على زوجها أن تسكن في مكان معين وألا تنتقل منه فلها ذلك ، يقول النبي عيالية : «إن أحق معين وألا تنتقل منه فلها ذلك ، يقول النبي عيالية : «إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلام به الفروج» روه البخاري

. قارانك دلوقة سبه الله الله .

وذهب غير الحنابلة من الفقهاء إلى أن الزوج لا يلزمه الوفاء المبا الشرط وله نقلها من دارها ، وقالوا في الحديث: إن الشرط الواجب الوفاء به هو ما كان خاصاً في الهر والحقوق الزوجية التي هي من مقتضي العقد دون غيرها ، وانتقال الزوجة مع التي هي من مقتضي العقد دون غيرها ، وانتقال الزوجة مع زوجها لا يدخل في نطاق تلك الشروط وإن اشترطته .

وإن امتنعت الزوجة عن الانتقال مع زوجها بدون سبب وبدون شرط فإنها تعد ناشرة ولا نفقة لها .

وإذا كان هذا حق الزوج في الانتقال بزوجته فإن الله تمالي قد كفل الزوجة في هذا الأمر ضوابط يجب على الزوج أن

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق : آية ٢ .

العمل في بيتها ولم يأمر الني عَلِيْكُ عليا أن يحضر لها خادما ، على إنه أقر أن خدمة البيت عليها .

وقال جمهور الفقهاء \_ وهم المالكية والحنفية والشافعية والخنابلة \_ ومعهم أهل الظاهر: إن خدمة المرأة وقيامها بحميع أعمال المنزل ليس من الواجب عليها . وعللوا ذلك بأن المعقود عليه من جهة المرأة إنما يتضمن الاستمتاع ولا يتضمن الاستخدام .

وقالوا: إن أساس عقد الزواج هو الاستمتاع المادي والروحي معاً ، وليس الاستخدام وبذل المنافع ، وعلى الزوج أن يقوم بإعداد ما يحتاج المنزل ، والزوجة تتولى الإشراف والترتيب والتدبير ، ثم قالوا: إن قامت الزوجة بالمساعدة في أعمال المنزل والقيام على ما يحتاجه فإنما ذلك من باب تعاون الزوجين ومكارم الأخلاق بينهما وما جرت به العادة في ذلك وليس من باب الواجب .

ورد أصحاب هذا المذهب على من قالوا بوجوب قيام الزوجة بجميع أعمال البيت ، بأن ما قسم به النبي \_ عليه \_ بين على وفاطمة إنما كان من باب الندب وعلى ما تجري به العادة ، وليس من باب الوجوب .

#### الترجيح :

والحق أن الزوجة إذا كانت تستطيع القيام بخدمة البيت معنى أنها ليست مريضة أو بها علة فإن خدمة بيتها أمر واجب

# فصل الثاني

## حق الزوج في التمكين وقوار الزوجة في البيت

الحق الناني من الحقوق التي تجب للزوج على زوجته ، هو • حقه في التمكين وقرار زوجته في البيت ، وهو الحق الذي يقابل إنفاق الزوج على زوجته ، والتمكين يعني أن تمكن الزوجة زوجها منها بحيث تكون العاشرة الزوجية بينهما ممكنة .

فالتمكين إذاً هو الحق الذي بمقتضاه يؤدي الزواج الغرض الأساسي منه ، وعند فقده يصبح الزواج بدون معنى ولا حقيقة ، ولذلك فقد أجمع الفقهاء على أن الزوجة إذا لم تمكن زوجها منها التمكين الشرعم فإنها تعد ناشراً والناشز لا نفقة لها .

وجب له ذلك في مقابل حقها في الإنفاق عليها . أما القرار في البيت ، فهو من الحق الثاني من حقوق الزوج

على زوجته . والقمرار في البيت يعني أن تلزم الزوجة بيت زوجها ، وأن

عسكها الزوج عنزل الزوجية وعنعها عن الخروج إلا بإذنه . ويشترط الفقهاء في مسكن الزوجية أن يكون لائقاً بالزوجة وعقداً لاستقرار المعيشة الزوجية .

أن تمتنع .

فالحياة الزوجية يجب أن تقوم على التعاون المخلص بين الزوج وزوجته خصوصاً وأن الزوجة لم يأمرها الشارع بما تعجز عن عمله بل ترك ذلك إلى استطاعتها وإلى تعاونها مع زوجها على إقامة صرح الحياة على تقوى من الله ؛ والله أعلم .

واتباعاً للمتخدّ الفرورة ، والمرأة إن خرجت إزيارة والديها أو خلمتهما في مرضهما لا تكون بذلك خارجة عن طاعة زوجها ، واسبب في ذلك أن حق الوالدين مقدم على حق الزوج عند التعارض

رق المن المنافعية على أن يجوز للزوجة أن تحرج المناز إذن زوجها إلى بيت أيها أو أقارتها أو جيرانها لزيارة أو عيادة أو تعزية أو لتضاء حواثجها التي يقتضي العرف خروج

وفي قرا المرأة في بيت روجها حفاظ على حقوق الروج بل فاظ على حقوق الروجين معا فعنع للقلاقل وافتن ومقالة خفاظ على حقوق الروجين معا ومنع للقلاقل وافتن ومقالة السوء ، ولما وجب على الروجة أن تلتوم تعاليم الشرع وتصون بفسها وشوفها عن كا درس وتتجب مواطن الشهاس وسالك المناسع على مال روجها وكرامة بيته ، وقد ومنه الله أشاء أخافظ على مال روجها وكرامة . أأة المحالجة التي تصون نفسها وبيتها قال : ﴿فالحالحات المأأة المحالفات العيب بما خفظ الله ﴾ والتانات هن قائنات حافظات العيب بما خفظ الله المائي عائدة غيبة المائية بخفطن غيبة أواجهن فلا يخنه في نفس أو مال بعدا أسمى ما تكون عليه المؤاة وبه تلوم الحياة الروجية وتستقر .

وقرار المرأة في البيت يقتضي منها عدم إدخال من يكره الزوج إلى بيته ، فالزوجة الأمينة على بيتها لا تدخل أحدا بيت

<sup>(1)</sup> waize " كتاخ ، ح ۴ حر ٨٣٤ .

أزواجهن في الخلوة من حديث أو من نجوى ، الملتزمات لحدود الله تعالى التي تكفل صيانة الرباط المقدس الذي يربط بين الزوجين ، وهن أشد إخلاصاً لأزواجهن في السر والعلانية . وأما القسم الثاني : وهن الناشزات ، وهن الخارجات عن طاعة أزواجهن ، فهذه المرأة الناشز أعطى الله زوجها ولاية تأديبها ومقاومة هذا النشوز ، لأنه إن ترك فسوف يدمر الحياة الزوجية ويحولها إلى حياة لا تطاق ، والنشوز مصدر نشز ، وبابه قعد وضرب ، ونشرت المرأة من زوجها : امتنعت عليه ، ونشز الرجل من امرأته : تركها وجفاها .. قال الله تعالى : فوإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً .. الآية وأصل النشز : الارتفاع ، يقال نشز من مكانه ، أى : وأصل النشز : الارتفاع ، يقال نشز من مكانه ، أى : ارتفع ، فنشوز المرأة : عصيانها لزوجها ، وترفعها عليه ، وعدم طاعته .

ولقد شرع الله سبحانه تأديب المرأة عند نشوزها . فقال تعالى : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ، واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا﴾(١) .. الآية .

وقد أجمع الفقهاء على أن هذه الآية تبيح للرجل أن يؤدب

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٣٤.

فالرجل أقدر على العمل والكدج والكسب خارج المنول . والمرأة أقدر على تدبير المنزل وتربية الأولاد وتوفير أسباب الراحة والطمأنينة ، فيكلف الرجل بما هو مناسب له ، وتكلف المرأة بما هو مناسب لطبيعتها وبهذا تنتظم الحياة بين الزوجين في المداخل والخارج .

وقد ثبت أن النبي – عَلَيَّةً – حكم بين على كوم الله جهه وبين زوجته فأطمة رضي الله عنهما فبجعل على فاطمة خلمة البيت وعلى علي العمل والكسب.

روى البخاري وسلم أن فاطمة رخي الله عنها أت البي المنافع المنافع أن فاطمة رخي الله عنها أن الرحاء وتسأله المنافع الله ألا أدلكما على ما هو خير لكما مما حادما فقال: «ألا أدلكما على ما هو خير لكما مما سأتما ؟ إذا أخذتما معما جمكما فسبحا الله ثلاثأ وثلاثين واحمدا ثلاثاً وثلاثين وكبرا أربعاً وثلاثين فهو خير لكما من خادم».

وعن أسماء بنسأ أبي بكر وخور الله عنهما أنها قالت: كنت ما الدير خذمة اليب كله وكان له فوس فكنت أسوسه أحسن له وأقوم عليه وكانت تعلقه وتسقي الماء وتخزز وكنت أحسن له وأقوم عليه وكانت تعلقه وتسقي الماء وتخزز الله وتعجن وتنقل النوى على رأسها من أوض له على ثلثي الله وتعجن وتنقل النوى على رأسها من أوض له على ثلثي فرسخ . فنجد أن في هذين الحديثين ما يفيد بأن على المرأة أن تقوم بخدمة بيتها كم أن على الرجل أن يقوم بالإنفاق عليها .

نه هلقات تنالا له لهند مثل يجني شمكان قبليساً تسكث لمن

بالوسائل التي شرعها الله سبحانه .

### ثانياً: وسائل التأديب:

ا \_ الوسيلة الأولى: الموعظة، وهي تذكير الزوجة بربها والخوف منه، وأن معصية الزوج تجلب على المرأة غضب ربها، حيث يقول الرسول عليلة: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح» رواه البخاري ومسلم، وغير ذلك مما ورد في تذكير الزوجة، ويجب على الزوج أيضاً أن ينبه الزوجة للواجب عليها من حق ولفت نظرها إلى ما يلحقها من الإثم والعقاب عند الله بالمخالفة والعصيان الزوجها.

ويجب على الزوج كذلك أن يذكر الزوجة بأن النشوز مسقط للنفقة .

### ٢ ــ الوسيلة الثانية : الهجر في المضجع :

فإذا وعظ الزوج زوجته ولم ترجع عن النشوز بالوعظ انتقل إلى الهجر، والهجر في المضجع هو المقصود بقوله تعالى هواهجروهن في المضاجع ومعناه: هجر فراش الزوجة والبعد عنها، حتى تترك النشوز وقد فسر الفقهاء الهجر بتفسيرات كثيرة:

منها : أن يترك الزوج فراش الزوجة وألا يضاجعها .

عليه ، وذلك لأن حياة الزوجين تتطلب أن يقوم كل منهما بما وحبه ، وبدا ويقوم بإعداد وجب عليه فالزوج عليه أن يسمى ويكد ويعمل ويقوم بإعداد ما يحتاجه المنول ، والزوجة تقوم بالإشراف على منزها وخدمة سا يحتاجه المنزل ، والزوجة تقوم بالإشراف على منزها وخدمة يتها بالأسلوب الذي تراه بم يحفظ ها مكانتها في يتها ، فيليا والبروية إنا تقوم على التعاون والوفاء بين الزوجين معا فيلياة الزوجية إنما فقد دلت التجارب على أن الغالب من خصوصاً في وماننا فقد دلت التجارب على أن الغالب من الناس لا تساعدهم إمكانياتهم الاقتصادية والجسدية على أن يقوم الزوج أن المؤاد بالمؤاد بالمؤاد الزوجة في المؤاد المؤاد المؤاد .

رازا كانت الرومة تنظر إلى ينتها وروجها بروج المودة المعادية وألما الرائة الموافعة المائة المعادية وألما والمدان المائطية من خامع فإنه لا يشتر عليها أن تقوم على التعاون والإحساس خلمة وغير ذلك والحياة الروجية تقوم على التعاون والإحساس المسئولية المسترية ، فهاهمي فاطمة بست رسول الله عليه المسئولية المائم أمر رسول الله تشكو لأبيها ما تعانيه من عمل في بيتها فلم يأمر رسول الله يشكو أبيا ما تعانيه وين المسئولية بينها ويين بينها فبحوا على فاطمة خامة البيت وجعل على العمل وجها فبحوا على فاطمة خامة البيت وجعل على العمل والكسب، وقد جرى عوف المسلمين في شميع بلادهم من والحيان على أن المأة تقر في بيتها وتقوم بخدمة ووجها فيؤددها.

قام نظرنا إلى أزاج النهي عليه وأصحابه فقد كن يتكلفن الطحن والخبز والطبخ وفرش الفراش وتقريب الطعام وأشباه دنك ، فلا نعلم أن امرأة امتنعت عن ذلك وما كان يسوغ لها المرأة وعادت وتركت النشوز وإلا فهناك عند الشقاق كما أمر الله سبحانه ، أن نبعث حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما ويشترط في الضرب ، كما قال الشافعي رضي الله عنه : ألا يكون مبرحاً ولا مدمناً ، ولا يبلغ به حداً ، ويتقي الوجه ، فالضرب المبرح : هو الفادح الذي يخشى تلف النفس منه أو تلف عضو أو تشويهه ، فهذا لا يجوز في ضرب التأديب «وأما الضرب المدمي : فهو الذي يجرح فيخرج الدم » .

وأماالضرب المدمن: فهو أن يوالي الزوج الضرب على موضع واحد، فهذا لا يجوز، حتى لا يتلف هذا الموضع، ولأن الضرب يقصد منه التأديب وليس الإتلاف والإيلام.

فيجب أن يتقي الوجه لأنه موضع المحاسن ، ويتقي كذلك المواضع المخوفة التي تتأثر بسرعة في جسم الإنسان .

ولا يجوز أن يبلغ بالضرب مقدار أدنى الحدود ، وهو أربعين جلدة .

والعلاج بالضرب لا يلجأ إليه الإنسان إلا عندما تضيق به الحيل ، وهو علاج للزوجات الشرسات اللاتي لا تجدي فيهن موعظة ، ولا يصلح مثلهن إلا الضرب .

والمراد بالضرب هنا ليس هو الانتقام، إنما هو الضرب الرحيم الرفيق، لأن المقصود به كما سبق هو التأديب وليس الإتلاف أو الانتقام.

ولكن إذا اكتفى الزوج بالتهديد ونحوه كان أفضل ، لأنه كلما أمكن الوصول إلى الفرض بالإيهام ، كان أفضل ولا يصل

# شالئا لمعفاا

## ولاية التأديب

من الحقوق التي تجب المروج على زوجته ، حق التأديب التقويم عندما يصدر من الروجة ما يدعو لتقويها أو تأديبها ، وحق التأديب أوولية التأديب إنما وجبت للزوج على زوجته ، وحق اللأديب أوولية التأديب إنما وجبت للزوج على زوجته ، الأن الزوج هو القيم على بيته وزوجته ، قال الله تعلى : البحال قوامون على النساء بما فعنل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أمواهم .

فولاية التأديب إذاً كما تشمله قوامة الزوج على زوجته ، والله سحانه قد جعل هذا الحق الرجل لما له من حق التفضيل ، إذ أنه هو الراعي والمنفق على بيته والمسئول عنه ، وولاية التأديب قد وجبت المزوج أيضاً مقابل عدل الزوج مع زوجته ، ولقد قسم الله سبحانه النساء إلى قسمين :

فال سيحاند: ﴿فالصالحات قائنات حافظات للغيب بما خفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجورهن في المحاجع واخبرهمن﴾ الآية

الله بما الأول: هن الحاسما ، وعن الحامما لأوامر الله المعامل المطاعمات الموقيق تالياء الموجها المحاسمات المعلمات المعامل الماسمة المراسبة المراسبة

## على النشوز﴾" .. أ هـ .

### هل ترك الزوجة للصلاة من النشوز ؟

هذه مسألة تتصل اتصالا مباشراً بموضوع النشوز، ألا وهي : هل ترك الزوجة للصلاة يعتبر نشوزاً ؟

إن المحافظة على فرائض الصلاة من أولى مهمات الراعي في البيت حيث يقول الرسول عيسة : «كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته» .. إلى أن قال : «والرجل في بيته راع ومسئول عن رعيته» فكما أن الرجل مسئول عن خروج المرأة وعن سفرها وعن طاعتها له ، فأولى به أن يكون مسئولا عن أدائها لفريضة الصلاة ، حتى يبارك الله لها وحتى تكون قدوة لأبنائها فيتعودون الصلاة منذ نعومة أظفارهم .

وهل يدخل ترك الصلا ضمن ولاية التأديب للزوجة ؟ .. نعم للزوج أن يضرب زوجته على ترك الصلاة وأن يتدرج معها في ذلك تدرجه في إصلاحها عند النشوز ، بل إن نشوزها عن عبادة الله أولى ، فكيف يحق للزوج أن يصلح زوجته في شؤونه الخاصة ومطالب فراشه ، ويتركها ناشزا مع الله تعالى ، إنها معادلة لا تستقيم فيجب على الزوج إن رأى زوجته لا تصلى أو لا تصوم بغير عذر ، أن يعظها بالحسنى وعظاً رقيقاً نافعاً بدون تشدد أو تعنت ، وليكن مرشدك في ذلك قول الله بدون تشدد أو تعنت ، وليكن مرشدك في ذلك قول الله

<sup>(</sup>١) تكملة المجموع شرح المهذب، ح ١٦ ص ٤٤٨ .

زوجته ويقمومها عندما يبدو منها النشوز ، أو يخاف الرجل نشوزها .

وأجمع المفطاء أيضاً على أن مراحل تأديب الرأة مرتبط عراحل نشونها ، وذلك كا بينت الآية ، فالمعظ أولا عند أن المحمد أو عند بدينه ، فإن لم يفد الوعظ فللزوج أن بجمر (وجمعة في محمدة ، فإذا لم يفد المحجد في متجمرة

يضرب زوجته ضريا غير مبرح . وهذه الطرق الثلاث : الوعظ ، والمجبر ، والضرب ، هي وسائل لكل النساء وليست كل امرأة تصلح لها كل هذه الطرق .

فعن النساء من تكفيها الإشارة تأديباً ، والإعراض اليسير هجراً ، ومنهن من لا يجدي معهن إلا الضرب ، وذلك واقع في كل زمان وهو مهر ولاية التأديب ، فنفصل وسائل التأديب التي شرعها الله تعلى ، على النحو التالي:

## أولا : مظاهر نشوز المرأة :

به نشوز المرأة في صور كثيرة : • فيسعمو سيا له ما يامرها بمامية لهجها يجمعين نأ : لهنه ، كأ : أن تحميم (جهه لهجه) بما يما من حاجباً يفغر بألا كأن بيا به مبلكي لم تبلك إجابة ما يكان مبلك بالكان بكفه بالكان .

ومنها : أن تعصيه وتمتنع عن فراشه عندما يطلبها إليه . ومنها : أن تخرج من منزله بغير إذنه ويدون حاجة ، فإن بدا ذلك وأمثاله من الزوجة فهي ناشز ، وللزوج حق تأديبها

### نشوز الرجل وأحكامه:

من المسائل التي تتصل بموضوع النشوز ، مسألة نشوز الرجل عن زوجته .

ونشوز الرجل هنا هو إعراض الزوج عن زوجته وإطهاره الخشونة في معاملتها بعد أن كان رقيقاً حسناً في المعاملة.

ويأتي إعراض الزوج عن الزوجة بسبب كبر سنها أو أنها أصبحت لا تلبي حاجاته المختلفة وعلى رأسها مطالب الفراش.

وأصل هذه المسألة: قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ امْرَأَةَ خَافَتُ مَنْ بَعْلَهَا نَشُوزاً أَوْ إَعْرَاضاً فَلاَ جَنَاحَ عَلَيْهِما أَنْ يُصَلَّحا بَيْنُهُما صَلّحاً والصّلح خير﴾ .. الآية (١٠) .

وقد أخرج أحمد والبخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج غيرها ، تقول له : أمسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري وأنت في حل من النفقة على والقسم لي ، فذلك قوله تعالى : ﴿فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ﴾ . وفي رواية قالت : هو الرجل يرى من امرأته ما لا يعجبه كبراً أو غيره فيريد فراقها فتقول : أمسكني واقسم لي ما شئت ، قالت : فلا بأس إذا تراضيا . رواه البخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ١٢٨.

قال ابن عباس رضي الله عنهما : «لا تضاجعها في فراشك» ولا يجوز أن يشمل هجر الفراش هجرانها في الكلام أكثر من ثلاثة أيام ، لقول البي عَلَيْكِ : «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث» .. الحديث.

وللهجر في الضاجع أثر كبير في إصلاح المرأة وبعلما عن الساور إذ أن المراد بهجر مضجع المرأة: هو عدم الخضوع الشور إذ أن المراد بهجر مضجع المرأة: هو عدم الخضوع المناة المرأة وإغرائها لوجها ، إذ أنه من العلوم أن هذا من أشد ما يؤلم المرأة ويؤثر فيها ، أن يكون زوجها معها في يبت واحد ما يؤلم المرأة ويؤثر فيها ، أن يكون زوجها معها في يبت واحد من سقف واحد ومع ذلك لا يرغب فيها ولا يقبل عليها .

ويقول القرطبي في تفسيره لتلك الآية: «إن التعبير بقوله: الهجر في المضاجع، هو أن يضاجعها ويوليها ظهره ولا يجامعها، ويكون هذا العلاج ناجحاً مع الزوجة التي تحب زوجها، ويشق عليها هجوه أياها، ولعل هذا يكون أياً فل»٠٠٠.

٣ - الوسيلة الثالغة: الضرب ، فإذا لم يفد الوعظ المحجر فقد أباح الله للزوج أن يستعمل أسلوباً آخر هو الحجرب ، والمحبرب هو الوسيلة الثالثة والأخيرة من وسائل إصلاح المخبر ، والمحبرب ، وهم وسيلة الرجل الأخيرة ، فإن صلحت المرأة عند نشوزها وهو وسيلة الرجل الأخيرة ، فإن صلحت

<sup>.</sup> ٢٠ قياً : بالسا قايم ، بيجاه الميسعة (١)

ما هي فيه من نعمة وعيش ربما لا تستطيع أن تجد مثله ، وربما لامت نفسها فيما بعد ، أعدت الشريعة نظاماً محكماً ، يبدأ بالوعظ والتوجيه من الزوج والتذكير بفضل الله وحقوق الزوج ، ثم إذا لم يفد ذلك انتقل الزوج إلى أسلوب أشد في التذكير وهو أسلوب يشق كثيراً على المرأة العاقلة أن تتحمله وهو الهجر في المضجع ، وهذا بيان للمرأة بأن ما هي فيه من فتنة وزينة لا يؤثر في الرجل ولا يهمه .

فإذا لم ترجع المرأة بعد ذلك ، فقد أباح الله للزوج أن يستخدم أسلوباً أشد ألا وهو الضرب غير المبرح ، وذلك لكي ترجع الزوجة وتحافظ على كيانها وبيتها .

وإن حدث النشوز والنفور من الرجل هذه المرة ، فإن الله لم يترك الحق ليضيع ، فأعطى المرأة الحق وخيرها ، إن كانت تتضرر ولا تستطيع أن تتحمل هذا الصدود من زوجها فقد أعطاها الله حق طلب التطليق فإمشاك بمعروف أو تسريح بإحسان ..

وإذا كانت المرأة بحيث أصبحت لا تلبي حاجة زوجها لضعف أو كبر سن وأصبحت بالتالي تزهد الرجال ، ولا ترغب في الفراش ، وتريد أن تبقى مع زوجها تشريفاً أو إبقاء على العشرة التي كانت بينهما وتتنازل نظير ذلك عن حقها في المبيت أو غيره ، أو بدون تنازل فتبقى ولها كل حقها فإن ذلك لها ولزوجها ، وهذه عدالة ورعاية لحقوق الزوجين معاً ؛ والله أعلم .

إلى الفعل ، كما في الفعل من النفور الشلايل بين الزوجين والمضاد لحسن المعاشرة المطلوبة بين الزوجين إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله تعالى فعند ذلك يتعين الضرب كونه

وسيلة للإصلاح . ولكن هل يجوز للزوج أن يلجأ إلى الضرب مباشرة بدون أن

بر على الوعظ والهجر في المضاجع ؟ قال الشافعية والحنابلة : لا يجور للزوج أن يلجأ إلى

الفير مباشرة لأن الله تعلى قد جعل وسائل الإصلاح في الآية مرتين ، قاية : ﴿اللاقي تخافئ نشورهن فعظوهن واهجورهن في المضاجع واحبورهن . الآية ، فالآية ، فيها إضمار في المصاجع واحبورهن . الآية ، فالآية ، فيها إضمار وقدير ، أى : واللاقي تخافون نشورهن فعظوهن ، فإن نشون وقدير ، أى : واللاقي تخافون نشورهن فعظوهن ، فإن نشون فاحجورهن في المضاجع ، فإن أحمران فاحبورهن في المناجع ، وإذ أحمران فاحبورهن أى : إذا لم ترتبع الناشر بالوعظ فيجب على الزوج أن يهجرها في المضاجع ، فإن لم يفد ذلك وأحمرت الزوجة على النشوز فله أخبربها .

قال في تكملة المجموع شرح الهذب: وإن نشرت منه مرة واحدة فله أن يهجرها ، وهل له أن يضربها ؟ . قال : ليس له أن يضربها وبه قال أحمد : وذلك لأنها لا تستحق إلا العقوبة الساوية لفعلها ، بدليل أنها لا تستحق الهجران لخوف المساوية لفعلها ، بدليل أنها لا تستحق الهجران لخوف المشور ، فكذلك لا تستحق الضرب بالنشوز مرة واحدة ، فعل هذا يكون ترتيب الآية : ﴿واللاتي تخافون نشورهن فعظوهن هذا يكون ترتيب الآية : ﴿واللاتي تخافون نشورهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع إذا نشون واضربوهن إذا أعمرن ٥٣٨هـ ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٧٢ م .

۸ ــ تفسير القرآن الكريم «تفسير المنار»: لمحمد رشيد رضا،
 المتوفي ١٣٥٤هـ، مطبعة المنار سنة ١٣٢٤هـ.

## ثانياً: الحديث النبوي الشريف

الباري ، بشرح صحيح البخاري : للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلاني ، المتوفي ٨٥٢ .

٢ — صحيح مسلم بشرح النووي: للإمام الحافظ الأوحد القدوة ، شيخ الإسلام علم الأولياء ، محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحواري الشافعي صاحب التصانيف النافعة ، المتوفي ٢٧٠هـ ، المطبعة المصرية ومكتبتها ١٩٨٠م .

٣ ـ اختلاف الحديث بهامش كتاب الأم ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفي ٢٠٤هـ ، رواية الربيع بن سليمان المرضي عنه ، المطبعة الكبرى الأميرية ١٣٢٤هـ .

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لأحمد البن محمد بن أبي بكر القسطلاني، المتوفي ٩٢٣هـ، المطبعة الأميرية ١٣٠٥هـ.

بغيه الألمعي في تخريج الزيلعي: مطبوع مع نصب الراية ، لمحمد أنور الشميري .

تمال : ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقاً نحن نرزقك والعاقبة التقوى﴾() .

فإن لم تمثيل أوامر الله بعد الوعظ والهجر جاز له أن يضربها

غربا غير مبرج حتى تعود وكافظ على الصلاة. غلا أبن قدامة في كتابه المغني: «وله تأديبها على ترك فرائض الله وسأل إسماعيل بن سعيد أحمد عمد يجوز ضرب فرائض الله وسأل إسماعيل بن سعيد أحمد عمد يجوز ضرب المرأة عليه ، قال: على فرائض الله ، قال في الرجل له امرأة لا تصلى: يضربها ضرباً ويقاً غير مبرج ، قال على ضعي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿قُولًا أَنْفَسَكُم وأهليكم ناراً﴾ قال علموهم وأدبوهم() ... أحد.

<sup>.</sup> الله قياً : طه قايمه (١)

<sup>،</sup> ۱۲۵ پره ۲۵ د يختلا (۲)

یراجع یی ولایه النادیس : المحمد والشرح الکسر ، ح ۸ صر ۱۲، ، ۱۲، ، ۱۲، .

<sup>.</sup> و ۱ م د ۱ د ۱ د ۱ م ۱ ک د سالها ک شرع و محله قلمکن

۱۳۷۰هـ .

۱۳ ــ السنن الكبرى، للحافظ أحمد بن حسين البيهقى، المتوفي ٤٥٨هـ، ط: بيروت ١٣٤٤هـ.

12 — سنن الترمذي ، ومعه شرحه : تحفة الأحوذي ؛ للحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، المتوفي سنة ٢١٩هـ ، ط الفجالة بمصم ١٣٨٥هـ .

١٥ ــ سنن النسائي ؛ للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد
 ابن على بن شعيب النسائي المتوفي ٣٠٣هـ المطبعة
 المصرية .

17 — المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف، عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل، مطبعة بريل في مدينة ليدن \_ ألمانيا سنة ١٩٦٩م.

١٧ - مسند الإمام أحمد ؛ للإمام أحمد بن حنبل
 ابن هلال الشيباني المتوفي ٢٤١هـ المطبعة الحسينية بمصر
 ١٣١٣هـ .

١٨ ــ الموطأ للإمام مالك بن أنس بن مالك ؛ المتوفي
 ١٧٩هـ ؛ دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٠هـ .

١٩ ــ نصب الراية لأحاديث الهداية ؛ لجمال الدين أبي
 عبد الله يوسف الحنفي الزيلعي المتوفي ٧٦٢هـ، ط.
 المأمون ؛ مصر ١٣٥٧هـ.

٢٠ سنن الدارمي، للإمام الكبير أبي عبد الله ابن عبد الله الرحمن ابن فضل بن بهرام الدارمي؛ المتوفي ٢٥٥هـ.

وعلى هذا فإنه يجوز الزوجة عند نشوز روجها عنها أن صالحه على ترك شي من قسمها أو نفقتها أو على ذلك كله ، وهل يجوز الزوجة بعد أن تصالح روجها على ترك شيء من قسمها أو نفقتها أن ترجع في ذلك ؟ نعم يجوز لها ذلك لأبها تابات عن حقها في القسم والنفقة بمحض إرادتها ولها أن ترجع متى أرادت.

## وإلى هذا ذهب الشافعية والحنابلة :

قال ابن قدامة في المغني : قال أحمد في الرجل يغيب عن امرأته فيقول لها : إن رضيت على هذا وإلا فأنت أعلم ، فتقول : رضيت ، فهو جائز . فإن شاءت رجعت" . . أهد . هذه شريعة الإسلام تصون حقوق الزوجين وتبني الحياة

يينهما على أساس من التفاهم وحسن العشرة ، بدلا من الشقاق والتشاحن .

ولم تبوك الشريعة في ذلك باباً إلا وطرقته في خلاف الزوجين فإذا نشرت الزوجة وصور لها الشيطان أن تتكبر على

<sup>(1)</sup> Three Elm 3 'Rux + 3 A en FF! Stand Enty m 3 Hahm + 3 7' en Yos + Yos

٨ ــ الهداية «شرح بداية المبتدى» لشيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني المتوفي ٩٣٥هـ.

٩ ــ الاختيار لتعليل المختار «المتن والشرح»: لعبد الله الن محمود الموصلي المتوفي ٦١٣هـ؛ ط البابي الحلبي ١٣٧٠هـ.

### الفقه المالكي:

ا \_ إدرار الشروق على أنواء الفروق «مطبوع بأسفل الفروق للقرافي»: لسراج الدين أبي القاسم بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن الشاط، المتوفي ٧٢٣هد، ط دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٣٤٧هد.

٢ ــ الإشراف على مسائل الخلاف: المقاضي عبد الوهاب
 ابن على بن نصر البغدادي المتوفي ٢٢٦هـ ؛ ط الإدارة .

٣ ـ أقرب المسلك لمذهب مالك ؛ مطبوع مع شرح الصغير مختصر للعلامة أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ، المتوفي ١٢٠١هـ .

٤ بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لأبي الوليد محمد ابن أحمد بن محمد ابن رشد، القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد، المتوفي ٥٩٥هـ، مطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٩هـ.

البهجة «شرح التحفه» لأبي الحسن على بن رشد الحفيد، المتوفى ١٢٥٨هـ؛ مطبعة مصطفى البابي الحلبي

# أهم المراجع العلمية التي اعتمد عليها البحث

## أولا القرآن الكريم وتفاسيره

ا — أحكام القرآن : لأبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد ، العروف بابن الأنداسي ، التوفي سنة ٤٥٥مـ ، دار إحياء الكتب العربية ٢٧٣١مـ .

٢ — أحكاء القرآن: لأبي بكر أحمد بن الجصاص الحنفي المتوفي
 ٧٣هـ، مطبعة الأوقافالإسلامية في دار الخلافة العلمية بالآستانة
 ٥٣٢١هـ.

٣ - الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله عمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوني ١٧٢هـ، مطبعة دار الكتب ٢٥٣١هـ، أ بمطبعة دار الشعب.

علم البيان في تأويل القرآن: محمد بل جوير الطبري ،
 المنوفي ١٣٠٠ ، مطبعة دار المعارف ١٥٩١م.

(2) المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:
 الآلوسي البغدادي، الترفي ١٧٢١هـ، الطبعة الميونة
 ١٢٢١هـ.

المن بن ناميا المخم المحمد : «بيركما بمسفتا)» بسيغا كالتفه المحمد . «بيركما المحمد من ١٢٠٨ . يوايا المارين الرابي المرابع المحمد ١٠٢/٩ .

٧ — الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وحوه التأويل :
 تأليف أبي القاسم جاد الله محمد بن عمر الزمخشري الحوارزمي المتوفي

#### الفقه الشافعي:

احتلاف الحديث «مطبوع بهامش الأم»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، رواية الربيع بن سليمان ، المطبعة الأميرية ببولاق .

٢ ــ الأم: للإمام الشافعي برواية الربيع بن سليمان المرادي .

٣ ـ حاشية الرشيدي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج مطبوع مع حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج: لأحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشيدي المتوفي سنة ١٠٩٦هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر (١٣٥٧هـ).

على نهاية المحتاج إلى شرح النهاج لأبي الضياء نور الدين ابن على الشبراملسي المتوفي النهاج لأبي الحليى ١٣٥٧هـ.

حاشية قليوبي وعميره على شرح جلال الدين المحلي على شرح منهاج الطالبين: لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة المتوفي ٩٥٧هـ، وأحمد ابن أحمد بن سلام القليوبي المتوفي ١٠٦٩هـ.

ت الأشباه والنظائر في قواعد فروع الشافعي: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي المتوفي ١١هـ المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٩هـ.

٧ ــ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : لأبي عبد الله محمد
 ابن عبد الرحمن الدمشقى من علماء القرن الثامن الهجري .

7 — بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: مطبوع مع شرح سبل السلام، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن علي بن أبي بكر العسقلاني المتبوني ٢٥٨هـ .

٧ — نيل الأوطار ، شرح منتقى الأخبار ، من أحاديث سيد الأحيار علي أيشة تأليف الشيخ الإماء الجتهد محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوني ٥٢١هـ ، طبعة مصطفى البابي الحلبي .

۸ — تبویر الحوالات ، شرح موطأ ممالات : لجلال الدین عمد الرحمن السیوطي الشافعي المتوفي سنة ۱۱۹۵ هـ ، طبع مصطفى البابي الحلبي ۲۳۰ هـ .

٩ — جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار ، مطبوع مع البحر الزخار ، لحمد بن يحيى بهران المحادي ، المتوفي ١٥٩هـ مطبعة السنة الحمدية المحامد .

· ا — زاد المسلم فيما اتبغ عليه البخاري ولمسلم ؛ خمل حبيب الله بن عبد الله بن أحمد المالكي الميوفي ١٣٣١هـ ، ط مصر ١٥٩١م .

١١ – سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، المتوفي ١٧٧٩ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٧٣١ه .

۲۱ — سنن أبي داود؛ للحافظ أبي سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، التوفي ٥٨٢ه، مطبعة السعادة كردستان العلمية بمصر ١٣٢٩هـ.

٥ ــ المغني على مختصر الخرقي: لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة المتوفي ١٣٨٩هـ.

٦ ــ كشاف القناع على متن الإقناع مطبوع مع شرحه «المنتهى» : لمنصور بن يونس البهوتي .

#### الفقه الظاهري:

المحلى: لأبي محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، المتوفي ٤٥٦هـ، دار الطباعة والنشر والتوزيع ــ بيروت.

## ثالثاً : كتب الفقه المنجي

## : يحفنه ا هقفاا

المائع العاملة في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين آبي
 الكاساني الملقب بملك العلماء ، المتوني سنة
 ١٨٥٩ ، ط الجمالية بمصر ١٢٢١ه.

٣ - إلاشباه والنظائر «مطبوع مع شرح الحموي عليه» :
 الإين العابدين ابن إبراهيم بن نجيم المتوفي سنة ١٧٠٠ م .

دار الطباعة العامرة ١٩٠١ه. . 3 — اللمر المختار شي تنوير الأبصار «مطبوع بهامش حلشة اد. عالمد.» . خميد . . عا . . عمد . . عا

حاشية ابن عابدين»: لمحمد بن علي بن محمد بن علي الملقب بعلاء الدين الحصكفي المتوفي ۱۸۰۱هـ، مطبع دار السعادة العثمانية ٢٣٢٤هـ.

شرح العناية على الهداية «بهامش فتح القدير»:
 لأكمل الدين محمد بن محمود البايرتي المتوفي سنة ٢٨٧هـ.
 ٢ – شرح الكنز: لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ،

المترفي 2000 ، دار الطباعة العامرة ، ١٢١٥ . ٧ — المبسوط الشمس الأدمة : أبي بكر عمد بن أحد ابن سعل السخسي المتوفي ٢٨٤هـ ، ط دار السعادة بمصر

37712.

## محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	١ مقدمة :
14	٢ ـــ التمهيد وخطة البحث :
20	٣ مقدمة ثانية :
	<b>- •</b> -
. ,	ك ــ الباب الأول: حقوق الزوجة على زوجها وفيه فصول
٥١	ــ الفصل الأول : المهر
94	ـ الفصل الثاني : النفقة
1 £ 1	ــ الفصل الثالِث : العدل
	— • —
109	<ul> <li>الباب الثاني : حقوق الزوج وفيه فصول</li> </ul>
171	ــ الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة
	ـ الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين وقرار الزوجة
177	في البيت
١٨٠	ــ الفصل الثالث : ولاية التأديب
	<del></del> •
197	٦ ـــ أهم المراجع العلمية التي أعتمد عليها البحث :
Y • Y	٧ ـــ المراجع العامة والحديثة :

· ٧7/a.

7 – الناج ولا كليل مختصر خليل «بهامش الخطاب» : لأبي عبد الله محمد أبي يوسف بن أبي القاسم العبدي الشهير بالمواق ؛ المتوفي ۱۹۸۷ ، مطبعة السعادة بحمر .

٧ - الشرح الصغير على أقرب السالك للمب الإمام
 مالك: لأحمد ابن تحمد بن أحمد الدوير المتوفي

١٠٢١ه. خالفية الصرية العامة للكتاب. ١٧٠١ه. خالش الكبير على مختصر خليل ومطبوع بهامش ماشية اللسوقي على الشرح الكبير: لأبي بركات أحمد بن محلت بن أحمد الدردير؛ المتوفي ١٠٢١ه. خا دار إحياء الكتب العرية، عيسى البابي الحلبي.

٩ – المدونة الكبرى : رواية الإمام سحنون .

١٠ مواهب الجليل لشرع خصر أبي خيل سيدي
 ١٠ مواهب الجليل لشم خصر بن أحمد بن عصد
 خليل: لأبي عبد الله عسد بن أحمد بن عصد
 الباعب الرحن الغولي العرف بالخطاب؛ التوفي
 ١٢٠ عبد الم دار السعادة عصر ؛ ١٢٢٩ هـ .

المرق الدسوقي على الشرح الكبير للدردير :
 المسل الدين محمد ابن أحمد بن عوفة الدسوقي ، المتوفي ، ١٢/٩ هـ ؛ دار إحياء الكتب العربية بمصر .

۱۲ - حاشية العدوي، على شرح الحرشي على المختصر بمامش شرح الحرشي: لعلى بن أحمد الصعيدي العدوي، المتوفي ١٨١٩هـ، المطبعة الأميرية بمصر ١٧١٣٥٨.

٨ — انجموع شرح المهذب للإمام النووي وهو الإمام عيري الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفي ٢٧٢a.

٩ - مغني المحتاج لعرفة معاني ألفاظ النهاج: لحمل الشربيني الخطيب التوفي ٧٧٩هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ٢٥٣١هـ.

. ا – منهاج الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٢٧٢هـ.

### دراجع الفقه الحنبلي :

الله أن الما المعشا: نيالعال بن نه نيعقها المحافأ المحافأ الله المحافة المحاف

٢ — الإقناع ، مطبوع مع شرحه ، كشاف القناع : لشرف الدين أبي النجا موسى بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المتوفي ١٢٩هـ — المطبعة العامرة ١٢٩هـ .

7 – الشرح الكبير متن القنع : لشمس الدين أي الفرج عبد الرحمن ابن أي عمر عمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، المتوفي ٢٢٨هـ، ط. دار الكتاب العربي، يبوت لبنان، ٢٢٢هـ.

غاوي شيخ الإسلام ابن تيمية : لتقي الدين أبي
 العباس أحمد بن تيمية الحراني ، المتوفي ۲۲۷هـ ، ط

## المراجع العامة والحديثة

- ١ أحكام المعاملات الشرعية : للشيخ على الخفيف ،
   مطبعة أنصار السنة المحمدية .
- ٢ ــ أسبوع الفقه الإسلامي ، ومهرجان ابن تيمية
   بدمشق . في المدة من ١٦ إلى ٢١ شوال ١٣٨٠هـ .
- ٣ ــ العرف والعادة في رأى الفقهاء : عرض نظرية في التشريع الإسلامي : للدكتور أحمد فهمى أبو سنة .
- ٤ مختصر أحكام المعاملات الشرعية: للشيخ على الخفيف، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٠هـ.
- المدخل الفقهي العام ، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد : للدكتور مصطفى الزرقا ، مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٨هـ .
- ٦ المدخل للفقه الإسلامي: للدكتور محمد سلام
   مدكور ، دار النهضة العربية ١٩٦٩م .
- ٧ ــ مصادر الحق في الفقه الإسلامي: الدكتور
   عبد الرزاق السنهوري ، ط . دار المعارف ١٩٦٩م .
- ٨ موسوعة الفقه الإسلامي : المجلس الأعلى للشؤون.
   الإسلامية وجمعية الدراسات الإسلامية ١٣٨٩هـ .
- ٩ الأحوال الشخصية : للشيخ محمد أبي زهرة ، مطبعة
   دار الفكر العربي ١٩٥٧م .